www.kassioun.org

1174

الاثنين 13 ايار 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الفرصة التاريخية موجودة علينا التقاطها!

يكاد يكون ملف رفح هو الملف رقم واحد، ليس على المستوى الفلسطيني أو الإقليمي فحسب، بل وعلى مستوى الصراع الدولي بأسره أيضاً.

وهذا ليس مستغرباً بطبيعة الحال؛ فهو مرتبط ارتباطاً عضوياً بمصير الصراع في منطقتنا، وضمناً بمصير كامل المنظومة الإقليمية التي بات حالها حال «الميت الذي يمسك بتلابيب الحي»؛ إذْ عكست لعقود متتالية وضعاً محدداً من توازن القوى الدولية، وخاصة عبر انحيازها شبه الكامل للغرب، منذ عبّر السادات عن أنّ «99% من أوراق اللعبة بيد أمريكا»، وهو الوضع الذي تغير جذرياً خلال العقدين الماضيين، وخلال السنوات الأخيرة بشكل خاص منذ أوكرانيا 2022.

إذا قرأنا الطَّريقة التي تتعامل من خلالها القوى الإقليمية المختلفة في منطقتنا مع التغير الدولي الكبير الحاصل، يمكننا تمييز طيف من المواقف يتدرج من التواطؤ الكامل أو شبه الكامل مع المنظومة الغربية/الصهيونية، إلى «المناورة» ومحاولة اللعب على الحبال بين القديم والجديد، إلى المواجهة العلنية الواضحة للغرب وللكيان.

ضمن هذا الطيف من المواقف، وإذا حاولنا محاكمة آثار هذه المواقف من وجهة نظر براغماتية بحتة، «وليست مصادفة أنّ المحاكمة البراغماتية العملية لها نتائج المحاكمة المبدئية نفسها»، سنجد أنّ القوى التي يزداد نفوذها السياسي والشعبي، والتي تتمكن من تحقيق تقدم ملموس على المستويات كافة، هي بالضبط القوى الّتي تفهم التوازن الدولي الجديد بشكل صحيح، وتقف على الضفة الصحيحة من التاريخ؛ تلكَ الضفة المعاكسة تماماً للأمريكي والصهيوني.

بالنسبة للقوى التي تتبع أسلوب المناورة واللعب على الحبال، فهي ترى نفسها مقيّدةً بارتباطاتها المعلنة وغير المعلنة مع الغرب، المالية والاقتصادية والسياسية، وتعاني لذلك صعوبة كبيرة في الحركة مع رياح التاريخ، وتخسر فرصاً متلاحقة كبرى على المستويات المختلفة بما فيها فرص التنمية والتطور الداخلي.

القوى المتواطئة بدورها، ينحسر دورها بشكل متسارع، وتتهددها أزمات أكبر فأكبر، وخاصة علىً المستويات الداخلية... نخص بالذكر دول اتفاقات أبراهام، والأنظمة السائرة في الصفقات مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وعبرهما مع الغرب ومركزه في واشنطن.

هذا الكلام لا ينطبق على منطقتنا فحسب، بل ويشمل العالم بأسره؛ فحتى القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، أوروبا مثالاً، تعاني بشكل متعاظم من تبعيتها للأمريكي، وتدفع أثماناً باهظة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، لتمسُّكها بتلابيب النظام الدولي السابق الميّت سريرياً، والمنتظر دفنه النهائي خلال السنوات والعقود القليلة القادمة.

معيقات «المتواطئين» و«المناورين» عن التحرك للاستفادة من التوازن الدولي الجديد، لها أساسان على الأقل؛ **الأول:** هو الارتباطات التاريخية، وخاصة الاقتصادية والمالية مع الغرب. **والثاني:** هو غياب الإرادة السياسية المستقلة.

غياب الإرادة هذا، هو الآخر ناتج عن جملة عوامل وأسباب قد تختلف من بلد إلى آخر؛ ولكنّ بينها بالتأكيد، الجهل المعرفي بطبيعة التحولات العالمية الجارية، إما عبر إنكارها كلياً، أو عبر الافتراض أنها مؤقتة، وأنّ التراجع والأزمات التي تعانيها واشنطن هي أمرٌ سيتم حلّه في وقت ما في المستقبل، وعودةً إلى النظام الدولي القديم.

بعيداً عن حسابات الأنظمة، فإنّ الوقائع الملموسة، وخاصة خلال السنوات العشر الأخيرة، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أنّ كلّ ابتعاد إضافي عن الغرب وعن الأمريكان وعن الصهاينة، هو حصانة إضافية للشعوب والدول التي تسير في هذا النهج، وأكثر من ذلك فهو فرصة تاريخية ذهبية لحل المشكلات المستعصية على كل المستويات، السياسية والاقتصادية– الاجتماعية... ضمن هذه الإحداثيات، فإنّ الخيار الصحيح من وجهة نظر مصلحة سورية الوطنية، ومصلحة الشعب السوري، هو النأي عن الغرب ومؤسساته ووصفاته، سياسياً واقتصادياً، والذهاب نحو حل سياسي شامل على أساس القرار 2254 يُعيد توحيد سورية والشعب السوري عبر توفير الإرادة السياسية الموحدة والقادرة على الاستفادة من الفرصة التاريخية القائمة...

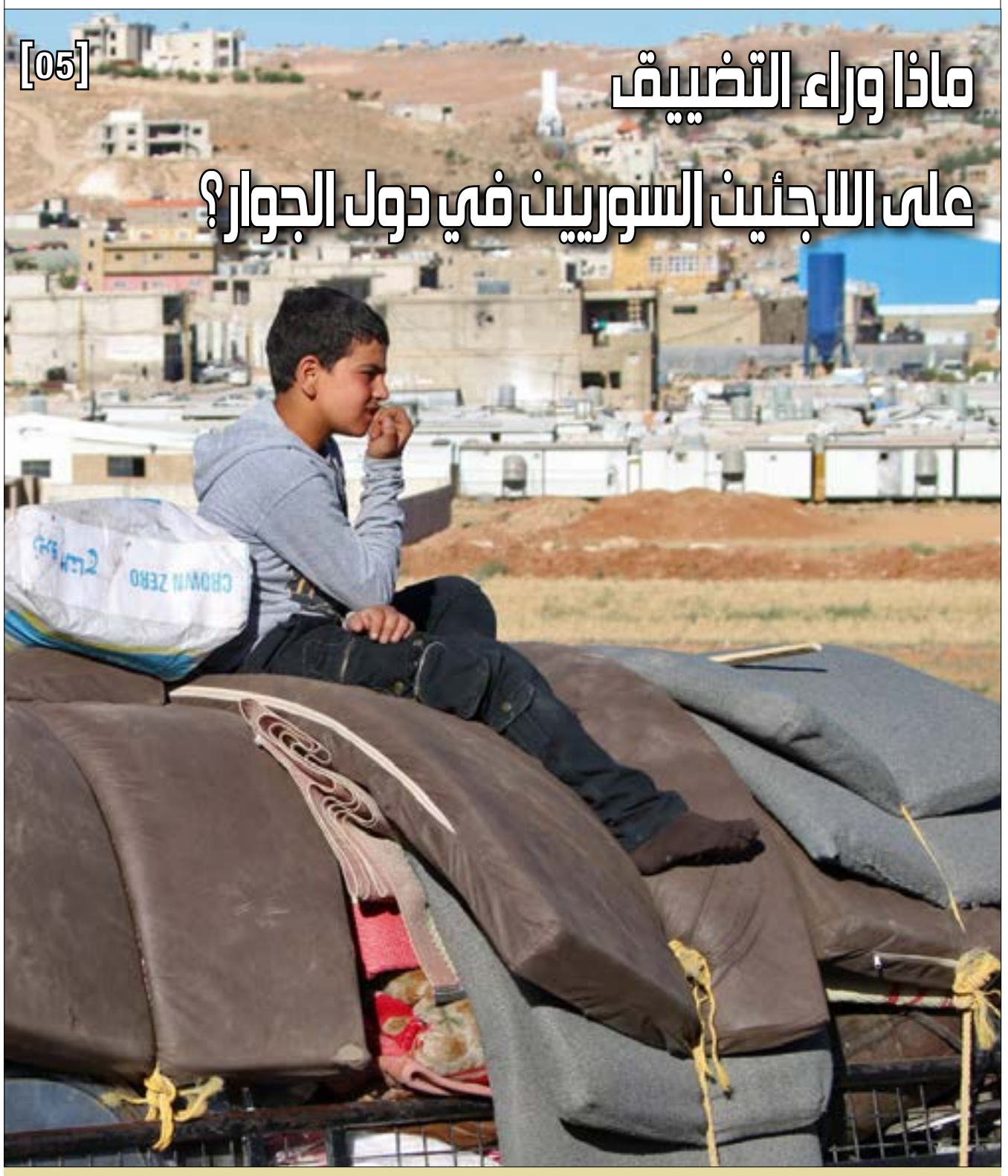

ماذا وراء التضييق على اللاجئين السوريين في دول الجوار؟

[05]

شؤون عمالية

هل الحد الأدنى للأجور الحالي كافٍ للمعيشة؟

02

شؤون محلية

موسم القمح خاسر مجدداً!

08

شؤون اقتصادية

النموذج الروسي للتعامل مع العقوبات

12

شؤون عربية ودولية

طُرق وعرة مغلقة وأُخرى سالكة ومُعبّدة!

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

فلتأخذ الحكومة أجرتنا وتصرف علينا

حال العمال والفقراء عموماً لم يعد خافياً على أحد، ولم تعد تنفع أنواع المسكنات التي توصف لهم كلها من أجل أن يصبروا على وجعهم... وجعهم المزمن الذي وصل إلى أدق خلاياهم ولم يجدوا له دواءً شافياً حتى الآن.

كيف سيوجد الدواء؟ ومسببات الداء ما زالت قائمة! وتفعل فعلها في جسد هدّه التعب والشقاء وطول الحرمان، يضاف إليها الإذلال في كل تفصيلة من تفاصيل حياتهم؛ في شراء الخبز هناك إذلال، في انتظار «سرفيس» يوصله إلى عمله إذلال، في تأمين الطعام وما تحتاجه عائلته إذلال، حتى لو مات هذا الفقير فإنه يُذلُّ في موته فلا يجد قبراً يؤويه في مماته أي «فوق الموتة عصة قبر».

في كل مرة يلتقي العمال مع بعضهم البعض في مجالسهم، وفي ذهابهم إلى العمل و إيابهم منه، يكون القاسم المشترك لحديثهم حول الأسعار وارتفاعاتها المستمرة، وحول أجورهم التي لا تكفي للأيام الأولى من الشهر، كما عبّرت إحدى العاملات عن ذلك؛ مطالبةً الحكومة أن تأخذ أجرَها وهي تصرف على العمّال، كنايةً عن ضعف تلك الأجور التي سببها موقف الحكومة وسياساتها من تلك الأجور، حيث يسود ويجري الترويج دائماً عبر وسائل الإعلام عن سعي حكومي لتحسين مستوى معيشة العمال والفقراء «إيصال الدعم لمستحقّيه» ولكن في كل مرّة عبر رفع أسعار المشتقات النفطية وأسعار الكهرباء، وهذا يؤشّر إلى أنّ الحكومة عازمة على سحب ما ستقدّمه من رفع للأجور بالرغم من ضآلتها باليد اليمنى وتعود لسحبه بيدها اليسرى، عبر رفع متوال للأسعار لا يتوقّف عند حدّ، وتقول كما تقّول النّار «هل من مزيد؟» ولكن من جيوب الفقراء والعاملين بأجر، بينما أصحاب الأرباح وقوى النهب يعيشون بنعيم ولا تثريب عليهم لنهبهم وتجويع الآخرين وهم الأغلبية الساحقة من شعبنا العنيد.

لا يمكن التسليم بحجة الحكومة ومبرراتها التي تسوقها مراراً وتكراراً وهي «معروفة» أمام النقابات والعمال في مؤتمراتهم واجتماعاتهم، وهي حجة لا تصمد أمام الواقع المرّ الذي يعيشه العمّال وما يقدّمونه من تضحيات في معاملهم، من أجل أن يستمر الإنتاج إذا كان ذلك ممكناً من حيث الوضع الفني لخطوط الإنتاج وتوفّر المواد والطاقة وخلافه، كي تبقى المكنات تدور دون توقف، وفي كل الأحيان تكون الحكومة هي من يعيق استمرارية الإنتاج وتطوره في العديد من المراكز الإنتاجية التي فيها إمكانية عالية لزيادة إنتاجيتها، وبالتالي إمكانية تحسين الوضع المعيشي لعمالها من خلال التعويضات المختلفة، مثل الحوافز الإنتاجية وطبيعة العمل والوجبة الوقائية وغيرها من القضايا التي يُحرم منها العمال وهم على رأس عملهم.

بعد تلك الأحاديث التي يتداولها العمال عن أوجاعهم، يكون السؤال الأساسي لديهم: إلى متى سيبقى حالنا هذا دون تغيير؟

إنّ طرح السؤال، رغم بساطته، يعني أن العمال بدأوا يفكّرون بشكل التغيير المطلوب من أجل حقوقهم، التي حرمتهم إيّاها تلك السياسات الحكومية المنحازة كلّياً للأغنياء، الذين اغتنوا من لقمة العمال وجوعهم، والتفكير في المعاناة سيوصل إلى خطوات وهذه الخطوات ستقود العمّال إلى ابتداع الاشكال المطلوبة لانتزاع حقوقهم وهم يعرفونها جيداً.

هل الحد الأدنى للأجور الحالي كافٍ للمعيشة؟

الحد الأدنى للأجور هو أقلّ ما يمكن دفعه كأجر، والذي لا يُسمَح بأقلّ منه، وتَعدُّ سياسة الحدّ الأدنى للأجور من السياسات التي تتبعها الكثير من الدول من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لتأمين حدٍّ أدنى من الدخل، بما يضمن توفير الاحتياجات الأساسية. حيث يُعرَّف الحد الأدنى للأجور باعتباره أدنى مبلغ من المال يتقاضاه العامل في الساعة، أو اليوم، أو الشهر نظير عمله، ويتحدد بموجب القانون، أو من خلال الاتفاقات المتبادلة بين النقابات وأصحاب الأعمال.

ويعني رفع الحد الأدنى للأجور المزيد من الأموال في أيدي العمال، بما يُساهم في رفع معدلات الاستهلاك والادخار، بما ينعكس على ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة للأفراد، كما يساهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخول بين الأفراد.

اتفاقية منظمة العمل الدولية

تنص الاتفاقية «رقم 131» لعام 1970 على تحديد الحد الأدنى للأجور، ويجب أن يتضمن مستوى الحد الأدنى للأجور حواراً اجتماعياً، ويأخذ في الاعتبار احتياجات العمال وأسرهم، وكذلك العوامل الاقتصادية.

وقد نصت الاتفاقية على الحد الدنى للأجور، حيث تشمل العناصر التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد المستويات الدنيا للأجور، بقدر الإمكان وبما يتفق مع الممارسات والظروف الوطنية:

1- احتياجات العمال وعائلاتهم مع مراعاة المستوى العام للأجور في البلد، وتكاليف المعيشة، وإعانات الضمان الاجتماعي، ومستويات المعيشة النسبية للمجموعات الاجتماعية الأخرى.

2- العوامل الاقتصادية، ومنها: متطلبات التنمية الاقتصادية، والمستويات الإنتاجية، والرغبة في بلوغ مستوى مرتفع من العمالة والحفاظ عليه.

حدَّدت الحكومة السورية الحدَّ الأدنى للأجور والرواتب بما يقارب الـ 280 ألف ليرة سورية بعد الزيادة الأخيرة، ولكن من المعلوم قانونياً وإنسانياً -حتى في القانون الدولي، وحقوق الإنسان، واتفاقيات منظمة العمل الدولية- أنْ يضمن الحد الأدنى للأجور تأمين متطلبات المعيشة وأساسياتها من مأكل وملبس ومشرب، ويؤمن حياة كريمة للعامل، ويغنيه عن الفقر والحاجة، فهذا من حق العامل الطبيعي الذي يضمن له إعادة إنتاج قوة عمله واستمرارها.

لكن الحكومة السورية حين حددت الحد الأدنى للأجور والرواتب لم تأخذ بعين الاعتبار كل القوانين المحلية والدولية، حيث الحد الأدنى للأجور لا يضمن حتى 1% من تأمين متطلبات المعيشة، فالحد الأدنى للمعيشة اليوم وصل إلى 12 مليون ليرة سورية شهرياً لأسرة مكونة من 5 أفراد، حسب مؤشر جريدة قاسيون، وبالقياس مع مستوى الأسعار المتحرك في الأسواق.

قال تقرير أممي: إن سعر سلة الغذاء المرجعية في سورية، ارتفع بنسبة 100% منذ مطلع العام 2023، وثلاثة أضعاف مقارنة بالعام الماضي. وبحسب تقرير صادر عن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن تكلفة السلة الغذائية ارتفعت في أيلول الماضي إلى 938 ألف ليرة سورية، أي ما يعادل 67 دولاراً حسب سعر الدولار في ذلك الشهر، وأوضح التقرير أن تخفيض دعم الوقود في الأشهر الأخيرة، إضافة إلى انخفاض قيمة الليرة السورية، أدّى إلى مزيد من الضغوط التضخمية على تكلفة السلة الغذائية.

وتاريخياً، تم اعتماد الدعم الحكومي للمواطنين كمعيار يعترف بتشوه سياسة الأجور، وعدم كفايتها، ولكن الحكومات السورية اعتمدت سياسة رفع الدعم عن المواطن دون معالجة التشوه في الأجور وتعويضها، وبالتالي ازداد فقر العامل نتيجة لارتفاع الأسعار، ورفع الدعم، وانخفضت القيمة الشرائية للأجور -تبعاً لذلك- إلى مستويات مخيفة، باتت تهدد الطبقة العاملة بالجوع.

نصَّ قانون العمل رقم 17 على تشكيل «اللجنة الوطنية للأجور» وضرورة اجتماعها لدراسة الحد الادنى للأجور على ضوء المتغيرات الاقتصادية بما فيها النقدية، وعلاقة تلك التغيرات وانعكاسها على الوضع المعيشي للعمال، وتضمّ في عضويتها ممثلاً عن الحكومة وأرباب العمل والنقابات، إلا أنّ هذه اللجنة لم تعقد أي جلسة، ولم تجتمع منذ صدور القانون عام 2010 رغم توفر موجبات الاجتماع القانونية والاجتماعية وبالرغم من التآكل الذي أصاب الأجور وانخفاض قيمتها الشرائية وعدم كفايتها.

عمال العالم يتظاهرون في يوم العمال العالمي

قام عمال معظم بلدان العالم في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة باحتجاجات مختلفة من مظاهرات ومسيرات وإضرابات في الأول من أيار يوم العمال العالمي، من أجل المطالبة بحقوقهم المختلفة الحقوقية والمعيشية، والصحة والسلامة المهنية، والحد من ارتفاع نسب التضخم والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً.

كانت وما زالت الإضرابات السلاح الأمضى للعمال لتحقيق مطالبهم العادلة، حيث يرفض العاملون الاستمرار في أعمالهم قبل الحصول على أجور وظروف عمل أفضل. وكان قطاع النقل الأكثر تأثراً في هذه الإضرابات في أوروبا.

نعرض في هذه المادة بعض الاحتجاجات العمالية في اليوم العالمي للعمال في العديد من البلدان.

في بلجيكا: أكدت عمّال نقابة مطار شارلروا الذي يقع جنوبي البلاد أنهم سيتوقفون عن العمل حتى الثاني من أيار. وكانت النقابة قدمت بالفعل إشعاراً بالإضراب لخدمات الأمتعة والمطاعم في وقت سابق وتتصاعد التوترات الاجتماعية بمطار شارلروا، إذ قدم العاملون شكاوى عديدة بشأن مضايقات الإدارة للعمال ومطالبات بحقوق عمالية متعددة.

في المملكة المتحدة: بدأ عمال مطار هيثرو إضرابات عن العمل اعتباراً من 29 نيسان الماضي وحتى 2 أيار الجاري بسبب قيام الإدارة بتسريح عدد من العاملين. ويستعدّ عمال المطار كذلك لإضراب آخر لمدة أسبوع، حيث سينضم للإضراب نحو 800 عامل في مختلف الوظائف، خلال الفترة من السابع إلى 13 من أيار، كذلك، طالب عمال مترو أنفاق لندن بوقف العمل الإضافي من 29 نيسان إلى الخامس من أيار 2024.

شارك العمّال البريطانيون، في الأول من أيار في احتجاجات ومظاهرات واسعة عمّت مناطق عدة في العاصمة لندن، بمناسبة يوم العمال العالمي، مطالبين الحكومة بحظر تصدير الأسلحة للكيان الصهيوني. وإنهاء الاحتلال، حمل خلالها المتظاهرون أعلاماً وكوفيات فلسطينية ولافتات كتبت عليها شعارات مثل: «عمال من أجل فلسطين حرة» أمام المصانع في جميع أنحاء المملكة المتحدة.

في اليونان: قام آلاف من القوى العاملة اليونانيين بمظاهرة في وسط أثينا يوم الأربعاء الأول من أيار، للمطالبة بزيادة الحد الأدنى لأجورهم ورواتبهم إلى متوسط مستوى المعيشة، وللاحتجاج على الحرب في غزة، شارك فيها عمال الموانئ اليونانية وقطاع خدمات النقل بالحافلات ومترو الأنفاق في العاصمة أثينا في إضراب لمدة 24 ساعة كانت قد دعت إليه أكبر النقابات العمالية في القطاعين العام والخاص في اليونان بمناسبة يوم العمال العالمي. وحمل المتظاهرون الذين احتشدوا أمام البرلمان الأعلام الفلسطينية تضامناً مع الفلسطينيين في غزة.

النرويج: حصلت نقابات عمال النفط النرويجية على اتفاق جديد محسن للأجور للعمال مع شركات النفط النرويجية، في يوم العمال العالمي بعد تهديد النقابات بخوض إضراب عن العمل، وقالت النقابات إن العقد الجديد يرفع الأجر السنوي لعمال النفط والغاز بمقدار 44 ألف كرونة نرويجية «4021 دولاراً»، بالإضافة إلى بعض التعديلات على أجور العمل الإضافي. وقال نائب رئيس شركة مجموعة أوفشور النرويجية الصناعية: «لو فشلت المفاوضات كنا قد دخلنا في خطر الإضراب». كذلك، شهدت كل من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وصولاً إلى بولندا وهولندا إضرابات مختلفة، للمطالبة بزيادات أجور وتأمينات عمالية، واحتجاجات للمزارعين، للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية، والمطالبة بإعفاءات ضريبية على المحاصيل المحلية، وفرض ضرائب على المحاصيل المستوردة شارك فيها مئات آلاف المزارعين، واتخذت أشكالاً عدة، في مراكز المدن، مثل باريس وبرلين، وبروكسل حيث تتشابه مطالب المزارعين في غالبية هذه البلدان وهي امتدادٌ لموجة الاحتجاجات والإضرابات التي شهدتها تلك الدول منذ بداية العام.

قام عمال معظم بلدان العالم في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة باحتجاجات مختلفة من مظاهرات ومسيرات وإضرابات في الأول من أيار يوم العمال العالمي

في آسيا، قام عمال ونشطاء وآخرون بمظاهرات واحتجاجات في يوم العمال العالمي في معظم عواصم ومدن القارة الأسيوية مثل لاهور وداكا وتايبيه ومانيلا وغيرها، طالبوا خلالها بظروف عمل أفضل والعديد من الحقوق.

في كوريا الجنوبية تظاهر الآلاف في سيول، عاصمة كوريا الجنوبية وفي أكثر من عشرة مواقع في جميع أنحاء البلاد. ولوحوا بالأعلام ورددوا شعارات مؤيدة للعمال في مظاهرة الأول من أيار، وصعّدوا انتقاداتهم للسياسات المناهضة للعمال التي تتبعها الحكومة، وقال رئيس اتحاد نقابات العمال الكوري: لقد غرق عمالنا في اليأس، لا يمكن التغاضي عن سياسات الحكومة.

الفلبين: في العاصمة الفيليبينية مانيلا، نظّم العمال والنشطاء اليساريون مظاهرة للمطالبة بزيادة الأجور والأمن الوظيفي والحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط. وهم يلوحون بالأعلام الحمراء ويحملون لافتات كتب عليها «نعمل لنعيش لا لنموت» و«أخفض الأسعار، زد الرواتب».

إندونيسيا: عبر رئيس اتحاد النقابات العمالية الإندونيسية عن غضب العمال من قانون العمل الجديد، حيث قالوا إنه ينتهك حقوقهم ويضر بمصالحهم، وطالبوا بحماية العمال المهاجرين لخارج البلاد، وبزيادة الحد الأدنى للأجور.

وقال أحد المتظاهرين: بسن هذا القانون، أصبح مستقبلنا غامضاً، لأنه أثار العديد من المشكلات في الأجور وتعويضات نهاية الخدمة، ونظام التعاقد.

تركيا: في إسطنبول تحدّى العمال الحظر الذي فرضته الحكومة على الاحتفال بيوم العمال في الأول من أيار، واعتقلت الشرطة عشرات ممن حاولوا الوصول إلى ساحة تقسيم الرئيسية بالمدينة.

الولايات المتحدة: خاض عمال خدمات النقل والتوصيل في معظم الولايات الأميركية، في يوم الأول من أيار إضراباً عاماً للمطالبة بأجور عادلة وحماية العمال.

وقال العمال: «في جميع أنحاء البلاد ترتفع تكاليف المعيشة، وأجورنا تقل يوماً بعد يوم. لقد سئمنا رؤية المديرين التنفيذيين في وادي السليكون يصبحون مليونيرات بفضل عملنا الشاق. وقد نظمت العديد من المظاهرات والإضرابات في مدن الولايات الكبرى ومنها نيويورك وشيكاغو وأورلاندو وأتلانتا وهارتفورد وتامبا، قام بها تحالف يمثل أكثر من 130 ألف عامل.

مشاريع وهمية

هل سينجح الإصلاح الإداري الذي تدّعي الحكومة أنها تنتهجه في إصلاح المؤسسات الحكومية، خاصةً ما يصدر كل فترة من مراسيم وقرارات لدمج المؤسسات والشركات العامة بعضها ببعض بحجّة الإصلاح الإداري أو من خلال تغيير الشكل القانوني لملكية الشركات وتحويلها لشركات مساهمة وطرح أسهمها للاكتتاب العام أو تغيير نظام الحوافز للعمال.

المشروع الوطني للإصلاح الإداري هو برنامج أطلقته الحكومة في اجتماعها في 20 حزيران 2017 خلال جلسة عقدت برئاسة رئيس الجمهورية في مقر مجلس الوزراء، ليكونواللبنة الأساسية في عملية النهوض الشامل في الأداء الإداري والعمل المؤسساتي للوزارات والهيئات والمؤسسات العامة في المرحلة القادمة ومكافحة الخلل الإداري بكل جوانبه.

ويعتمد المشروع الذي أعدته وزارة التنمية الإداريةعلى محاور عدة أولها خلق منهجية واحدة ومتجانسة لكل الوزارات عبر مركز يسمى مركز القياس والدعم الإداري، يقوم بوضع الهيكليات والتوصيف الوظيفي وإيجاد آليات لقياس الأداء والأنظمة الداخلية للمؤسسات وقياس الإجراءات بين المواطن والمؤسسات أو داخل المؤسسات أو فيما بينها وقياس رضا المواطن والموظف ومكافحة الفساد.

ويشمل البرنامج التنفيذي للمشروع أربع مراحل، تبدأ بمرحلة التأسيس التي تتضمن تأمين متطلبات البنية التشريعية والفنية واللوجستية من خلال مناقشة وإقرار مشروع قياس الأداء الإداري للجهات العامة في مجلس الوزراء، ووضع الإطار القانوني الناظم للمشروع إضافة إلى القرارات التنظيمية، والتعاميم الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء، والقرارات التنظيمية الصادرة عن وزير التنمية الإدارية والوزير المختص.

لا نتائج حتى الآن

ولكن منذ ذلك الوقت وحتى الآن ورغم مرور سبع سنوات على إقرار مشروع الإصلاح الإداري لَمْ تزدَد المؤسسات والشركات الحكومية سوى مزيدٍ من الترهل وضعف الأداء، لعدة أسباب أهمها: تسرب العاملين وعزوف الشباب عن التقدم للمسابقات الحكومية بسبب تدني مستوى الرواتب والأجور، إضافة لما يترتب على ذلك من انتشار واسع للفساد الكبير والصغير في المؤسسات الحكومية الإدارية وتراجع الإنتاج وتوقفه في العديد من المنشآت الاقتصادية بسبب الصعوبات المالية التي تعاني منها تلك المنشآت نتيجة لعدم رغبة الحكومة في ضخ الأموال اللازمة لإعادة الإنتاج، بل يجري سحب البساط من تحت هذه المنشآت وإحلال القطاع الخاص بدلاً منها، كما يجري هضم مزيد من حقوق العمال والموظفين قانونياً وتنظيمياً.

كما أن قانون الإصلاح الإداري لم يلحظ مستويات الفساد المنتشرة داخل جهاز الدولة والذي تسيّره قوى الفساد حسب رغبتها، حيث بات جهاز الدولة مخصصاً لخدمة مصالحها وليس لخدمة المجتمع.

نظام الحوافز المؤجَّل

ومن سياسة الإصلاح الإداري الذي تسير به الحكومة حسب زعمها صدر المرسوم رقم /252/ المتضمن النظام النموذجي للتحفيز الوظيفي للعاملين في الجهات العامة، والذي يهدف إلى وضع معايير وضوابط لمنح الحوافز والعلاوات والمكافآت حسب نوع النشاط في الجهات العامة بما يحقق رفع مستوى إنتاجيتها، وربط زيادة الدخل برفع معدلات الأداء، والعدالة من خلال توحيد نسب الحوافز الممنوحة لمجموعات النشاطات المتماثلة في الجهات العامة، والحفاظ على الموارد البشرية النوعية والمهارات واستقطاب وتوطين الموارد البشرية الكفؤة.

وجاء هذا المرسوم بناء على المرسوم التشريعي رقم /18/ القاضي بإصدار نظام نموذجي للتحفيز الوظيفي وتحديد أسس وقواعد وحدود منح وحجب الحوافز والعلاوات والمكافآت وإجراءات إصدار الأنظمة الخاصة بها.

وقد أقرت اللجنة المركزية للحوافز والعلاوات والمكافآت في عام 2023 أنظمة الحوافز لعدد من الجهات العامة، وكان رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس وجّه خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء بتاريخ ال 28 من شباط عام 2023 الوزارات للإسراع بإنجاز أنظمة الحوافز بهدف تحسين الواقع المعيشي للعاملين.

وبعد أخذ ورد ودراسة أغلب الجهات الحكومية لمشروع أنظمة الحوافز والمكافآت لعمالها ودون الغوص بتفاصيلها صدر قرار من وزارة التنمية الإدارية بوقف العمل به حتى إشعار لاحق دون بيان الأسباب التي دعت إلى ذلك وإعادة العمل بالنظام السابق، ناهيك عن التصريحات المتعددة لوزارة التنمية الإدارية التي تتحدث عن ضرورة ربط الأجور بالإنتاج وبما يتعارض مع الدستور السوري الذي نص على ربط الأجور بالأسعار وتحديد الحد الأدنى للأجور بما يضمن حياة لائقة للعامل وأسرته.

إن كل ما يطرح تحت عنوان «إصلاح» لا يمكن أن يغير من الواقع شيئاً لأن المسببات التي أوصلت القطاع العام بكل مكوناته الخدمية والإنتاجية مستمرة

لا حلَّ إدارياً للترهل الحكومي

نجد أن جميع المشاريع التي تقررها الحكومة تبقى مجرد كلام على ورق دون تطبيق واقعي أو دون نتائج، وبالتالي هي مجرد هدر لمزيد من الوقت والجهد الحكومي الذي من المفترض أن يتجه لتحسين الواقع المعيشي للعامل في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانيها البلاد أو على الأقل التخفيف من آثارها.

فهذه الحكومة لم تعد قادرة على إصلاح أو حل أي أزمة أو إصلاح أي شيء، وهي بعيدة كل البعد عن المطالب العمالية والاقتصادية، وعن تطوير القطاع العام وتخليصه من أمراضه المزمنة التي صنعتها قوى الفساد وجعلت منه بقرة حلوباً. والآن بعد أن جفت عروقه وأصبح لا يفي بمتطلبات النهب الواسع كما كان يجري سابقاً، فإن كل ما يطرح تحت عنوان «إصلاح» لا يمكن أن يغير من الواقع شيئاً لأن المسببات التي أوصلت القطاع العام بكل مكوناته الخدمية والإنتاجية مستمرة، وللخلاص منها وتأمين الظروف الصحية لعملية تطويره يحتاج إلى حل سياسي للأزمة السورية يعيد توحيد البلاد بأسرها وإقرار دستور جديد يفصل بين السلطات الثلاث ويحدد العلاقة بين المركز والأطراف وإدارة الموارد وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل لمصلحة غالبية السوريين، والأهم من ذلك منح أوسع الحريات السياسية والنقابية في المجتمع وإخضاع جهاز الدولة للرقابة الشعبية المباشرة.

ماذا وراء التضييق على اللاجئين السوريين في دول الجوار؟

تزداد خلال الأشهر الأخيرة، نوعية وحجم التضييقات التي تحاصر اللاجئين السوريين في دول الجوار السوري؛ من تركيا إلى لبنان إلى الأردن إلى العراق.

■ عماد طحان

تأخذ هذه التضييقات أشكالاً متعددة، بينها إجراءات قانونية جديدة، وحملات عنصرية تشجعها أطراف سياسية في بلدان الجوار.

في تركيا، وإضافة لتراجع الوضع الاقتصادي العام، صدرت عدة قرارات جديدة تتعلق بوضع اللاجئين السوريين، بينها قرارات تمنعهم من السكن في مناطق سكنية معينة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع إضافي في أسعار الإيجارات، وخاصة للسوريين، وكذلك هنالك «إذن السفر» الذي يتوجب على السوريين الذين يريدون التنقل من ولاية إلى ولاية ضمن تركيا الحصول عليه، والذي بات الحصول عليه شديد الصعوبة، مع وجود حالات يتوزع فيها أفراد عائلة واحدة بين أكثر من ولاية مع عدم القدرة على العيش في مكان واحد. وفوق ذلك كلّه ازدادت بشكل ملحوظ عمليات الترحيل وما يرافقها من عمليات احتجاز واعتقال في ظروف شديدة السوء.

في لبنان، التي كانت عملية التضييق على اللاجئين تتصاعد فيها أصلاً، تحولت حادثة مقتل باسكال سليمان في نيسان الماضي، إلى زناد قادح لحملات عنصرية متلاحقة شملت التهجّم على سوريين في عدة مناطق في لبنان، إضافة إلى اقتحامات لعدد من مخيمات اللاجئين. ومؤخراً صدرت تعميمات قانونية جديدة ألغيت بموجبها عدة أصناف من أشكال الإقامة القانونية التي كان من الممكن للسوريين الحصول عليها «مثلاً الإقامة على أساس عقد إيجار، الإقامة على أساس كفالة وتعهد شخصي بعدم العمل»، وبدأت ملاحقة «المخالفين» بما في ذلك إقامة حواجز عسكرية متنقلة في عدة مناطق في لبنان، وملاحقة المحال والورش التي يعمل ضمنها العمال السوريون، ناهيك عن رفع رسوم الإقامة بشكل كبير، والذي يأتي في ظروف قاهرة بالمعنى الاقتصادي.

بالنسبة لوضع اللاجئين السوريين في مخيمات الأردن، فالأوضاع ما تزال على حالها من السوء والتضييقات المتصاعدة، وإلى حد غير قليل، العزل شبه الكامل عن المجتمع الأردني.

في العراق، وخاصة في إربيل، بات الحصول على الإقامة القانونية أو الفيزا أمراً شديد الصعوبة بالنسبة للسوريين، ناهيك عن عمليات الترحيل التي حدثت، وإنْ كانت ما تزال محدودة النطاق.

المستوى الأول في فهم المسألة

مراقبة طريقة التعامل مع اللاجئين السوريين في دول الجوار خلال السنوات القليلة الماضية، يسمح باستنتاج جزئي وأولي، هو أنّ مؤتمر بروكسل للمانحين الدوليين الذي يعقد كل سنة في شهري نيسان وأيار، بات مناسبة للتضييق على اللاجئين السوريين بدلاً من مساعدتهم؛ فقد بات من «طقوس» التحضير لهذا المؤتمر، أن تظهر دول الجوار، بكل شكل ممكن، «معاناتها» بسبب اللاجئين السوريين، سعياً وراء الحصول على أكبر حصة ممكنة من التمويل؛ كما حدث في لبنان مثلاً، التي حصلت على مليار يورو لأربع سنوات على هامش مؤتمر بروكسل في الاتفاق الذي جرى بين الاتحاد الأوروبي وقبرص من جهة، ولبنان من جهة أخرى.

الحل الوحيد الفعلي لدول الجوار ولسورية نفسها هو الحل السياسي الشامل الذي يضمن إعادة الحياة إلى سورية حقاً وفعلاً

المستوى الثاني

الشأن المالي– الاقتصادي وحده غير كاف لفهم الأسباب الفعلية وراء التزامن في تصاعد الضغوط على اللاجئين السوريين في دول الجوار؛ إذ بالرغم من كثرة الحديث عن المساعدات الدولية «وخاصة الغربية» التي تصرف سنوياً تحت مسمى مساعدة اللاجئين السوريين، إلا أنّ أمرين واضحين لا يمكن القفز عنهما في هذا الإطار؛ **الأول:** هو أنّ الكم الإجمالي لهذه المساعدات هو في حالة تناقص متواصلة منذ سنوات، بما في ذلك عبر برنامج الغذاء العالمي والمؤسسات والبرامج الدولية الأخرى، **الثاني:** هو أنّ عمليات النهب المنظمة لمخصصات اللاجئين سواء بالأشكال السياسية أو عبر منظومات النهب المختلفة «بما فيها منظمات عديدة من المفترض أنّ عملها هو مساعدة اللاجئين»، هي في تصاعد مستمر.

ورغم أنّه من غير المنطقي افتراض أنّ الأهداف السياسية لكل دول الجوار السوري موحدة بما يخص ملف اللاجئين السوريين، ناهيك عن افتراض أن تكون موحدة اتجاه مستقبل سورية نفسه، فإنّ هنالك تقاطعات في السلوك النهائي اتجاه اللاجئين تسمح بالتفكير بأنّ هنالك عملاً مركزياً متناغماً تتم إدارته، وربما ليس من جانب هذه الدول نفسها، وإنْ كانت شريكة فيه في نهاية المطاف.

بكلام آخر، ينبغي البحث عن الأسباب العميقة في الرسمات السياسية المتعلقة بسورية نفسها، وليس في الأحوال الداخلية والاتجاهات الداخلية ضمن دول الجوار.

بهذا المعنى، فإنّ جملة من المترادفات يجري تقديمها بكثافة من المركز الأوروبي الأمريكي بما يخص الوضع في سورية، وخاصة خلال السنتين الأخيرتين؛ على رأس هذه المترادفات: «التعافي المبكر»، و«البيئة الآمنة والمحايدة»، وهذا عنصران ضمن برنامج أوسع عنوانه «خطوة مقابل خطوة» و«تغيير سلوك النظام».

تتقاطع هذه المترادفات في كونها محاولة لـ«لفلفة المسألة» دون حل سياسي، ودون تطبيق القرار 2254، من خلال اتفاقات من تحت الطاولة مع الغرب، جوهره هو إزاحة سورية جيوسياسياً من تموضعها التاريخي.

ضمن هذا الإطار، فإنّ الضغط المتصاعد على اللاجئين السوريين في دول الجوار، يكمّل دور العقوبات الاقتصادية، بوصفهما العصا التي تقابلها جزرة «اتفاقٍ من تحت الطاولة» ومن فوقها لاحقاً.

ومعلومٌ أنّ الوضع في الداخل السوري، وبغض النظر عما يتم قوله من شعارات سياسية، ليس فقط غير مُهيأ لعودة اللاجئين السوريين، بل هو أيضاً منفرٌ لمن تبقى من السوريين في سورية.

بالمحصلة، فإنّ الضغوط التي يقع تحتها مئات الآلاف وربما ملايين السوريين في دول الجوار، هي فصلٌ جديد قاس من الأزمة السورية المستمرة، والتي لن تنتهي عبر صفقات من تحت الطاولة، بل ستتعمق وستزداد كارثية. والحل الوحيد الفعلي لدول الجوار ولسورية نفسها هو الحل السياسي الشامل الذي يضمن إعادة الحياة إلى سورية حقاً وفعلاً، وإعادة تدوير العجلة الاقتصادية بغض النظر عن الابتزاز الغربي، والذي إنْ جرى فإنّ قسماً مهماً من اللاجئين السوريين، خاصة في دول الجوار، سيجدون أنّ عودتهم إلى سورية هي الخيار الأفضل مقارنة بأوضاعهم البائسة حيث هم الآن...

بكين ... نحو أفق جديد في «المصالحة الفلسطينية»

بعد أن تداولت وكالات الأنباء أخباراً مقتضبة عن لقاء استضافته بكين بين حركتي فتح وحماس في نهاية شهر نيسان الماضي، عاد موضوع إنهاء الانقسام الفلسطيني إلى الواجهة، وخصوصاً بعد التأكيدات الصينية الرسمية حول عزم بكين تأدية دور الوساطة في هذا الملف الشائك.

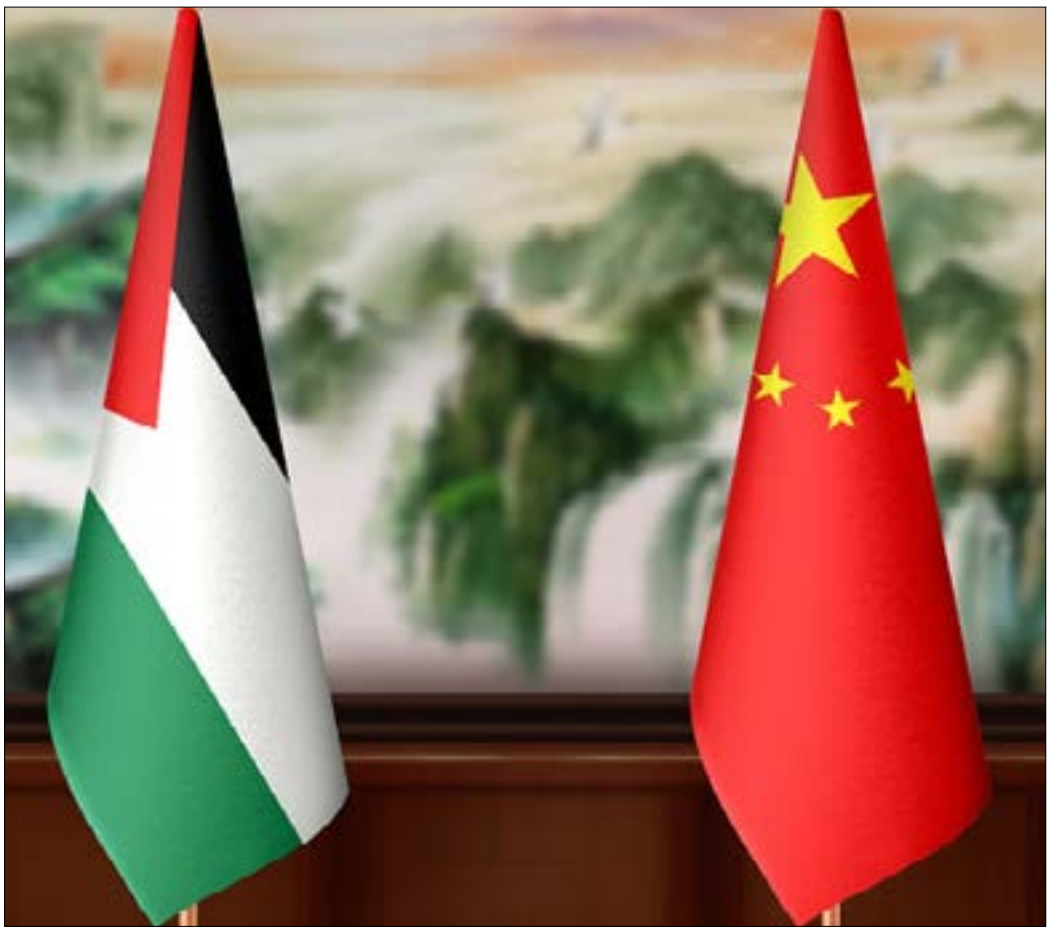

■ علاء أبو فراج

في الحقيقة، لم يخرج عن لقاء بكين الكثير، وهو ما دفع بعض الأقلام إلى التقليل من أهمية الحدث كونه واحداً من لقاءات كثيرة عقدت تحت اليافطة نفسها، بل الأكثر من ذلك هو أن شح المعلومات حول النتائج كان ذريعةً كافية للبعض للتشكيك مجدداً بجدّية بكين، أو تصوير جهود الصين بوصفها جزءاً من «استراتيجية فضفاضة لأداء دور أكبر في منطقتنا». فهل هذا هو الواقع فعلاً؟

ما هي نتائج المعلنة للقاء؟

أعلن لين جيان المتحدث باسم الخارجية الصينية في 30 نيسان الماضي: أن حركتي فتح وحماس عقدتا لقاءً في بكين تلبيةً لدعوة من الصين، بهدف «إجراء مباحثات معمقة وحوار صريح لتعزيز المصالحة الفلسطينية»، وأكد جيان في هذا الخصوص: أن النقاشات شملت عدداً من المسائل المحددة «وأحرزت تقدّماً مشجعاً» حسب تعبيره. وفي السياق ذاته، أصدرت «فتح» و«حماس» بياناً يؤكّد «أهمية وقف حرب الإبادة والانسحاب الكامل لجيش الاحتلال من قطاع غزة، وتنسيق الجهود الوطنية المشتركة في إدخال المساعدات والإغاثة العاجلة إلى القطاع»، بالإضافة إلى «أهمية وحدة الموقف الفلسطيني بشأن العدوان على قطاع غزة... وضرورة تنسيق المواقف والجهود في الضفة الغربية بما فيها القدس، لمواجهة اعتداءات المستوطنين على القرى والبلدات، وكذلك الاعتداءات على المسجد الأقصى». وبحسب البيان المشار إليه، تم الاتفاق على «ضرورة إحياء اللجان المشتركة بينهما ومعالجة أي إشكاليات تواجه ذلك» بالإضافة إلى وقف «التراشق الإعلامي» ذلك الذي هدد التفاهمات الأخيرة التي توصّلت لها الفصائل خلال اللقاء الذي استضافته روسيا في شهر شباط الماضي. وحمل أيضاً تأكيداً جديداً بأن «الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام يجب أن يتم في إطار منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، عبر انضمام كل القوى والفصائل الفلسطينية إليها وإلى مؤسساتها».

«لقاء بكين» خطوة أولى

الخطوط التي جرى التوافق عليها سواء في موسكو أو بكين هي قضايا أساسية لا ينبغي التقليل من شأنها، فرغم أن إنهاء الانقسام لم ينجز بعد، إلا أن التوافق على منظمة التحرير بوصفها المظلة الشرعية يؤسس إلى مرحلة قادمة جديدة، تسمح بوضع القضية الفلسطينية على سكة الحل، إذ إنّ الخلل في التمثيل الفلسطيني الحاصل في المنظمة سبب ضرراً كبيراً لهذا المسار وجرى استثماره وتغذية الشقاق من قبل واشنطن، وهو ما دفع روسيا والصين للدخول من هذا الباب تحديداً، ما يمهد لدفع الملف مجدداً وتجاوز العقبات السابقة. من جهة أخرى، صرّح عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق يوم الأحد 5 أيار الجاري، أن الصين بصدد التحضير إلى لقاء جديد يجمع الفصائل الفلسطينية، آملاً في أن «يتوج بإنهاء الانقسام في فلسطين»، مؤكداً أن: «أي اعتراض على عملية الوحدة الوطنية هو اعتراض على مستقبل الشعب الفلسطيني ويخدم أجندات خارجية». وأشار أبو مرزوق أيضاً إلى وجود «تباين بين موقف حركة فتح والسلطة الفلسطينية ممثلة بمؤسسة الرئاسة» ما يؤشر إلى إمكانية تجاوز المواقف السياسية للسلطة الفلسطينية التي لا تعبر عن مصالح الشعب الفلسطيني، وإيجاد ثوابت جديدة لبناء توافق مستقر بين الفصائل يحظى بقبول واسع في الشارع الفلسطيني.

كلمات عن «طموحات الصين»

وضّح تشنغ جيشين، السفير الصيني في فلسطين، أن «القضية الفلسطينية تحتل الصدارة في جدول أعمال الصين»، مؤكّداً أن «حكومة بلاده تبذل كل الجهود لتقديم الدعم السياسي لفلسطين» وذكّر بموقف بكين القائم على أن الحل العادل للقضية الفلسطينية هو الضامن الوحيد للسلام في المنطقة. فبالنسبة للصين ظل تعطيل حل القضية الفلسطينية بمثابة عثرة، فما تطمح له بكين لا يمكن وضعه في أطر ضيقة، إذ إنّ بقاء برميل بارود بهذا الحجم من شأنه أن يشكّل تهديداً حقيقياً في منطقة هي جزء من النطاق الحيوي الصيني. فكما هو الحال بالنسبة لروسيا، لا يمكن التعويل على أي جهود تبذل لتحقيق استقرار في الشرق الأدنى دون حل القضية الفلسطينية، ومن هذه النقطة بالتحديد، يبدو وضوحاً أن الهدف الصيني– الروسي المشترك بعيد كل البعد عن الاستعراض أو تسجيل المواقف، بل هو ضرورة ملحة، والأهم من ذلك أن الإصرار على تحريك المياه الراكدة وعقد اجتماعات من هذا النوع بشكل متزامن ومتلاحق يعكس إلى حدٍّ بعيد قناعة سياسية بإمكانية تحقيق اختراق، وهو ما يمكن أن يبشر بنتائج ملموسة خلال آجال زمنية قصيرة.

وعي الفرصة التاريخية

تتفق الحكمة الصينية الشعبية المتجسدة ضمن اللغة الصينية مع حقيقة أنّ كل أزمة هي في الوقت نفسه كارثة وفرصة، مع الوقائع التاريخية والسياسية وحتى المالية. وتصبح أكثر جوهرية في المراحل الانتقالية الكبرى التي تعيشها البشرية، كما في المرحلة التي نعيشها حالياً.

وعي الفرصة التاريخية ليس بالأمر الهيّن؛ فهو يتطلب فهماً عميقاً للواقع القائم، وقدرةً على استشراف المستقبل واتجاهات تطوره، وفوق هذا وذاك، فهو يتطلب إرادةً قويةً لاغتنام الفرصة، وقدرةً على تحمل عواقب الخروج عن المعتاد، الذي يتحول البقاء تحت قوانينه الخطر الأكبر في مراحل التحولات الكبرى.

ما يجري على الساحة الفلسطينية بشكل خاص، وطريقة تفاعل مختلف الدول والقوى معه، هو مثالٌ حيٌ على كيف يمكن اغتنام الفرصة التاريخية وتسخيرها، وكيف يمكن فقدان الفرصة والوقوع في المحظور والمخاطر المترتبة على الوقوف على أرض تهزها زلازل التغيير الكبرى دون أي احتياطات وأي إجراءات عملية.

القوى التي تقف مع القضية الفلسطينية، تزداد وزناً وتأثيراً وحضوراً. القوى الواقفة ضد فلسطين تشترك في خسائرها مع خسائر الأمريكان والصهاينة، السياسية والشعبية والإعلامية وحتى الاقتصادية والمالية.

القوى التي تقف بين بين، تلحقها الخسائر أحياناً بشكل مضاعف، حتى أكثر من القوى التي اختارت الاصطفاف ضد القضية الفلسطينية؛ فهي لا تخسر فقط على المستوى المحلي الشعبي، بل وتصبح عرضة للابتزاز الغربي المستمر وخاصة اقتصادياً، وفي إطار موقفها المائع، تذهب نحو تقديم تنازلات متلاحقة، لا يجري طلبها غربياً حتى من القوى الخاضعة نهائياً للمعسكر الغربي...

وعي الفرصة التاريخية، رغم آلام لحظة الانتقال، هو السبيل الوحيد لإنهاء درب الآلام من جهة، ولفتح الباب أمام مستقبل مستقل ومختلف نوعياً نحو الأفضل على كل المستويات...

ما الهدف من وراء رفع درجة حرارة الجنوب السوري؟

خلال الأسبوعين الماضيين، وعلى المستوى الإعلامي بالدرجة الأولى، جرت عملية رفع لحرارة الجنوب السوري، وخاصة في السويداء وحولها.

■ قاسيون

ضمن التفاصيل، جرى الاستناد إلى وجود حالة التظاهر/الاعتصام المستمرة منذ أشهر في مدينة السويداء، إضافة إلى المبالغات المقصودة في الحديث عن تعزيزات عسكرية باتجاه الجنوب، وانتهاءً بإعادة توليد واستنساخ الخطابات السابقة عن «الحسم العسكري» من جهة، وعن استعدادات عسكرية للرد من جهة ثانية، وذلك على الرغم من الرفض الشعبي الواسع لأي عسكرة ولأي اقتتال، وعلى الرغم من عدم وجود حوامل اجتماعية جدية لدفع البلاد والمنطقة مجدداً نحو دوامة من العنف والاقتتال.

بالتوازي، وخلال الأشهر الماضية، ازدادت الإعلانات السياسية، وبعض التحركات العسكرية المحدودة من الجانب الأردني، ومعها ازداد منسوب الحديث الإعلامي عن تدخلات تديرها التنف. ودخل الصهاينة على الخط بشكل مباشر ووقح كالعادة في تحمية الأمور، والدفع نحو انفجارات جديدة، وخاصة عبر التدخل الإعلامي لشخصيات بعينها من الكيان، بمن فيهم الوزير الصهيوني أيوب قرا، الذي كان عضواً في حزب الليكود، والمعروف بمواقفه المتطرفة في معاداة الفلسطينيين والمقاومة الفلسطينية.

محاولة للفهم

لمحاولة فهم هذه المستجدات، ورغم أنها ما تزال محدودة حتى وإنْ رافقها ضجيج إعلامي كبير، ينبغي وضع المسألة ليس ضمن حدود الجنوب السوري، بل ضمن سياقها الأوسع الخاص بسورية ككل، وبالمنطقة وبالصراع الدائر ضمنها.

«الفيل في الغرفة» والذي يجري التعتيم عليه، هو المحاولات الغربية ومحاولات الفاسدين الكبار وتجار الحرب في الداخل السوري، الوصول إلى اتفاق من تحت الطاولة، مؤداه النهائي هو إزاحة سورية بشكل نهائي عن تموضعها السياسي التاريخي على المستوى الإقليمي والدولي، وعبر هذه الإزاحة، محاولة تأمين مخارج- ولو جزئية- لكل من واشنطن ومعها تل أبيب من أزمتهما المستعصية في مجمل منطقتنا، خاصة بعد التعثر الصهيوني على كل المستويات في الوصول إلى أيّ من الأهداف المعلنة من العدوان المستمر على غزة منذ أكثر من سبعة أشهر، والذي حطم كل الأرقام السياسية التاريخية لمعركة مستمرة يخوضها الكيان منذ نشأته.

يجري التعبير عن هذا «الفيل»، بأشكال وأدوات متعددة؛ ابتداءً من إتمام عملية لبرلة الاقتصاد السوري حتى النهاية، بما في ذلك القضاء على ما تبقى من دعم وعلى ما تبقى من نشاطات إنتاجية لمصلحة النشاطات الريعية ونشاطات السوق السوداء، وكذلك تسريع عمليات إحلال القطاع الخاص محل ما تبقى من قطاع الدولة، سواء في الكهرباء أو النقل وغيرها من القطاعات، ومؤخراً التبغ.

ويجري التعبير عن هذا «الفيل» أيضاً، عبر سياسات المؤسسات الدولية المدفوعة غربياً، في ملفات مثل «التعافي المبكر» و«البيئة الآمنة والمحايدة»، ورفع الضغط على اللاجئين السوريين في دول الجوار السوري، ناهيك عن استمرار العقوبات وتشديدها بين الحين والآخر، والتفاوت في تطبيقها بين مناطق النفوذ السورية المختلفة بما يعزز قطع التواصل الاقتصادي بينها بشكل متصاعد، وبما يخدم خلق عدة أسواق منفصلة على المساحة الجغرافية لسورية، والذي من شأنه في حال استمراره أن يضع أسساً إضافية لعملية تفتيت شامل.

الاتجاه الوطني ضد كل المتشددين ما يزال هو الأقوى والأرسخ، رغم أنّه يعبر عن نفسه حالياً بالانكفاء وعدم الدخول في الاستقطابات التي تجري محاولة فرضها على الناس

الطريف- إنْ كان ثمة ما هو فكاهي في أوضاع مأساوية كالتي نعيشها- هو التناغم الكامل بين المتشددين من الجهات السورية المختلفة، والتي تدّعي العداء السافر لبعضها البعض، في سيرها باتجاه الهدف نفسه وضمن المخطط العام نفسه... بكلام آخر، يتقاطع اليوم تجار الحرب من كل الجهات في تقديم اللجوء «السياسي» إلى المعسكر الغربي/الصهيوني، عبر تنفيذ ما يريد، بوصفه الخلاص على المستوى المناطقي، أو على مستوى البلاد بأسرها. كذلك، وفي السياق نفسه، يتقاطع تجار الحرب والعسكرة في السعي المشترك نحو تحمية الأجواء ورفع درجة الحرارة لتخديم وتسويغ الخطوات اللاحقة...

عودةً إلى الجنوب السوري، فإنّ الدفع نحو تعزيز عزله عن بقية سورية، وإنْ جاء تحت «شعارات سياسية» متعددة، بينها الحديث عن «إدارة ذاتية»، فإنّه يخدم في نهاية المطاف مخططاً واحداً وشاملاً لسورية بأكملها، تتحول بموجبها إلى جزرٍ معزولة عن بعضها البعض. لعل من المفيد في هذا السياق استذكار المشروعات المتعددة والمتلاحقة التي طرحها معهد «راند» الأمريكي، منذ أكثر من 7 سنوات، أي بالتوازي مع انتقال الغرب من شعار «إسقاط النظام» إلى شعار «تغيير سلوك النظام»...

في أوراق راند المتلاحقة التي حملت عنوان «سلام من أجل سورية»؛ جرى التركيز على حل الأزمة «من تحت إلى فوق»، و«من المناطق باتجاه المركز»، وذلك عوضاً عن حل سياسي شامل، قيل في حينه، وما يزال يقال حتى الآن «إنه مُتعذر وبعيد»... أي ببساطة «حل» بعيداً عن 2254، وعلى طريقة جيمس جيفري «الركود هو الاستقرار».

ما نراه اليوم من صياغة نماذج متمايزة لكل منطقة من المناطق السورية، نماذج منفصلة عن بعضها البعض، وكل منها يجري الإيهام بدعمه بطريقة أو بأخرى من هذه القوة الغربية أو تلك، هو تطبيق عملي لمخططات راند، والتي من شأنها أن تأخذ الوضع السوري على المستوى العام وعلى مستوى المناطق وعلى مستوى المجموعات البشرية والأفراد إلى مزيد من التدهور، فقط لا غير...

ربما ينبغي في هذا السياق أيضاً، أي في سياق الجنوب السوري خاصة، إيلاء انتباه خاص لموقف الغالبية الساحقة من الأهالي؛ الذين يتبعون إلى الآن سياسة النأي بالنفس عن كلا المعسكرين؛ فلا المنتفضون تمكنوا من تقديم نموذج جديد جاذب لعامة الناس، وخاصة بسبب استنساخهم الحرفي للشعارات والأشكال السابقة، ولا النظام استطاع جذب الناس صوبه عبر التخويف من «الطرف الآخر»؛ إذ إنّ الحالة العامة يمكن توصيفها بأنها معارضة لكلا الطرفين، وفاقدة للثقة بهما معاً.

جانبٌ آخر يلعب دوراً مهماً في السياق المحلي في الجنوب السوري، هو البعد الوطني الذي رغم كل ما تعرض له من تشويه ومن تراكم تخريبي عبر السنوات الماضية، إلّا أنه ما يزال يتمتع بدرجة من اليقظة اتجاه الطروحات التي يظهر تقاطعها مع الصهيوني خاصة، بل وبات من الشائع في الفهم العام ربط مشروعات تجار الحرب والمتشددين من الجهات المختلفة ببعضها البعض، وعدم الوقوع في الاستقطاب الشكلي السابق...

بالمحصلة، ورغم الضجيج الإعلامي الكبير، بل والمبالغ به، فإنّ الاتجاه الوطني ضد كل المتشددين من كل الأطراف، ما يزال هو الأقوى والأرسخ، رغم أنّه يعبر عن نفسه حالياً بالانكفاء وعدم الدخول في الاستقطابات التي تجري محاولة فرضها على الناس... هذا الاتجاه سيجد الطرق المناسبة في نهاية المطاف للتعبير عن نفسه، وعن وزنه الفعلي الذي يعادل أضعافاً مضاعفة من الأوزان الظاهرة إعلامياً للأطراف المتصارعة شكلياً...

موسم القمح خاسر مجدداً!

حدد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية بتاريخ 2024/4/23 سعر شراء كيلو القمح من الفلاحين للموسم الزراعي الحالي بـ 5500 ليرة سورية، وذلك بعد حساب التكاليف الحقيقية لإنتاج الكيلو غرام الواحد!

فهل تعتبر هذه التسعيرة مجزية للفلاحين في الموسم الحالي، أم إنها كسابقاتها تحمل معها خسائر محققة على حسابهم؟!

الرسميّون... موسم مبشر وسعر مشجع!

طلب رئيس الحكومة خلال الجلسة أعلاه من جميع الوزارات والجهات المعنية استكمال الاستعدادات اللازمة لاستلام موسم القمح من الفلاحين بكل يسر وسهولة وتقديم التسهيلات كافة بدءاً من الحصاد والتعبئة والنقل والاستلام والتخزين وتسديد مستحقات الفلاحين دون أي تأخير.

وبحسب الصفحة الرسمية للحكومة فقد حضر الجلسة رئيس الاتحاد العام للفلاحين، وربما ذلك لإسباغ مشروعية أكبر على السعر الرسمي لمحصول القمح هذه المرة!

وبحسب رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف خلال حديثه مع صحيفة الوطن بتاريخ 2024/4/30 أنه نتيجة الهطولات المطرية المنتظمة التي حصلت على امتداد المساحات المزروعة في القطر فإن إنتاج القمح يعتبر مبشراً للموسم الحالي، مشيراً إلى أن الإنتاج جيد في جميع المحافظات المزروعة بالقمح، لكن النسبة الأكبر من الإنتاج تتركز في محافظة الحسكة، ثم تأتي محافظة حلب في المركز الثاني بالإنتاج لهذا الموسم، وأوضح أن الإنتاج المتوقع من مادة القمح للموسم الحالي من الممكن أن يقارب مليوني طن في المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة.

وبالنسبة للسعر المعتمد رسمياً للمحصول أكد الخليف أن هناك ارتياحاً من الفلاحين على التسعيرة التي حددتها الحكومة لاستلام مادة القمح بسعر 5500 ليرة للكيلو الواحد، موضحاً أن تكلفة كيلو القمح على الفلاح للموسم الحالي تتجاوز 4800 ليرة، والسعر الذي حددته الحكومة يعتبر مقبولاً للفلاح ويحقق من خلاله نسبة ربح مقبولة نوعاً ما.

ونقلاً عن صحيفة الثورة بتاريخ 2024/4/30 فقد بيّن المدير العام للمؤسسة السورية للحبوب سامي هليل أن السعر الذي تم تحديده من قبل رئاسة مجلس الوزراء لشراء مادة القمح بـ5500 ليرة سورية مشجع، وهو أعلى من السعر العالمي، والسعر المستورد على أساسه، وهذا بدوره يضمن تسليم كميات أكبر.

التصريحات الرسمية أعلاه تبشرنا بموسم قمح وفير هذا العام، وتقول لنا إن الفلاحين راضون عن التسعيرة الرسمية، ما يعني الاطمئنان على المواسم القادمة أيضاً!

فهل ذلك صحيح، أم سيكون مصير هذه التصريحات كسابقاتها في التهاوي عند حسابات الحقل والبيدر؟!

التكاليف بحسابات المزارعين!

بحسب الفلاحين فإن السعر الرسمي لمحصول القمح للموسم الحالي غير مقبول وغير مشجع على عكس التصريحات الرسمية أعلاه، والأكثر من ذلك أن الحديث بأن التكلفة على الفلاح 4800 ليرة/كغ غير دقيقة على الإطلاق!

وقد فصّل لنا أحد فلاحي محافظة دير الزور تكاليف زراعة وحصاد الدونم الواحد في موسم القمح الحالي بحسب مفردات التكلفة التالية:

المبلغ/ليرة	مفردة التكلفة للدونم الواحد	ملاحظات
150000	أجور حراثة وبدل أجور البذار	
180000	قيمة بذار	40 كغ- 4500 ليرة /كغ
100000	قيمة أدوية ومبيدات مع أجور مرشات	مبيدات عريضة ورقيقة
150000	تكلفة ري	5 ريات على الأقل
350000	قيمة سماد يوريا + ترابي	بمعدل نصف كيس من كل نوع
170000	أجور حصاد وتجميع ودراس	بحال ثبات الأسعار عند بدء الحصاد
40000	نقل المحصول الى مراكز الاستلام	أصحاب وسائل النقل لا يعترفون بالسعر التعاوني
1140000	مجموع التكلفة التقديرية	

وبحسب الفلاح فإن وسطي إنتاج الدونم الواحد يتراوح بين 200–250 كغ فقط، وبالتالي فإن تكلفة إنتاج الكغ الواحد من القمح للموسم الحالي تتراوح بين 4560–5700 ليرة!

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لم تحسب في التكلفة أعلاه بقية أجور اليد العاملة، ولا جهد الفلاح وتعبه مع أفراد أسرته طيلة الموسم، ولا حسابات ريع الأرض المفترضة، والأهم تكاليف معيشة الفلاح وأسرته التي من المفترض أن يغطيها الموسم باعتباره مصدر رزقه ومعيشته!

أما بحسب سعر الموسم وفقاً للتسعيرة الرسمية بواقع 5500 ليرة/كغ، فبأحسن الحالات سيتراوح عائد الدونم بين 1,100,000– 1,375,000 ليرة، بحال لم يكن هناك أي تخفيض على السعر من قبل لجان الاستلام، وهو أمر مستحيل عملياً، ولا سابقة فيه!

فكيف تمت عملية حساب التكاليف من قبل الحكومة؟!

وهل مبلغ 235,000 ليرة بأحسن الأحوال، لقاء التعب على زراعة دونم الأرض وفلاحته وحصاده يعتبر ربحاً وعائداً يكفي الفلاح وأسرته لقاء تعبهم طيلة الموسم، ويغطي تكاليف معيشتهم؟!

ولمزيد من التفاصيل في حسابات التكلفة والعائدات يضيف الفلاح أن وسطي الحيازة الزراعية لا تتجاوز 10 دونمات، وبالتالي فإن عائدات هذه الدونمات، بعد التعب والجهد، طيلة الموسم الممتد إلى فترة 6 أشهر، لن تتجاوز 2,350,000 ليرة، وهذا المبلغ بحسب الفلاح بالكاد يغطي تكاليف معيشته مع أفراد أسرته لمدة أسبوع واحد، فهل من خسارة وإجحاف أكبر من ذلك؟!

ويضيف متسائلاً كيف توصل الرسميّون إلى أن السعر مقبول ومشجع بالنسبة إلينا؟!

وهل المطلوب منا أن نكون قططاً من خشب نصطاد ولا نأكل، أم المطلوب منا أن نمتنع عن زراعة القمح لنستبدلها بزراعات أخرى، أو ربما أن نترك أرضنا بوراً وخراباً، ونهجرها بشكل نهائي؟!

بحسب الفلاحين فإن السعر الرسمي لمحصول القمح للموسم الحالي غير مقبول وغير مشجع والأكثر من ذلك أن الحديث بأن التكلفة على الفلاح 4800 ليرة/كغ غير دقيقة على الإطلاق

لا طمأنة ولا ضمان في ظل الاستمرار بسياسات تقويض الإنتاج!

الاستمرار بالنهج المتبع نفسه تجاه قطاع الإنتاج الزراعي، وخاصة تجاه المحاصيل الاستراتيجية الهامة، بما فيها القمح، من خلال آليات تخفيض الدعم المتتالية والمستمرة، ومن خلال عدم تأمين مستلزمات الإنتاج، وبالتالي ارتفاع تكاليفها، ومن خلال سياسات تسعير المحصول المجحفة، لا تصب إلا في خانة تكريس تقويض إنتاج هذا المحصول الهام، لتسجيل المزيد من التراجع فيه عاماً بعد آخر، والاضطرار بالتالي إلى عمليات الاستيراد لسد النقص على مستوى احتياجات الاستهلاك المحلي منه، وخاصة لتصنيع رغيف الخبز!

فقد أكد المدير العام للمؤسسة السورية للحبوب سامي هليل في تصريح خاص لصحيفة الثورة بتاريخ 2024/4/30 أن المؤسسة مستمرة بتنفيذ العقود المبرمة بخصوص استيراد مادة القمح، لتوفير المخزون الاستراتيجي للمادة، وهي تنتهي مع بداية شهر حزيران القادم، التاريخ المحدد لبدء استجرار موسم القمح المحلي من الفلاحين. ولفت إلى أنه على ضوء الكميات المستجرة خلال الموسم القادم من الفلاحين سيتم إبرام عقود جديدة، لتأمين المخزون للمادة، وهو ما تعمل عليه المؤسسة لتوفير مادة الدقيق اللازم لإنتاج مادة الخبز بشكل يومي من المطاحن العاملة بكامل طاقتها الإنتاجية.

كذلك صرح رئيس الحكومة أمام مجلس الشعب بتاريخ 2024/5/7، خلال استعراضه لما نفذته الحكومة منذ مطلع العام وحتى تاريخه، أي عن الربع الأول من العام الحالي، بأن كمية الأقماح المستوردة بلغت حوالي /674/ ألف طن، بقيمة وصلت إلى حوالي /3000/ مليار ليرة سورية!

ولا ندري إن كان حديث رئيس الحكومة، أو حديث مدير السورية للحبوب، يدعو إلى الطمأنة أو يستثير الشكر على الجهود الرسمية تجاه مآلات مواسم القمح السابقة والقادمة؟!

فطالما استمرت الحكومة بنهجها وسياساتها فإن الفلاح سيتسمر بالخسارة، والمساحات المزروعة بالقمح ستنحسر أكثر، والإنتاج سيستمر بالتراجع، والحاجة للاستيراد ستتزايد!

المشتقات النفطية... زيادات سعرية ذرائعية وغير مبررة!

ضاقت سبل الحياة على المواطن المفقر، دون أدنى علم منه عن ماهية الذنب الذي اقترفه كي تستمر معاناته نتيجة الأزمات المتتالية!

فمن أزمة الكهرباء المستمرة والمتفاقمة، إلى أزمة المواصلات التي تشتد بين الحين والآخر دون أي حلول، إلى أزمات الارتفاعات السعرية غير المسقوفة، وكأن غاية المعنيين هي الإصرار على إرهاق المواطن المعدم، وممارسة المزيد من التضييق عليه وإذلاله!

فالأزمات بالجملة، وهي بالقاسم المشترك الأعظم بينها تجلٌ لأزمة توريدات المشتقات النفطية المستمرة التي لم يتم حلها، على الرغم من مضي سنوات طويلة عليها!

فعلى الرغم من تحرير أسعار الكثير من المشتقات النفطية، والتي تم تمريرها خلال السنوات الماضية على أنها حل أزمة التوريدات، إلا أن الأزمة مستمرة وبوتيرة أقسى بانعكاسها على المواطن!

وعلى الرغم من زيادة أسعار الطاقة الكهربائية، وتخفيض الدعم عليها بشكل كبير، إلا أن أزمة الطاقة الكهربائية مستمرة بسبب عدم تشغيل محطات التوليد بطاقتها الإنتاجية الكاملة، مع وقف بعض المحطات بشكل كلي أيضاً، وذلك بسبب رئيسي يتمثل بقلة التوريدات النفطية!

وكذلك الحال مع أزمة المواصلات التي تستمر معها معاناة المواطنين!

فهل يحق لنا أن نسأل حكومتنا عن الآلية التي تنتهجها في تأمين التوريدات النفطية، وعن تسعيرها؟!

زيادات سعرية متتالية دون توقف وبلا مبرر!

مطلع العام الحالي كانت أسعار المشتقات النفطية، بحسب النشرة السعرية الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 2023/12/25 بحسب التالي: سعر ليتر مبيع البنزين «أوكتان 95» بـ12160 ليرة سورية، أما ليتر البنزين «أوكتان 90» فبلغ 9000 ليرة، في حين بلغ سعر مبيع ليتر المازوت الحر أو الصناعي 10900 ليرة، وطن الفيول 6634740 ليرة، أما عن طن الغاز «الدوكما» فقط بلغ 10483730 ليرة سورية.

تلت هذه النشرة 6 نشرات متتالية حتى الآن، رفعت بها الحكومة أسعار معظم المشتقات النفطية، آخرها كان نشرة الإثنين بتاريخ 2024/4/29، التي أصبحت الأسعار وفقها بحسب التالي: سعر مبيع ليتر البنزين «أوكتان 95» بـ14,870 ليرة سورية بنسبة زيادة 22%، أما ليتر البنزين «أوكتان 90» فبلغ 12,000 ليرة بنسبة زيادة 33%، في حين سجلت أسعار المازوت «الحر أو الصناعي» 12,426 ليرة بنسبة زيادة 14%، في حين بلغ سعر طن الفيول 9,005,990 ليرة سورية بنسبة زيادة 36%، وسعر مبيع طن الغاز «الدوكما» 11,411,650 ليرة سورية بنسبة زيادة 9%!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسب الزيادة المحسوبة أعلاه هي بين سعر المشتقات النفطية حالياً وسعرها مطلع العام!

مع ملاحظة أن نسب الزيادة التي تراوحت بين 9%–36% على أسعار المشتقات النفطية صدرت في الوقت الذي حافظ سعر الدولار على ثباته النسبي مقابلها، وكذلك كانت عليه الحال بالنسبة لتباينات الأسعار العالمية التي كانت أيضاً شبه ثابتة نسبياً!

فبالعودة إلى بيانات أسعار المشتقات النفطية عالمياً، المنشورة على موقع «أويل برايس»، نلاحظ أن أسعار المشتقات النفطية خلال المدة الممتدة من أول العام الحالي حتى الآن زادت وفق النسب التالية: طن الفيول زاد بنسبة 0,8%– البنزين زاد بنسبة 17%– الغاز الدوغما تراجعت أسعاره عالمياً بمقدار 30%!

فمقارنة نسب التغير عالمياً مع مثيلتها في سورية تدفعنا إلى التساؤل، طالما أن الأسعار عالمياً شبه ثابتة، عدا البنزين، فما مبرر الحكومة لرفعها وبهذه النسب الكبيرة؟

والمفارقة الأكبر هي بتسليط الضوء على أسعار الغاز التي تراجعت بنسبة 30% عالمياً، بينما ارتفعت أسعاره في سورية بنسبة 9%!

والسؤال الأهم من أين أتت الزيادة ولمصلحة من؟

فالمشتقات النفطية هي مستوردات دولارية، تسعر على أساس سعر الصرف كما يفترض، ولتؤمنها الحكومة للمواطن وللفعاليات الاقتصادية بسعر التكلفة أو بالسعر المدعوم حسب التصريحات الرسمية، فما سبب الزيادات أعلاه؟

هذا التساؤل المشروع لا إجابات رسمية مقنعة حوله، باستثناء التذرع بالعقوبات والحصار، وغيرها من الذرائع التي باتت مستهلكة، وبكل الأحوال لا تغطي هذه النسب الكبيرة في زيادة الأسعار خلال 4 أشهر!

المفارقة الأكبر هي بتسليط الضوء على أسعار الغاز التي تراجعت بنسبة 30% عالمياً بينما ارتفعت أسعاره في سورية بنسبة 9%

تداعيات كارثية!

الكارثي أن أزمة شح المشتقات النفطية– التي لم تحل من خلال زيادة أسعارها– لا تقتصر على وسائل النقل العامة والخاصّة ضمن المدن وبين المحافظات، بل تؤثر على أجور نقل البضائع والمواد الغذائية والخضار والفواكه، مما أدى إلى ارتفاع قياسي في أسعار تلك السلع في الأسواق المحلية لينعكس ذلك سلباً على معيشة المواطن، الذي وجد نفسه وسط عاصفة هوجاء تتراكم فيها الأزمات عليه لتزيد أعباءه وهمومه!

وطبعاً ليس قطاع النقل والمواصلات المتضرر الوحيد من الأزمة المستمرة، بل الانعكاس الأكبر تجلى ليشمل الكثير من القطاعات والفعاليات الاقتصادية «الصناعية والخدمية والتجارية» في البلاد نتيجة نقص التوريدات النفطية التي تنعكس عليها بزيادة التكاليف بسبب اللجوء إلى السوق السوداء، وبالتالي زيادة أسعار منتجاتها وسلعها وخدماتها، التي يدفع ضريبتها المواطن بالنتيجة كذلك الأمر!

وقطاع الإنتاج الزراعي ليس بمعزل عما سبق، فحاله كحال الإنتاج الصناعي من حيث حاجته إلى المحروقات وبدائلها، مما يعني تكاليف إضافية على الفلاح المنهك، وأعباء سيعجز عن تحملها!

المبررات الذرائعية المملة لا تنفي المسؤولية!

أمام كل هذه التداعيات الكارثية تمسي مبررات الحكومة فيما يتعلق بنقص المشتقات النفطية وقلة توريداتها ذرائعية وغير ذات معنى، إضافة إلى ذلك لكونها ذرائع غير جديدة، بل ومملة بتكرارها، وهي لا تنفي حقيقة التقاعس والـلا مبالاة بنتائجها، والمسؤولية حيال معالجتها، اعتباراً من غياب خطط التوريد بالكميات والمواعيد، وبما يكفي الحاجة دون خلق أزمات جديدة، وليس انتهاء بآليات التوزيع وفق أولويات الحاجات الفعلية لمختلف القطاعات، وهذه المسؤولية من المفترض أنها بعهدة وزارة النفط والثروة المعدنية، ومن واجبات الحكومة مجتمعة!

فالأزمة بتداعياتها المستمرة والمتفاقمة أصبحت مستنزفة للمواطن على الأصعدة كافة، في ظل الواقع المعيشي الصعب والضاغط سلفاً، وكذلك مستنزفة للاقتصاد الوطني، وخاصة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن المشتقات النفطية كافة متوفرة بشكل دائم وبالكمية المطلوبة في السوق السوداء، لكن بسعرها الكبير والاستغلالي، وربما بات من غير المجدي الحديث عن شبكة المستفيدين منها وحيتانها الكبار!

زراعة وصناعة التبغ من الاحتكار إلى الإنهاك وصولاً إلى التفريط!

تم التخلي عن قطاع هام جديد لصالح الاستثمار الخاص، هو قطاع صناعة التبغ وشراؤه وتسويقه، بعد عقود طويلة من الحصرية والاحتكار بيد الدولة من خلال المؤسسة العامة للتبغ التابعة لوزارة الصناعة، كجهة وحيدة وحصرية متخصصة في زراعة التبغ وتصنيعه وتجارته.

فقد صدر مرسوم بتاريخ 2024/5/5 أجاز للقطاع الخاص الاستثمار في صناعة التبغ وشرائه بهدف تصنيعه وتسويقه مصنعاً، خلافاً لأي نص نافذ، على أن تصدر تعليماته التنفيذية بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الصناعة.

مبررات ذرائعية تدين الحكومة ولزوم مالا يلزم من مفردات!

يهدف المرسوم، كأسباب موجبة وتبريرية وردت عبر وكالة سانا، إلى فتح الباب أمام القطاع الخاص للدخول في استثمار التبغ بشكل محوكم ومدروس ومخطط، نظراً لما يمتلكه هذا القطاع من مرونة وخبرة تساعد في تجاوز بعض المعيقات التي تؤثر على استثمار هذه الصناعة من خلال القطاع العام الاقتصادي. ويحقق المرسوم فائدة للمزارعين، كما يحقق تطويراً لهذه الصناعة عبر خلق بيئة تنافسية محوكمة في عمليات الشراء والتصنيع والتسويق!

المبررات أعلاه عن مرونة وخبرة القطاع الخاص تعتبر في عمقها إدانة مباشرة للقطاع العام والمسؤولين عن إدارته، أي للحكومة والمسؤولين الرسميين، مع الاعتراف التام بوجود معيقات تؤثر على الاستثمار في القطاع العام الاقتصادي، وهو ما يعتبر أيضاً إدانة مباشرة للسياسات الحكومية التي لم تذلل تلك المعيقات!

أما الحديث عن المنافسة في عمليات الشراء والتصنيع والتسويق فهو حديث عن منافسة مع المؤسسة العامة للتبغ مع مستثمري القطاع الخاص عملياً، وعلى حسابها من كل بد، مع عدم ضمان تحقيق الفائدة من قبل المزارعين!

أما مفردة «حوكمة» وشبيهاتها فهي لزوم ما لا يلزم وفقاً للمضمون والغاية والنتيجة!

وقد تم التأكيد على ذلك من قبل المدير العام للمؤسسة العامة للتبغ، حيث نقلت صحيفة تشرين بتاريخ 2024/5/8 قوله بأن «المرسوم جاء لدعم صناعة التبغ المحلية لما لها من دور كبير في دعم الاقتصاد الوطني، وفتح آفاق جديدة في المجال الزراعي والصناعي والتسويقي لكل من المؤسسة العامة للتبغ والقطاع الخاص المستثمر في مجال شراء وتصنيع وتسويق منتجات التبغ، وأيضاً لاستثمار المرونة والخبرة والإمكانيات التي يمتلكها هذا القطاع والتي تمكنه من تجاوز المعيقات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة العامة للتبغ، وتؤثر في استثمار وتطوير صناعات التبغ والارتقاء بها وزيادة قدرتها التنافسية».

ولعل أهم ما يجب الإشارة إليه أن المؤسسة العامة للتبغ تعتبر من المؤسسات الاقتصادية العامة الرابحة، فهي تغطي قيمة محاصيل التبغ سنوياً من إيراداتها، وتقوم بتصنيع جزء منه من خلال معامل إنتاج السجائر الوطنية بمختلف مسمياتها وأنواعها، كما تستفيد من مخلفات التبغ في المعامل بعد تخميرها لإعادة بيعها للمزارعين كسماد، كما تصدر جزءاً من المحصول خاماً، بالإضافة إلى تصديرها بعض أنواع السجائر المصنعة في معاملها!

وعلى مستوى المنافسة بما يتم تصنيعه من أنواع محلية من قبل معامل الدخان التابعة للمؤسسة، فهي موجودة مسبقاً مع أنواع الدخان الكثيرة المتوفرة في السوق، سواء كانت مستوردة رسمياً أو مهربة!

بعض التفاصيل الإضافية عن التضحية والتخلي!

لم تصدر التعليمات التنفيذية للمرسوم بعد، لكن هناك بعض التصريحات الرسمية التي توضح بعض حيثياتها!

فبحسب وزير الصناعة فإن الوزارة سوف تصدر التعليمات التنفيذية، وبعد إقرارها يصبح من المتاح أمام القطاع الخاص شراء التبغ من المزارعين لغاية التصنيع!

حديث الوزير أعلاه يعني أن حصرية شراء المحصول من قبل المؤسسة العامة للتبغ تم كسرها لصالح القطاع الخاص أيضاً، وليس التصنيع فقط، وبالتالي ستدخل حيز المنافسة مع القطاع الخاص بشراء المحصول من المزارعين، وربما بأحسن الحالات فإن ما ستحصل عليه المؤسسة من محصول التبغ لاحقاً هي كميات ضئيلة وبمواصفات وجودة متدنية!

لم يقف الأمر عند ذلك فقط، فقد نوّه وزير الصناعة، بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2024/5/6، بوجود خبرة كبيرة في تصنيع التبغ من قبل المؤسسة العامة للتبغ التي تنتج عدة أنواع، وهناك خبرة متراكمة من قبل الفنيين من الممكن استفادة القطاع الخاص الراغب في الاستثمار منها ضمن في هذا المجال!

على ذلك فإن المنافسة مع القطاع الخاص لن تقف عند حدود شراء التبغ من المزارعين، ولا عند المنافسة على المنتجات المصنعة في السوق المحلية، بل وحتى على استقطاب الخبرات المتراكمة لدى فنيي المؤسسة العامة للتبغ، ومن غير المستغرب بعد ذلك أن تفقد مؤسسة التبغ خبراءها وفنييها تباعاً!

وتجدر الإشارة إلى أن مفردة «التسويق» الواردة في المرسوم مبهمة فيما إذا كانت الغاية منها هي التسويق المحلي أم الخارجي «التصديري»، وهو ما سيظهر ربما من خلال التعليمات التنفيذية المنتظرة!

فتصدير التبغ ومنتجاته محصور أيضاً بالمؤسسة العامة للتبغ، ولا ندري إن كانت هذه الحصرية ستتم التضحية بها؟!

مع العلم أن هذا هو المتوقع طبعاً، وذلك استكمالاً لمسيرة التخلي والتفريط المتبعة رسمياً!

ولا ندري بعد كل ما سبق كيف سيكون حال ومآل المؤسسة العامة للتبغ؟!

المبررات عن مرونة وخبرة القطاع الخاص تعتبر في عمقها إدانة مباشرة للقطاع العام والمسؤولين عن إدارته أي للحكومة والمسؤولين الرسميين

أرقام وبيانات التراجع الكبيرة!

ورد في المجموعة الإحصائية لعام 2022، الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، البيانات الرقمية التالية عن المساحات وكم الإنتاج الخاصة بمحصول التبغ، حسب الجدول التالي:

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
المساحة/ألف هكتار	9,3	9,1	8,9	9,6	8,0
الإنتاج/ألف طن	14,1	14,0	13,3	18,7	14,2

ومن ضمن بيانات القطاع الزراعي عن عام 2022، التي وردت على الموقع الحكومي الرسمي بتاريخ 2022/12/30، أن المساحة المزروعة بالتبغ بلغت 6,594 هكتاراً، وبلغت كمية الإنتاج 9,597 طناً.

بيانات عام 2022 الرسمية أعلاه فيها تراجع بالمساحات المزروعة وبكم الإنتاج عن كل الأعوام التي سبقتها، بحسب جدول المجموعة الإحصائية السابق، وبما يتجاوز 30%!

وبحسب تصريح مدير الزراعة والبحث العلمي في المؤسسة العامة للتبغ، المهندس أيمن قره فلاح في حديثه لـ«الوطن» بتاريخ 2023/4/3 عن محصول التبغ لموسم 2023–2024 قال: «لدينا نحو 4,5 ملايين كيلو، بقيمة تقديرية تصل إلى نحو 25 مليار ليرة، ونتيجة زيادة الأسعار من المتوقع أن تزداد المساحات المزروعة الأمر الذي يساهم في زيادة الإنتاج».

الأرقام أعلاه كذلك تبين تراجع الإنتاج بين عامي 2022–2023 بنسبة كبيرة جداً، بما يقارب 5 أطنان، وبنسبة تقارب 50%، وهو إشارة إلى تراجع وانحسار في المساحات المزروعة أيضاً!

الأسعار غير المجزية!

أما المؤشر الذي يجب التوقف عنده فهو أن وسطي سعر الكغ من التبغ، بحسب القيمة التقديرية وكم الإنتاج المبينين أعلاه، وفقاً لتصريح المدير العام لمؤسسة التبغ عن عام 2023، هو 5500 ليرة/كغ!

أما وسطي الأسعار الرسمية للموسم الحالي، الذي ستتم عملية المباشرة بحصاده بعد أقل من شهرين، فيبلغ 26 ألف ليرة/كغ!

فأعلى سعر هو لصنف البصما بمبلغ 32 ألف ليرة/كغ، وأدنى سعر هو لصنف تبناك بمبلغ 24 ألف ليرة/كغ، وهي أسعار الحد الأعلى التي يتم تخفيضها تبعاً للمواصفة والجودة ودرجة

الرطوبة، وغير ذلك من اشتراطات بعهدة لجان التخمين والتسعير المعتمدة من قبل مؤسسة التبغ!

والسؤال الذي يفرض نفسه هل هذا السعر الوسطي مجز للمزارع كي يستمر بزراعة المحصول؟!

ولعل الجواب واضح، فالسعر غير المجزي هو الذي أدى إلى تراجع الإنتاج على مستوى المساحة والكم خلال السنوات الماضية، على الرغم من كثرة مطالب المزارعين المحقة بإنصافهم، لكن دون تجاوب رسمي طبعاً!

فعشرات الآلاف من المزارعين يعملون بزراعة وإنتاج محصول التبغ، وهؤلاء يعتمدون على هذا المحصول لتغطية تكاليف معيشتهم مع أسرهم افتراضاً، لكن مع الخسارات المتراكمة تقلص عدد الأسر التي تعمل بهذا المحصول!

المقدمات والنتائج!

انحسار المساحات المزروعة بمحصول التبغ وتراجع حجم إنتاجه عاماً بعد آخر، هي النتيجة الحتمية للسياسات الزراعية والاقتصادية المتبعة، سواء على مستوى تأمين مستلزمات الإنتاج وتكاليفها المرتفعة على المزارعين، أو على مستوى تسعير المحصول الذي لا يغطي بالنتيجة تلك التكاليف ويضع المزارع موسماً بعد آخر أمام خسارات متراكمة، أدت به إلى العزوف عن زراعة المحصول، والأرقام الرسمية أعلاه خير دليل على ذلك!

ومن المفروغ منه أن التضحية بالمحصول وتراجعه تباعاً تنعكس سلباً على الصناعة المحلية العامة التي تعتمد عليه، كماً ونوعاً، والتي تغطي جزءاً هاماً من احتياجات الاستهلاك المحلي، ومن الطبيعي أن هذه السلبيات ستزداد مع دخول القطاع الخاص على خط الاستثمار بهذا القطاع خلال الفترة القريبة القادمة!

فكل ما سبق أعلاه هي المقدمات التي كان لا بد منها من أجل كسر حصرية واحتكار الدولة لهذا القطاع، تماشياً مع سياسات التحرير الاقتصادي المتبعة رسمياً، كنهج ومسيرة بدأت منذ عقود ومستمرة حتى تاريخه!

فهل بعد كل ما سبق من تخلٍ وتفريط يمكن الحديث عن تنافسية وحوكمة، وعن قطاع عام اقتصادي؟!

ميزة تفضيلية غير مستثمرة!

تجدر الإشارة إلى أن جزءاً من محصول التبغ المحلي تصديري، فبعض أنواع التبوغ المحلية، التي تعتبر من الأنواع الشرقية العطرية، يتم تصديرها خاماً، مع العلم أنها تحمل ميزة تفضيلية، مثل البلدي والبيرليت والبصما!

فعلى سبيل المثال فإن التباك الذي يسمى «اللاذقاني» في خلطات التبغ التي يتم تصنيعها من قبل بعض المصانع العالمية يعتبر منكهاً عطرياً هاماً مضافاً إلى هذه الخلطات، التي يتم الترويج والتسويق لها بسبب هذه الإضافة، وباسمها!

فهناك على سبيل المثال ماركة تبغ مخصصة للغيلون باسم Tobacco Latakia «HH Pip 50g Flak» يبلغ سعرها الآن 15،5 جنيهاً إسترلينياً، أي ما يعادل 244 ألف ليرة لعبوة 50 غرام، على ذلك فإن الكغ منها يبلغ سعره ما يتجاوز 4،8 مليون ليرة سورية، وهذه الماركة لا شك مخصصة لنخبة النخبة من الأثرياء في العالم!

مقابل ذلك فإن وسطي سعر الكغ من التبغ الذي يتقاضاه المزارع يبلغ 26 ألف ليرة بحسب الأرقام الرسمية أعلاه، وفي السوق للمفروم المعد للاستهلاك يبلغ سعر الكغ بحدود 150 ألف ليرة!

خبر عام وتعليق هام... فرض ضميمة على ألواح الطاقة الشمسية المستوردة بقيمة 25 دولاراً لكل لوح!

يقول الخبر: في ضوء النتائج المُرضية للمنتج المحلي من ألواح الطاقة الشمسية من حيث الكم والنوع، وكذلك من حيث خدمات ما بعد البيع، وضمانة المنتج المحلي لمدة 25 سنة، باعتبار الرقابة الشديدة التي تخضع لها العملية الإنتاجية... فقد صدرت توصية اللجنة الاقتصادية بفرض ضميمة على ألواح الطاقة الشمسية المستوردة بقيمة 25 دولاراً لكل لوح.

تعليق: لك الحكومة شاطرة بس بفرض الرسوم والضرائب والجباية... مع العلم أنو الأهم بالنسبة لحماية المنتج المحلي هي تأمين مستلزمات إنتاجه وتخفيض تكاليفها... وقتها بتنحل نص المشكلة على مستوى المنافسة مع المستوردات الشبيهة... مو هيك الطبيعي والافتراضي قبل اللجوء لزيادة الرسوم والضرائب يا حكومة الجباية؟!

يقول الخبر: بدء أعمال مؤتمر الحبوب السنوي الخاص بتسويق مادة القمح للموسم الزراعي الحالي، برئاسة رئيس مجلس الوزراء. ويناقش المؤتمر، الذي يحضره عدد من الوزراء والمحافظين وممثلون عن اتحادي الفلاحين وغرف الزراعة ومختلف الجهات والمؤسسات المعنية بتسويق المحصول، الإجراءات اللازمة لتسهيل عمليات استلام القمح من الفلاحين.

تعليق: يا ترى ح تختلف مخرجات المؤتمر الحالي عن المؤتمرات اللي سبقته... والأهم بالنسبة للفلاحين يا ترى ح يتم زيادة سعر القمح ولا ح يبقى على حالو... وح تبقى خسارة الفلاح مستمرة...؟!

يقول الخبر: الحرص على تطبيق التعليمات الامتحانية وعدم التساهل تجاه أي خلل أو خطأ خلال الامتحانات العامة، والتأكيد على تحمل المسؤولية والالتزام بالتعليمات وتطبيق القانون 42 المتضمن فرض عقوبات على الأفعال المخلة بسير العملية الامتحانية لنيل الشهادات العامة، أبرز المحاور التي تم التركيز عليها خلال اجتماع وزير التربية مع مديري التربية ورؤساء دوائر الامتحانات بالمحافظات.

تعليق: كتير منيح هالحكي... بس شو مشان المقدمات اللي كان لازم تسبق العملية الامتحانية نفسها... لك في كتير مدارس ما خلصت مناهجها... وفي مواد ما كان إلها مدرسين ببعض المدارس أصلاً... لك كيف الطالب بدو يقدم الامتحان وعندو نقص بالمعلومات... وع حساب مين وبمسؤولية مين؟!

يقول الخبر: قدمت مديرة المؤسسة العامة للإسكان عرضاً بينت فيه سير العمل بالبرامج السكنية المتعددة التي تنفذها المؤسسة ولا سيما استكمال التزامات المؤسسة في السكن الاجتماعي/الشبابي والعمالي/ ومتابعة العمل في سكن متضرري الزلزال في محافظتي حلب واللاذقية والسكن البديل في منطقة باسيليا سيتي، وأوضحت أن نسبة التنفيذ بالخطة الاستثمارية للربع الأول من هذا العام من إجمالي خطة العام بلغت 35% وسكن الادخار 52% والاجتماعي 37%.

تعليق: أهم شي عبارة «استكمال التزامات المؤسسة...» لك المؤسسة مقصرة عشرات السنين على مستوى التزاماتها تجاه المكتتبين عندها... وفوقها بتحملهم نتائج تأخيرها بتنفيذ هي الالتزامات... بس شو منعمل الحكي ببلاش... والمحاسبة مغيبة...!

يقول الخبر: عن لسان رئيس الحكومة في مجلس الشعب: حفر آبار غاز بعمق /2597/ متراً طولياً من أصل /3600/ متر طولي مخطط حفرها للربع الأول من العام الحالي بنسبة تنفيذ 72%... وضع بئر التياس /4/ بالاستثمار بطاقة إنتاجية قدرها /115/ ألف م3 من الغاز، وإصلاح بئر زملة المهر /1/، والذي أدى إلى زيادة الإنتاج بكمية /60/ ألف م2 من الغاز، وإصلاح آبار وادي عبيد النفطية والذي أدى إلى زيادة الإنتاج بمقدار /90/ برميل نفط يومياً.

تعليق: هلأ نحنا كمواطنين شو استفدنا من البيانات الرقمية عن حفر الآبار أو عن إدخال آبار جديدة بالخدمة... طالما وضع الكهربا على حالو من التقنين... وطالما أسعار المشتقات النفطية ما عم تنزل...؟ ياما سمعنا عن آبار جديدة خلال السنين الماضية بس ع بلا طعمة!!

النموذج الروسي للتعامل مع العقوبات:

رغم ضغوط العقوبات، تمكنت روسيا بنجاح من إعادة توجيه أسواق النفط نحو آسيا. حيث تتطور الصادرات إلى الهند على سبيل المثال بشكل نشطٍ جداً. وفي الفترة 2022-2023، أصبحت الهند أكبر سوق للنفط الروسي الذي يتم تسليمه عن طريق البحر، ومن حيث الإمدادات عبر خطوط أنابيب النفط، ظلت الصين أكبر مستهلك. وبعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مشترٍ للمنتجات النفطية الروسية حتى عام 2022. أصبحت تركيا في المرتبة الأولى عام 2024، حيث تشتري تركيا كميات كبيرة من روسيا، ثم تعيد بيعها إلى دول الاتحاد الأوروبي. ما يعني أن «أسطول الظل» صار يلعب دوراً مهماً في توريد الموارد الروسية عن طريق البحر.

■ قاسيون

لتقييم الوضع في صناعة النفط بشكل كامل، من الضروري النظر في عامي 2022 و2023، فبعد أن استقرت السوق العالمية في النصف الثاني من عام 2023، أصبح من الممكن الحديث عن النتائج.

ربيع 2022: نقطة علّام في الوضع الجديد

في آذار 2022، فرضت الولايات المتحدة عقوبات شديدة على الصادرات الروسية: تم فرض حظر على توريد النفط والمنتجات البترولية والفحم والغاز الروسية «أي جميع ناقلات الطاقة تقريباً، باستثناء الوقود النووي». واتخذت هذه الخطوة بهدف تكرار السيناريو السابق الذي جرى مع إيران وفنزويلا، عندما تم فرض حظر كامل على استيراد موارد الطاقة من البلدين، على أمل أن يتسبب تراجع الصادرات بتخفيض دخل البلاد بشكل كبير، مما يؤدي إلى انهيار الاقتصاد وبالتالي انهيار النظام السياسي.

ورغم أنه حتى في حالة إيران وفنزويلا لم تؤد هذه التكتيكات الغربية إلى تغيير الأنظمة السياسية أو تغيير سياسات الدولتين، يمكن القول: إن العواقب على اقتصاد البلدين كانت أكبر من العواقب على روسيا. في هذا الصدد، يمكن الحديث عن نقلة نوعية ميّزت الحالة الروسية عن حالة فنزويلا وإيران، وهي أن العقوبات على روسيا أدت إلى إلحاق ضرر واضح وصريح ومباشر بالدول ذاتها التي فرضت العقوبات.

ويجب أن نذكّر أنه بحلول ربيع 2022، توقفت الشركات الأوروبية عن شراء كميات إضافية من النفط الروسي في العقود قصيرة الأجل. ورغم عدم وجود حظر مباشر على شراء النفط الروسي من قبل السلطات الأوروبية آنذاك، إلا أن الشركات كانت تخشى التعامل مع روسيا. على سبيل المثال: نشرت شركة شل، بعد شراء شحنة من النفط الروسي في السوق الفورية، اعتذاراً على تويتر، واصفة عملية الشراء بأنها «قرار صعب» اضطرت الشركة إلى اتخاذه. وهكذا، نتيجة للحظر الأمريكي على قطاع الطاقة الروسي و«العقوبات الفردية» الغريبة التي فرضتها الشركات الأوروبية، انخفضت الإمدادات من روسيا إلى دول الغرب في ربيع 2022.

هناك نقلة نوعية وهي أن العقوبات على روسيا أدت إلى إلحاق ضرر واضح وصريح ومباشر بالدول ذاتها التي فرضت العقوبات

التوجه شرقاً: خيار روسيا الوحيد للنجاة من العقوبات

في وضع كهذا، كانت روسيا بحاجة ماسة إلى إعادة توجيه أسواق مبيعاتها. في السابق، كانت الولايات المتحدة وأوروبا من كبار المشترين للنفط ومنتجات الطاقة عموماً.

وبعد فرض «الموجة الأولى» من العقوبات في ربيع 2022، استغرق الأمر من الشركات الروسية حوالي 3 إلى 4 أسابيع لتوقيع العقود وإنشاء الخدمات اللوجستية مع الأسواق البديلة، وفي المقام الأول الهند. وخلال هذه الفترة الانتقالية، اضطرت الشركات الروسية إلى خفض الإنتاج، مما أثر بشكل مباشر على أسعار السوق العالمية. وبسبب النقص في السوق العالمية، وصل السعر إلى 120 دولاراً للبرميل، ما أجبر بعض قادة الغرب على إعادة النظر في استراتيجيتهم فيما يتعلق بسوق النفط الروسي: كان الافتراض السابق يقول: إنه إذا كانت روسيا تمثل 1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإن انسحابها من الأسواق العالمية لن يكون له تأثير كبير. ولم يؤخذ في الاعتبار أن الاتحاد الروسي ينتج السلع الأساسية كالنفط وموارد الطاقة الأخرى، والحبوب، والمعادن، وما إلى ذلك. وإذا تمت إزالة الإمدادات الروسية من الأسواق العالمية، سيبدأ النقص في المواد الخام وبالتالي سترتفع الأسعار، بما في ذلك أسعار الخامات الروسية. وعليه، فإن روسيا – رغم انخفاض حجم الإنتاج – لم تفقد الدخل بسبب ارتفاع أسعار أحجام التصدير المتبقية.

الدول التي فرضت عقوبات مناهضة لروسيا هي مستهلكة للنفط، وعند شراء النفط من أصل روسي وغير روسي، اضطرت إلى دفع أسعار متزايدة. ونتيجة لذلك، ورغم العقوبات المفروضة، استمر الاتحاد الروسي في كسب المال كما كان من قبل، بينما اضطر المستهلكون إلى إنفاق المزيد بشكل ملحوظ.

كان الأثر في الولايات المتحدة مباشراً: أصبح النفط والوقود أكثر تكلفة في السوق المحلية. وكغيرهم من الشعوب، يتمتع سكان الولايات المتحدة بسلوك سياسي داخلي واضح ينص على أن أي زيادة تطرأ على أسعار البنزين والديزل في ظل أي إدارة حاكمة، فإن شعبية هذه الإدارة ستنخفض بشكل تلقائي. بالإضافة إلى ذلك، بدأ التضخم في الارتفاع في البلاد، حيث أثرت تكلفة الوقود على أسعار السلع النهائية. لهذا، قررت الولايات المتحدة تغيير استراتيجيتها: قالت وزيرة الخزانة الأمريكية، جانيت يلين: إنه يجب السماح لروسيا بملء سوق النفط العالمية قدر الإمكان، ولكن في الوقت نفسه يجب حرمانها من فرصة كسب المال. وهكذا، في ربيع عام 2022، تم طرح فكرة إدخال «سقف أسعار» على النفط الروسي، والذي نص على حظر النقل بالناقلات والتأمين على هذا النقل إذا كانت تكلفة النفط أعلى من 60 دولاراً للبرميل.

بناءً عليه، سرّعت روسيا في صيف 2022 عملية إعادة توجيه النفط إلى الأسواق البديلة، وزادت أحجام الإنتاج، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط. في

القطاع النفطي بين 2022 و2023 نموذجاً

البداية، أعيد توجيه الصادرات الروسية إلى السوق الهندية، رغم أنه قبل عام 2022، لم يكن الاتحاد الروسي من بين الموردين العشرة الأوائل للهند، ولم تكن الهند من بين أكبر عشرة مشترين للنفط الروسي.

ترجع سهولة هذا التحول نسبياً إلى وجود أعمال جاهزة في الهند: فقد تم بناء مصافي تكرير جديدة على الساحل، مما دفع عملية شراء النفط من الأسواق القريبة. وهكذا في 2022–2023. أصبحت الهند أكبر سوق للنفط الروسي الذي يتم تسليمه عن طريق البحر، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الإمدادات عبر خطوط أنابيب النفط، فإن الصين تظل المستهلك الأكبر.

وخلال الفترة الانتقالية «أيار– حزيران 2022»، تم توريد النفط الروسي بخصم كبير يصل إلى 35 دولاراً للبرميل. وقد تم ذلك بهدف إخراج المورّدين الآخرين من الأسواق الجديدة لروسيا. بالإضافة إلى ذلك، خلال تلك الفترة تم فرض عدد كبير من العقوبات من مختلف الدول والمنظمات، ولم يكن المشترون يعرفون كيف يمكنهم شراء النفط الروسي بالضبط، وبأي العملات يمكنهم الدفع، ومع أي بنك يمكنهم التعاون، وما إلى ذلك. وكان لا بد من تغطية كل هذه المخاطر من خلال خصومات متزايدة. في هذا الوضع، اقتنصت الهند الفرصة بسرعة، وبدأت في شراء أكثر من مليون برميل من النفط الروسي يومياً. وفي المتوسط، صارت روسيا تصدّر نحو 2,5 إلى 3 مليون برميل يومياً، وبالتالي فإن التدفق من السوق الأوروبية بدأ ينتقل بسهولة إلى الهند.

صارت الهند تزود أسواق المنتجات النفطية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بوقود الديزل الذي يتم الحصول عليه من النفط الروسي، وهو أمر لا تحظره العقوبات. وفي السوق الهندية المحلية، يتزايد استهلاك المنتجات البترولية بشكل مطرد، مما يجعل البلاد سوق مبيعات مهم من الضروري الحصول على موطئ قدم فيه، وهو ما تمكن الموردون الروس من القيام به. ووفقاً لتوقعات وكالة الطاقة الدولية وأوبك، فإن الصين والهند هما المحركان لنمو استهلاك النفط على المستوى العالمي.

تحولات 2022-2024: تخطيط للمزيد من التوجه شرقاً

في الفترة 2022–2023، ظلت الهند المشتري الرئيسي للنفط الروسي المنقول بحراً، حيث اشترت أكثر من مليون برميل يومياً. وبشكل تصاعدي، وصلت أحجام الشراء إلى 2 مليون برميل يومياً.

وبالنظر إلى الإمدادات نحو الصين، تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم رفع قيود فيروس كورونا بالكامل إلا في بداية عام 2023. وشهدت البلاد طوال عام 2022 انخفاضاً في الطلب على النفط والمنتجات النفطية، ولم تبدأ الإمدادات الرئيسية بالتصاعد إلا في عام 2023. وهذا ما يفسر الزيادة في مشتريات النفط والمنتجات النفطية الروسية اعتباراً من عام 2023. وعليه، في 2023–2024، اشتد الإقبال الهندي والصيني على إمدادات النفط من روسيا. واعتباراً من شهر شباط الماضي 2024، يمكن القول: إن المرتبة الأولى في إمدادات النفط الروسي تشغلها الصين والهند بالتناوب. وهذا ما مهّد الطريق أمام الشركات الروسية لمحاولة تحسين ظروف البيع «عبر الاتفاقات الثنائية على العملات التي سيتم الدفع بها وحجم الخصم المقدم».

عند فرض الحظر على التأمين والنقل البحري للنفط الذي يزيد سعره عن 60 دولاراً للبرميل بدأ تشكيل أسطول من الناقلات جاهزاً للعمل في الظروف الحالية

وبالنظر إلى الأسواق الآسيوية، تجدر الإشارة إلى أن الطلب على خط أنابيب النفط «شرق سيبيريا – المحيط الهادئ» آخذ في الازدياد، ويتم توريد 30 مليون طن سنوياً إلى الصين عبر فرعها من هذا الخط. ويخطط منتجو النفط الروس لتوريد النفط مباشرة إلى ميناء كوزمينو الرئيسي بشرق البلاد ثم الدخول مباشرة إلى الأسواق الآسيوية، وهذا الطريق أكثر ربحية من العبور عبر قناة السويس.

المصلحة تدفع الدول لتجاوز العقوبات على روسيا

يظهر تحليل صادرات سوق المنتجات البترولية أنه اعتباراً من كانون الثاني 2022، تم نقل الإمدادات الروسية بشكل أساسي إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي شباط 2022، احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى من حيث حجم مشتريات النفط والديزل الروسيين. وفي النصف الثاني من عام 2023، احتلت تركيا المركز الأول، وحصلت البرازيل على المركز الثاني «وهي مشترٍ موسمي». حيث تشتري تركيا كمياتٍ كبيرة من روسيا، ثم تعيد بيع كميات مماثلة إلى دول الاتحاد الأوروبي. ورغم التصريحات هنا وهناك حول أن مصدر هذه المنتجات البترولية مختلف، إلا أن أحجام الشراء والبيع هي نفسها التي تجري مع روسيا رسمياً.

وتشغل الدول الأفريقية ودول المنطقة العربية جزءاً من سوق المبيعات. ورغم أن الدول العربية هي نفسها منتجة للنفط، إلا أن بعض الدول، مثل: ليبيا، تشتري المنتجات البترولية الروسية للسوق المحلية. ولكن في الوقت نفسه، يتم تصدير المنتجات النفطية المنتجة محلياً بسعر أعلى.

ظروف ونشأة «أسطول الظل» العالمي

من الضروري الإشارة إلى ما يسمى «أسطول الظل» العالمي، فعندما تم فرض الحظر على التأمين والنقل البحري للنفط الذي يزيد سعره عن 60 دولاراً للبرميل، بدأ تشكيل أسطول من الناقلات جاهزاً للعمل في الظروف الحالية.

تم شراء الناقلات من السوق العالمية من قبل العديد من الشركات المسجلة في الخارج. ووفقاً لشركة Vortex، تعمل حوالي 500 ناقلة ذات أوزان مختلفة حصرياً على نقل النفط الروسي. ويعمل العدد نفسه في مجال النقل، إما لنقل النفط الإيراني والفنزويلي فقط، أو لنقل النفط الخاضع للعقوبات من الدول الثلاث معاً. ويبلغ إجمالي عدد «أسطول الظل» نحو ألف سفينة، ورغم الادعاءات بأن الناقلات المستخدمة ذات نوعية رديئة وقد تشكل خطراً على البيئة، تجدر الإشارة إلى أن معظم الناقلات كانت في الخدمة أصلاً، وحتى لو لم تعمل في أسطول الظل، كانت ستظل في الخدمة على أية حال.

وتفرض الولايات المتحدة بشكل دوري عقوبات فردية على أي ناقلة. لكن في الوقت نفسه، تدرك أن فرض عقوبات عالمية على هذه الناقلات ليس مفيداً لإدارة البيت الأبيض. ومن المهم بالنسبة للولايات المتحدة عدم إثارة انخفاض في صادرات النفط الروسية، لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. وفي الوقت الحالي، تتمثل استراتيجية الولايات المتحدة في محاولة زيادة التكاليف على روسيا بشكل مستمر من أجل خفض إيراداتها النفطية.

الصين واليوان والبديل المستمر

من خلال تطوير التغطية الخاصة بالتغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط، من المستحيل عدم ملاحظة «القوة الناعمة» للصين، والتي يشكّل اليوان الصيني الداعم والمستند الرئيس لها. في واقع الحال، توفّر الصين التمويل لإنشاء البنية التحتية في دول الشرق الأوسط من خلال تقديم الخيار التالي: إصدار قروض للدولة أولاً. وأن يتم تنفيذ الإنشاءات من قبل الشركات الصينية ثانياً، على أن تقوم هذه الشركات بتدريب العمال المحليين في مجال الإنشاءات، وأن تجري دورات تعليمية وتدريبية متقدمة على جميع الفرص التي تخلقها الأعمال التي يتم الاضطلاع بها، مما يعني توفير فرص عمل لسكان الطرف الذي تعاقد مع الصين. يجعل هذا الدول أكثر من مهتمة بالتعامل مع الصين.

■ هانتر ماكسويك
ترجمة: قاسيون

إنّ إنشاء بنية تحتية مُحدّثة له تأثير إيجابي على وتيرة تعافي البلدان في الشرق الأوسط، وهي البلدان التي تعاني بسبب عقود من الأزمات واسعة النطاق التي واجهتها المنطقة. يؤدي كلّ هذا إلى تحسين مستوى معيشة السكان في دول الشرق الأوسط، وتحديداً في البلدان العربية، وفي الوقت نفسه يساهم في تعزيز العلاقات بين الصين والدول العربية. الأمر الآخر متبادل المنفعة بين الصين والدول التي تعمل فيها يجاوز الكسب الاقتصادي المباشر، فمن خلال المساهمة في تنويع اقتصادات دول الشرق الأوسط، تزيد الصين من مستوى تطورها التكنولوجي وآفاق تطوّرها وتطوّر المنطقة الاقتصادي.

الأمر الآخر الذي يجذب الكثير من الدول إلى مبادرات الصين، هو أنّه من غير المعتاد أن تطلق بكين الأسلحة والتهديدات العسكرية، وهو ما لا يهمله الأمريكيون في كثير من الأحيان. يعامل الصينيون – على عكس الولايات المتحدة – ربّما متأثرين بثقافتهم القديمة، ممثلي الدول الأخرى باحترام وكرامة عند التدخل في حل أي صراعات، معتمدين بذلك على الجهود الدبلوماسية والحوار واحترام سيادة دول الشرق الأوسط. إنّ التناقض مع واشنطن هو الذي يجعل بكين الحليف المفضّل. شهد القرن الحادي والعشرون مبادرات مختلفة داخل الأمم المتحدة أكثر من مرة، وكانت الصين مع روسيا دوماً تدعمان سيادة دول العالم العربي، واستخدمتا حق النقض «الفيتو» ضد قرارات غربية كثيرة كانت تهدف لإشعال المنطقة، منها التي تتعارض مع مصالح الدولة السورية. أو حتّى التي تعني مجابهة مباشرة مع الولايات المتحدة، كما حدث في عام 2019، عندما تحدثت بكين علناً ضدّ التدخل الأجنبي المباشر في شؤون العراق.

من ناحية أخرى، فإنّ تصرفات الصين في إطار مبادرة «حزام واحد، طريق واحد» تثير قلقاً متزايداً لدى الكثير من المؤيدين للغرب، والذين يحاولون إظهار العيوب والمشاكل، التي وإن تكن موجودة، فهي أقل بكثير من الفوائد، ويمكن العمل على تداركها. فإذا ما نظرنا إلى بعض الدول مثل: قرغيزستان وباكستان، لوجدنا أنّ هناك احتجاجات غير بريئة تماماً تخرج بين حين وآخر ضدّ المشاركة في مشروع الحزام والطريق، أو مشاريع الصين الأخرى. «في عام 2020 في قيرغيزستان، وفي عام 2021 في باكستان. وكانت الادعاءات الرئيسية هي أنّ تصرفات الصين تنتهك أسلوب الحياة المعتاد للشعوب التقليدية التي تسكن المنطقة». لكن بالرغم من ذلك، فإنّ المسؤولين المحليين والفدراليين يتمكنون عادة من اختيار المشاركة مع الصين بسبب المزايا الواضحة، والتي لنكن صادقين، كثيرة. ورغم التأكيد على أنّ بعض المشاكل قد تنجم، تبقى الشراكة مع الصين، مع محاولة حل المشاكل، هي الخيار الصحيح الذي ينتهجه هؤلاء.

الغربيون لا يمكنهم السكوت

لا يبتعد الساسة الغربيون كثيراً عن المشهد، إذ يتهمون بكين ببناء «مصائد الديون». تم استخدام هذا المصطلح لأول مرة في عام 2017 من قبل الاقتصادي الهندي براهما تشيلاني، وقد تم استخدامه بنشاط منذ ذلك الحين، عندما يتعلق الأمر بالقروض الصينية. وقد ذكر كثيرون من المسؤولين في سريلانكا بالفعل أنها تتكبد خسائر لا يمكن تعويضها بسبب الديون المستحقة للصين. ويقول هؤلاء بأنّه يتم تقييم المعاملات باليوان بطريقة مماثلة، بحيث تعمل في الغالب على تعزيز النفوذ الصيني وربط اقتصاد دولة معينة بالاقتصاد الصيني. لكنّ بكين تستمر بدحض هذه التصريحات بنشاط، وتلفت انتباه السياسيين والخبراء إلى حقيقة أن جميع عمليات شطب الديون وتخفيف الائتمان، كقاعدة عامة، تتم دون أي تجاوزات. أمّا في سياق الدولة الموجودة في الشرق الأوسط كعميل للغرب: «إسرائيل»، فهناك ما يشير إلى أنّ العلاقات الصينية «الإسرائيلية» تغيرت بشكل كبير عمّا سبق. قامت الصين بتنفيذ عدد من المشاريع المثيرة للاهتمام في «إسرائيل». كما أن العلاقات التجارية بين البلدين في المقدمة، وحتّى وقت قريب، كانت «إسرائيل» أحد شركاء الصين الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط. لكنّ الوضع تغيّر جذرياً بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عندما قال وزير الخارجية وانغ يي: إن تصرفات «إسرائيل» لا دخل لها بقيم الدفاع عن النفس، منوّهاً إلى «الظلم التاريخي» ضد سكان قطاع غزة وفلسطين، وقال بأنّه يجب أن يتوقف. لقد قوّض هذا التصريح العلاقات الصينية مع «إسرائيل». قال الرئيس شي جين بينغ: إن السبيل الوحيد لاستئناف العلاقات هو التعايش المتناغم بين الدولتين، الأمر الذي لا يمكن «لإسرائيل» أن تهضمه.

هناك طلب في العالم على العملة التي ستكون قادرة على استبدال الدولار حتى الآن الخيار الوحيد هو اليوان

اليوم، اليوان الصيني ليس مجرّد واحد من العملات الاحتياطية في العالم، بل هو أيضاً أداة مالية قوية يثق بها المزيد والمزيد من المُودعين والمستثمرين من جميع أنحاء العالم. ومما لا شك فيه أن الصين ستستخدم هذه الأداة بشكل متزايد لاستمالة المزيد من الحلفاء والضغط على أعدائها. لكنّ العملة لديها إمكانات مخفيّة حقاً، لأنّه في هذه المرحلة تتجه المزيد والمزيد من الشركات والدول إلى اليوان على وجه التحديد، كوسيلة بديلة للدفع.

يزداد الطلب على البنوك الصينية، ومن خلالها ينتشر النفوذ الصيني في جميع أنحاء العالم. مخطط رائع قامت به الصين، ولا يمكن للقوة الأمريكية التي حكمت في وقت من الأوقات أن توقفه. لكنّ الأمريكيين اليوم نسوا أسس نظام بريتون وودز وكيف ولأي غرض تمّ العمل به. خان الأمريكيون المبادئ والمثل العليا التي وعدوا فيها العالم في بريتون وودز. ومن سيوافق على اتباع زعيم يخون قيمه ويهدد من يتبعه؟ لهذا السبب هناك طلب في العالم على العملة التي ستكون قادرة على استبدال الدولار. حتى الآن، الخيار الوحيد هو اليوان.

مواصلات العاصمة... آليات ترقيعية للالتفاف على الأزمة!

أزمة المواصلات مستمرة، والازدحام على المواقف وفي الطرقات وفي الساحات التبادلية على أشده، ومعدلات استغلال الحاجة ترتفع خلال ساعات الذروة صباحاً ومساءً، والذريعة كانت وما زالت مرتبطة بالمخصصات وبالتوريدات النفطية بشكل رئيسي، بالإضافة إلى الكثير من الذرائع والمبررات الأخرى!

فالأزمة معممة على المحافظات كافة، لكنها تظهر بفقاعتها في العاصمة بسبب الكثافة السكانية فيها، مع العلم أن تفاقمها والمعاناة منها أشد بما لا يقاس في مناطق الأرياف المحيطة بالمدن الرئيسية، وخاصة البعيدة عن مراكز المدن، حيث ترتفع معدلات استغلال حاجة المواطنين فيها بشكل كبير، مشكّلةً عبئاً مادياً غير محمول!

مقابل ذلك تمرر بعض الآليات والإجراءات الترقيعية، التي قد تحل جزءاً من المشكلة، لكنها لا تعالجها!

والأسوأ هو المضي قدماً بزيادة الأعباء والتكاليف على وسائل المواصلات من خلال زيادة بعض الرسوم والتكاليف، والتي تزيد الطين بلة على حساب المواطنين ومن جيوبهم بالنتيجة!

آلية جديدة لا تحل مشكلة المواطنين!

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين والمحروقات في محافظة دمشق قيس رمضان، بحسب صحيفة الوطن بتاريخ **2024/5/9**، عن تطبيق آلية جديدة لتوزيع المحروقات على وسائل النقل العامة، وذلك عبر إتاحة المجال أمام السائقين على المسارات المعتمدة وخطوط النقل العامة في محافظة دمشق باختيار المحطات التي يمكن لهم التزود منها بالمحروقات وذلك عبر تطبيق «وين».

الآلية المقترحة أعلاه أتت مع تفاقم أزمة المشتقات النفطية وتقليص مخصصات وسائل المواصلات، حيث قال رمضان عن قرار إيقاف تزويد المركبات يومي الجمعة والسبت: «لدى حدوث أي تحسن في التوريدات ومخصصات المحافظة ستتم العودة إلى الآلية القديمة وتزويد المركبات يومياً».

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الآلية الجديدة المقترحة أعلاه كانت نتيجة لمطالبات قديمة ومكررة من قبل أصحاب السرافيس وباصات النقل الداخلي، للتخفيف من معاناتهم ومن الازدحام على بعض الكازيات وتحكم أصحابها بهم!

وبحسب رمضان فإن القرار يشمل نحو 4 آلاف سرفيس موزعة بين دمشق وريفها. متوقعاً أن الآلية الجديدة ستوضع في الخدمة خلال 10 أيام، مؤكداً أن القرار اتخذ من لجنة محروقات الفرعية بمحافظة دمشق، وذلك بعد دراسة المسارات المطروحة من هندسة المرور في المحافظة، وبالتالي فتح بطاقات وسائط النقل العام في الكازيات ضمن مسارها من خلال 7 كازيات، مقارنة مع الآلية السابقة التي كان يتم فيها ربط كل خط بمحطة محددة بشكل يدوي، مضيفاً: تم بموجب الآلية الجديدة نقل الصلاحية من المحافظة إلى كل وسيلة نقل وحسب رغبة سائقها.

لا شك أن الآلية المزمعة بحال تطبيقها ستحل جزءاً من مشكلة أصحاب السرافيس ووسائل المواصلات الأخرى، لكنها لن تحل المشكلة الأهم المرتبطة بالمخصصات المسقوفة والمتقلصة بين الحين والآخر، وبالتالي بأزمة المواصلات نفسها المرتبطة بمعاناة المواطنين المستمرة التي لا تحلها مثل هذه الإجراءات والآليات طبعاً!

فبالنسبة للمواطنين، الذين يدفعون ضريبة تفاقم الأزمات، لا تعنيهم الإبداعات في الآليات وتغييرها إلا بقدر انعكاسها الإيجابي عليهم!

فلا تحديد السقف لمخصصات وسائل المواصلات نفعهم، ولا آليات التوزيع المتبعة لهذه المخصصات حققت جدواها بالنسبة إليهم، حتى وضع أجهزة التتبع الإلكترونية لم تخفف من معاناتهم، والأهم من كل ذلك أن ذريعة السوق السوداء للمشتقات النفطية بأسعارها المرتفعة ما زالت ترفع بوجههم من قبل سائقي وأصحاب وسائل المواصلات، بسبب عدم كفاية مخصصاتهم وتقليصها، وذريعة لتبرير استغلال حاجتهم!

بالنسبة للمواطنين الذين يدفعون ضريبة تفاقم الأزمات لا تعنيهم الإبداعات في الآليات وتغييرها إلا بقدر انعكاسها الإيجابي عليهم

مشكلة التوريدات!

بكل وضوح تحدث عضو المكتب التنفيذي بأن حل المشكلة مرتبط «بتحسن التوريدات»، وبالتالي فالمسؤولية بذلك تقع على عاتق شركة محروقات ووزارة النفط!

بالمقابل فقد نقلت صحيفة الوطن بتاريخ **2024/5/11** عن مصدر في وزارة النفط قوله: إن شركة «محروقات» بدأت بتوزيع كميات إضافية من مادة البنزين والمازوت، وإن ذلك سيسهم في انخفاض مدة وصول رسائل البنزين وتحسن تزويد وسائط النقل العامة بمادة المازوت.

وكذلك أكدت وزارة النفط أنه لا صحة لما يتم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن إلغاء استخدام «البطاقة الالكترونية» لتزويد المركبات بالمحروقات.

وحول ذلك نُقل عن مصدر في شركة محروقات، بحسب بعض المواقع الإعلامية بتاريخ **2024/5/21**، أنه سيحدث انفراج في أزمة البنزين، حيث تم ضخ كميات جيدة ما سيؤدي إلى خفض مدة الرسائل.

حديث المصادر أعلاه أتى بعد تداول خبر بتاريخ **2024/5/8** يقول إن هناك ناقلة نفط إيرانية بدأت بتفريغ حمولتها في مرفأ بانياس!

والسؤال الذي يطرح نفسه هل ستُحل مشكلة توريدات المشتقات النفطية بشكل نهائي، أم إنها ستُحل جزئياً ومؤقتاً مع تفريغ حمولة الناقلة أعلاه فقط، لتعود وتظهر مجدداً كما جرت عليه العادة، بالتوازي مع زيادة نشاط شبكات السوق السوداء، التي تتوفر فيها المشتقات النفطية، وبالكميات الكافية منها في أي وقت وفي أي مكان؟!

مزيد من التكاليف والأعباء!

تم تركيب أجهزة GPS على جميع وسائل المواصلات والنقل، وذلك بغاية ضبط خطوط سيرها بما يحقق غايتها بخدمة المواطنين، وكذلك لمعرفة معدلات استهلاكها من المحروقات منعاً من الإتجار والتلاعب بها!

وقد تم تسديد قيمة هذه الأجهزة وأجور تركيبها، التي تجاوزت المليون ليرة في حينه، من قبل أصحاب السرافيس ووسائل النقل والمواصلات الأخرى، وهؤلاء بدورهم عكسوها على المواطنين بشكل طبيعي!

أما الإضافة فقد كانت بالرسوم الخاصة لتشغيل أنظمة التتبع الإلكترونية، والتي كانت بمبلغ 45 ألف ليرة كل ثلاثة أشهر، ثم تم زيادتها مؤخراً إلى مبلغ 90 ألف ليرة، أي بنسبة زيادة 100%، بحسب ما تناقلته بعض وسائل الإعلام، وتأكيدات بعض أصحاب وسائل المواصلات!

وبغض النظر عن مبررات زيادة الرسوم أعلاه وذرائعها، فمن المفروغ منه أنها تشكل عبئاً مالياً إضافياً على أصحاب السرافيس وتكاليفهم الشهرية والسنوية، وهؤلاء سيعمدون إلى جبايتها من المواطنين، بشكل مباشر وغير مباشر!

فقد ارتفعت معدلات استغلال حاجة المواطنين لوسائل المواصلات، كالسرافيس والباصات والتكاسي وغيرها، والتي تزيد من حدتها بعض القرارات الرسمية، والآليات الارتجالية والترقيعية التي يدفع ضريبتها المواطنون من جيوبهم، وعلى حساب وقتهم وتعبهم!

ويبدو أنه لا نهاية لهذا المسلسل الطويل من الأزمات المستمرة، في ظل هذه الأنماط الرسمية من التعامل معها، التي تفاقمها بدلاً من حلها، بل مع خلق أزمات جديدة ومفتعلة بين الحين والآخر!

ليسنكو وفافيلوف «6» – ستالين وتقرير ليسنكو 1948

«لا يمكن لأيّ عِلمٍ أن يتطوّر ويزدهر دون صراع الآراء، دون حرية الانتقاد» – «ستالين، الماركسية ومسائل علم اللغة، 1950». تبيّن هذه الحلقة من السلسلة بأنّ ستالين على الرغم من ميله إلى تأييد خطوط أساسية في منهج ليسنكو البيولوجي والزراعي، وتحديداً تقنيات ميتشورين في التهجين، ونظرية لامارك في وراثة الصفات المكتسبة، غير أنّه كانت لديه انتقادات لليسنكو يُستدلّ عليها من حدثين على الأقل: التعديلات التي أدخلها ستالين على مسودة تقرير ليسنكو الشهير أمام مؤتمر أكاديمية لينين للعلوم الزراعية عام 1948، ومحاولة ستالين استعادة توازن ديمقراطيّ في صراع الآراء العِلمية عام 1952 عندما أصدر توجيهاً بإعفاء ليسنكو من منصبه كرئيس لأكاديمية لينين للعلوم الزراعية وأن يُلغَى هذا المنصب وتحلّ بدلاً منه «هيئة رئاسة جماعية» للأكاديمية تضمّ ممثّلين عن المعارضة العلمية لليسنكو.

■ د. اسامة دليقان

يُعتَبَر مؤتمر أكاديمية لينين للعلوم الزراعية الذي انعقد في 31 تموز حتى 7 آب 1948، ذروة تاريخية للصراع بين مؤيّدي مذهب ميتشورين وليسنكو من جهة والمعارضين لهما من تيار علم الوراثة السائد عالمياً آنذاك، من جهة ثانية.

قبل المؤتمر بأربعة أيام، ظهر ستالين في مكتبه بالكرملين بعد وعكة صحية ألمّت به لمدة 10 أيام. وبحسب أرشيف «زوّار مكتب ستالين بالكرملين 47 – 49» المنشور عام 1996، وصل إلى مكتب ستالين شخصان في مساء 27 تموز 1948 عند العاشرة وعشر دقائق مساءً: القيادي في الحزب جورجي مالينكوف، وعالم البيولوجيا والزراعة تروفيم ليسنكو، حيث كانا يتوقعان استلام موافقة ستالين على نصّ التقرير الذي أعدّه ليسنكو لمؤتمر الأكاديمية الزراعية المذكور، والذي سبق لمالينكوف الاطلاع عليه دون إبداء أيّة ملحوظات، ثم أرسله إلى منزل ستالين الريفي في كونتسيفو بتاريخ 23 تموز. ولكن فوجِئ الرجلان بأنّ ستالين أدخل على التقرير عدداً من التغييرات والتصحيحات، وملحوظات انتقادية في هوامش الصفحات. وعلى مدى ساعة من الزمن، كما كشف ليسنكو بنفسه لاحقاً، قام ستالين «بإعطائي شرحاً تفصيلياً لتصحيحاته وتوجيهاته بشأن تحسين طريقة عرض أجزاء محددة من تقريري». وبعد ساعة «في الحادية عشرة مساءً» انضمّ إليهم القادة في الحزب والدولة: بيريا وبولغانين وميكويان وفوزينسكي وكاغانوفيتش. وجرى نقاش بينهم لمدة ساعة.

مِن تعديلات ستالين

بحسب باحثين ومؤرّخين روس قالوا إنهم اطلّعوا على الوثائق، احتفظ ليسنكو في مكتبه بمسودة تقريره وعليها اقتراحات التعديل المكتوبة بخط يد ستالين، وكان يعرضها أحياناً للزوار. وبعد وفاة ستالين، قام ليسنكو بتسليم الورقة الأصلية التي تحتوي على تصحيحات ستالين إلى الأرشيف المركزي للحزب، واحتفظ بنسخة منها لنفسه.

وفي عام 1993 كان باحث اسمه روسيانوف أول من اكتشف الوثيقة الأصلية في الأرشيف وعلّق عليها. وبحسب روسيانوف، قام ستالين بإزالة كل ذكر لعبارة «البيولوجيا البرجوازية» من التقرير واقترح بدلاً منها «البيولوجيا الرجعية». وقام ستالين بشطب القسم المعنون «الأساس الزائف لعلم الأحياء البرجوازي». وفي الهامش المجاور لتصريح ليسنكو بأن «أيّ علم يقوم على أساس طبقيّ» كتب ستالين بسخرية مقهقهاً: «ها ها ها، وماذا عن الرياضيّات، أو الداروينية؟». وفي قسم آخر، أضاف ستالين فقرة كاملة تؤيّد اللاماركية الجديدة.

الخلاف مع يوري جدانوف

كان يوري بن أندريه جدانوف عضو المكتب السياسي للحزب، وكذلك كان يوري صهر ستالين «زوج سفيتلانا ابنة ستالين». وحصل جدانوف الشاب، الذي كان عمره آنذاك 29 عاماً، على درجة علمية متقدمة في الكيمياء.

وصلت هذه الأزمة إلى ذروتها في نيسان من عام 1948 في ندوة لكادر الحزب الإقليمي حيث قام يوري جدانوف بالانتقاد العلني لليسنكو «الذي كان رئيس أكاديمية لينين الزراعية» وتحدث بازدراء عن «بيولوجيا ميتشورين» التي تبنّاها وطوّرها ليسنكو وكان لها الفضل في كثير من النجاحات العلمية والتحسينات النوعية والكمية بالمحاصيل الزراعية عبر تجربة التجميع الزراعي في الريف السوفييتي كما بيّنّا ذلك في حلقات سابقة من هذه السلسلة. وكان عالم البيولوجيا والبستنة الروسي إيفان ميتشورين «1855–1935» من الروّاد في تطوير الأنواع النباتية والزراعية أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وانتقد قوانين الوراثة المندلية «التي وضعها العالِم والراهب النمساوي غريغور مندل» وأيّد نظرية لامارك في وراثة الصفات المكتسبة. ونظراً لذلك تعرّض للازدراء من الأجيال الأولى لعلم الوراثة وخاصة من أنصار تعاليم المدرسة الوراثية التي تدعى «المندلية–المورغانية» وتدعى أحياناً «الوايزمانية»، الذين تشدّدوا في إسباغ صفات مطلقة من الثبات على المادة الوراثية واعتبار تغيرها، إذا حدث، تصادفياً عابراً، وقللوا من شأن تأثير البيئة والشروط الخارجية في تغيير الوراثة والأنواع.

هذه النظرة الجامدة عقائدياً وغير الديالكتيكية في الوراثة استخدمتها فئة خطيرة من المنظرين والسياسيين العنصريّين في الغرب «وخاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا» وفي الأنظمة الفاشية وحتى داخل روسيا، من التيار المعروف عالمياً باسم «اليوجينيا» أو «تحسين النسل» الذين استخدموا العلم الزائف ذريعةً لتبرير الاضطهاد العنصري والاستعماري للأعراق غير البيضاء أو قوميات معيّنة، هذا عدا عن الممارسات الإجرامية مثل فرض منع الإنجاب والتعقيم القسري على فئات اجتماعية وعرقيّة معيّنة بذريعة أنها تحمل «مورّثات سيئّة» أو «آثمة» ستورّثها حتماً دون تغيير، على حد زعمهم، إلى الأجيال اللاحقة.

سخر ستالين من تصريح ليسنكو بأنّ كلّ العلوم تقوم على أساس طبقيّ معلّقاً: وماذا عن الرياضيّات أو الداروينية؟

بسبب انتقادات جدانوف الابن، بعث ليسنكو في 17 نيسان رسالة احتجاج إلى ستالين، وإلى أندريه جدانوف أمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي «ووالد يوري». وبعد شهر من عدم تلقيه أي ردّ، أرسل ليسنكو خطاباً رسمياً إلى وزير الزراعة بينيديكتوف يطلب فيه إعفاءه من منصبه كرئيس لأكاديمية لينين الزراعية.

في 15 تموز 1948 أصدر المكتب السياسي للحزب قراراً رسمياً «بشأن قضايا تتعلق بالأكاديمية السوفييتية للعلوم الزراعية» ينصّ على توسيع كادرها، وتضمّن القرار أيضاً انتقاداً صريحاً ليوري جدانوف بالاسم واصفاً تقريره ضد ليسنكو بأنه «خاطئ ولا يعكس موقف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي /البلاشفة/».

شهادة ماليشيف

في هذا السياق تكتسب شهادة المهندس والقيادي فياتشيسلاف ماليشيف أهمية خاصّة. كان ماليشيف قد أصبح عام 1948 رئيس جهاز الأمن الداخلي ورئيس اللجنة الهندسية في الدولة السوفييتية، واحتفظت الأرشيفات بالملاحظة التالية من مذكّرات ماليشيف، والتي يمكن العثور على وثيقتها على موقع «المكتبة الإلكترونية للوثائق التاريخية الروسية» rushistory.org حيث كتب في مذكراته بتاريخ 31 أيار 1948 بعد اجتماع جرى في اليوم نفسه للمكتب السياسي للحزب، ما يلي: «في المكتب السياسي تم طرح مشروع قرار بشأن منح جوائز ستالين للعلوم والاختراعات. وأشار ستالين إلى أنه: قبل النظر في هذه القضايا أيها الرفاق، ألفت الانتباه إلى حقيقة أن يوري جدانوف [ابن أندريه جدانوف] قد ألقى محاضرة ضد ليسنكو وشدد جدانوف نفسه على آرائه الشخصية. قال الرفيق ستالين: في حزبنا ليس لدينا وجهات نظر شخصية بل لدينا وجهات نظر الحزب. وعلاوة على ذلك فإنّ جدانوف وضع كهدف له إلحاق الهزيمة بليسينكو وتدميره. وهذا ليس صواباً. قال الرفيق ستالين: يجب ألا ننسى أنّ ليسينكو هو ميتشورين في التكنولوجيا الزراعية. يجب ألا ننسى أن ليسينكو كان أوّل من قام برفع مكانة ميتشورين كعالِم. قبل ذلك، كان خصوم ميتشورين يطلقون عليه اسم الرجل الصغير، وغريب الأطوار الريفيّ، والحِرفيّ، وما إلى ذلك».

وهكذا يُستنتَج من كلام ماليشيف أنّ جزءاً من انتقاد ستالين ليوري جدانوف الشاب يتعلّق بارتكابه هذه المخالفة التنظيمية الحزبية، التي تخرق مبدأ المركزية الديمقراطية، لعدم تقديره –إذا افترضنا أحسن النوايا– عواقبَ سلوك وتصريحات فسّرها الناس كموقف رسميّ من الحزب لا كرأي شخصي لجدانوف. ولم يكن ستالين ضدّ توجيه النقد العلمي بحد ذاته، بما في ذلك إلى ليسنكو، كما يظهر من متابعة ماليشيف في مذكراته ناقلاً رأي ستالين: «ليسنكو لديه عيوب وأخطاء كعالِم وكشخص، ويجب انتقاده، ولكن أن تجعل هدفك هو تدمير ليسنكو كعالِم يعني صبّ الماء في طاحونة ما هبّ ودبّ مِن الخصوم».

طُرق وعرة مغلقة وأُخرى سالكة ومُعبّدة!

دخلنا مع بدء عملية جيش الاحتلال في رفح الفلسطينية فصلاً جديداً من الحرب، وهو ما يسمح بعرض استنتاجات جديدة، وتأكيد ثوابت قديمة ضمن الصورة العامة، ومع أننا لسنا في صدد تقييم جدوى هذا التطور عسكرياً، إلا أن توصيف ما يجري على الضفتين يبدو ممكناً، ضفة الغرب والصهيونية من جهة، والقطب الآخر في مواجهتهم، ذلك الذي تتضح ملامحه يوماً بعد آخر من جهة ثانية.

■ علاء أبوفرّاج

ظلّ الإصرار «الإسرائيلي» على تنفيذ عملية في رفح حاضراً منذ مدّة، ولم يكن مَن الصعب استنتاج حجم مأزق الكيان الصهيوني، فالرواية الرسمية «الإسرائيلية» كانت قائمة على أن تحقيق «نصرٍ على حماس» مرهونٌ بدخول رفح، ومن هنا يمكننا القول: إن تحقيق النتائج المطلوبة من قبل الاحتلال لا يمكن إنجازها، وهو ما ينبئ بأنَّ «عملية رفح» ستكون نسخة ثانية من حرب الكيان في غزّة، أي سيكون المطلوب منها إدامة الاشتباك إلى أطول فترة ممكنة، وإطلاق المزيد من القنابل دخانية لتشويش الصورة، وربما الترويج لـ «انتصارات» زائفة تروي عطش الكيان لتحقيق أي إنجاز بعد أكثر من سبعة أشهر على بدء الحرب!

عن الموقف الأمريكي

أكدت التطورات الأخيرة مجدداً، أن الولايات المتحدة لا تريد أن تمارس ضغطاً حقيقياً على «إسرائيل» بل إن الأمر لم يتعدّ سعياً لتوجيه السلوك «الإسرائيلي» في الاتجاه المطلوب أمريكياً بدقة، فتصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن التي تحدّث فيها عن «تعليق إرسال شحنة قنابل إلى [إسرائيل]» بدت مناورة فارغة لا تملك تأثيراً فعلياً على قدرات جيش الاحتلال.

أكدت صُحف «إسرائيلية» في هذا السياق أنَّ «الحديث لا يدور حول حظرٍ شامل للأسلحة على [إسرائيل]، بل هو إعلانٌ لوقف الإمداد بالذخائر الجوية، المتمثلة في الصواريخ الدقيقة الإصابة، من زنة طن وربع طن»، وأشارت هذه التقارير إلى أنَّ الحظر الذي يجري الحديث عنه لن ينفّذ «إلا في حال توسيع النشاط في رفح» ما يؤكد أن الإجراء وإن حدث يستهدف «ضبط أهداف العدوان الإسرائيلي» لا منعه!

ونقلت الصحافة «الإسرائيلية» أيضاً، أنَّ مخازن جيش الاحتلال «مليئة بسبب الإمدادات الشاملة التي وصلت طوال الأشهر الماضية» وذهبت عضو الكنيست تالي غوتليب لأبعد من ذلك، إذ صرّحت: «الولايات المتحدة تهدد بأنها لن تسلحنا بالصواريخ الدقيقة... لدي أخبار للولايات المتحدة: لدينا صواريخ غير دقيقة! لذلك ربما بدلاً من استخدام صاروخ دقيق لتدمير غرفة معينة أو مبنى معين، سنستخدم صواريخ غير دقيقة لتسوية 10 مبانٍ بالأرض...هذا ما سنفعله إذا لم تعطونا صواريخ دقيقة، سنستخدم صواريخ غير دقيقة».

من جهة ثانية، لم يكتمل احتفال الفلسطينيين المحاصرين في القطاع بعد أنباء عن اقتراب الوصول إلى اتفاق الهدنة، إذ اعتبر الكيان أن «حماس وافقت على صيغة معدلة من المقترح الذي لم توافق عليه [إسرائيل] بعد» ما طوى مجدداً إمكانية الوصول لاتفاق من خلال المسار الأمريكي الذي لم يكن إلا أداة سياسية مكمّلة للعدوان، وهو ما دفع حماس لإعلان نيّتها إعادة النظر في استراتيجيتها التفاوضية، وذلك بالتشاور مع الفصائل الفلسطينية الأخرى.

عنصر المبادرة الغائب

المأزق الأمريكي – «الإسرائيلي» يتعمق، لكن وبالرغم من ذلك لا يبدو وقف الحرب ممكناً بعد، ما يعني أن هذه الكتلة وبالرغم من الصعوبات التي تواجهها لا تزال قادرة حتى اللحظة على إدامة الاشتباك، وتوتير الأجواء في المنطقة، ما يُبقي الاحتمالات الأخطر قائمة. فإن كانت الرياح الدولية تثبت يومياً أنّها تهب في صالحنا، فما الذي ينقص لتوجيه ضربة موجعة لمشروع الفوضى الأمريكي؟

إذا ما أعدنا ترتيب تسلسل الأحداث منذ اللحظة الأولى، لظهر وضوحاً أن المقاومة الفلسطينية كانت قادرة على إدارة ساحة القتال بأفضل شكل ممكن ضمن إمكانياتها المتاحة، وساهمتْ قوى أخرى من لبنان واليمن برفع مستويات الضغط على جيش الاحتلال وداعميه، لكن واشنطن نجحت حتى اللحظة بتأريض الجزء الأكبر من طاقات الدول الأخرى في الإقليم، التي وإن أظهرت موقفاً معارضاً للسياسة الأمريكية إلا أنّها لم تقطع جسور عبور المشروع الأمريكي حتى اللحظة، إذ صرفَ «المسار العربي» جزءاً أساسياً من الوقت والجهد ضمن إطار «المبادرة الأمريكية للتهدئة» ولم يخرج عنها أو يقدّم مساراً بديلاً، في المقابل، تصدّرت قوى إقليمية أخرى كإيران المشهد، والتحمت بشكل مباشر مع جيش الاحتلال، وذهبت تركيا في المقلب الآخر لتقطع علاقاتها التجارية مع الكيان وتُوقف تبادل وصل إلى 7 مليارات دولار في 2023!

كل ذلك خلق مناخاً قادراً على إعاقة المشروع الأمريكي، لكنه لم يقدم البديل بعد، ومن هنا تبدو اللحظة مناسبة لتوجيه كل الطاقات السياسية باتجاه مشاريع بديلة، وتحديداً، تلك التي تهيّئها روسيا والصين. فهناك، يجري عملٌ، حثيث دعم تشكيل طرف فلسطيني موحد قادر على تحديد الأولويات الفلسطينية والإمساك بزمام المبادرة بدلاً من الاعتماد على الوسطاء، وعلى هذا الأساس تتجه الآمال إلى إنجاز هذا الاختراق الذي من شأنه أن يعيد رسم خريطة التوازنات، ويفتح المجال أمام صياغة بدائل تخرج منها المنطقة متماسكة بخسائر يمكن تعويضها، إن كانت واشنطن عاجزة عن دفع الجميع في المسار الذي تريده، فلن يكون من الصعب فرض مسارٍ بديل ينهي احتكار واشنطن للملف الفلسطيني، ويفتت الأدوات التي استخدمت في التعطيل.

قضايا الشرق

درسٌ جديد من إفريقيا!

كيف يمكن تحويل استنتاجٍ سياسي نظري إلى ركنٍ أساسي في رسمِ سياساتِ بلد ما؟ فالحديثُ عن تراجع الغرب عموماً، والـولايـات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، أثبت خلال السنوات الماضية أنهُ استنتاجٌ صحيح، بل أصبحت الأمثلة على صحته لا تُعد ولا تحصى، لكن ومع ذلك، تفشل قوى سياسية كثيرة في صياغة أهدافها، تحديداً تلك القوى المسيطرة على القرار السياسي في منطقتنا!

في شهر نيسان الماضي، خرج متحدثٌ رسميٌ من النيجر ليعلن عن إنهاء كلِّ أشكال التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقال: إن حكومة النيجر آخذةً بعين الاعتبار مصالح شعبها، وقررت طرد كل العسكريين والموظفين المدنيين في وزارة الدفاع الأمريكية العاملين على أراضيها. معتبراً أن هذا التواجد لم يكن قانونياً وهو مخالفٌ للدستور.

المتحدث أشار أيضاً إلى حق بلاده باختيار الشراكات الاستراتيجية والعسكرية بما يخدم مصالح النيجر في انتقاد صريح للتدخل الأمريكي في شؤونهم الداخلية، ومحاولة الضغط على حكومتها الجديدة لقطع العلاقات مع روسيا!

القرار فرض إخلاء واحدة من أهم القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج، وهي «قاعدة النيجر الجوية 201» والتي كانت تصنّفُ كأكبر قاعدة أمريكية للطائرات المسيرة خارج الولاياتِ المتحدة. القاعدة التي حطمت تكاليف بنائها الرقم القياسي، متجاوزةً تكاليف بناء قاعدة «الظفرة» في الإمارات، وقاعدة «فان رانج» في جنوب فيتنام، هذا بالإضافة إلى كونها قاعدة استراتيجية تمكن الجيش الأمريكي من العمل في مناطق واسعة في وسط وغرب وشمال إفريقيا.

لم تنته القصة هنا، بل سلّمت حكومة النيجر القاعدة إلى قوات روسية، التي دخلت إليها حتى قبل إجلاء القوات الأمريكية في حادثة تاريخية لا يمكن تجاهلها!

إذا ما عدنا للسؤال الأول ستبدو الإجابة سهلة وبسيطة، فالحكومات الجديدة التي تظهر على الساحة السياسية في إفريقيا توظّف التوازن الدولي الجديد لصالحها، وتعتمد بشكل واضح على دعم القوى المؤثرة الجديدة على الساحة الدولية لإنهاء الدور الأمريكي والغربي على أراضيها، ذلك الدور الذي أثبتت الأيام أنه يخدم مصالح القوى الاستعمارية، ولم يكن يوماً مسانداً للشعوب الإفريقية في حربها على الإرهاب الذي ارتكب مجازر بحقها خلال عقودٍ مضت.

يُعيد المثال الذي تقدمه الشعوب الإفريقية إلى الأذهان كلَّ المآسي التي حملها التواجد الأمريكي والغربي في منطقة الشرق الأدنى، وتبرهن الممارسة السياسية هناك، أن إخراج القوات الأمريكية ليس حلماً بعيد المنال – كما يظن البعض – بل هو هدفٌ سياسي ممكن، ويثبت أيضاً أن التقاعس في تنفيذ هذا الهدف لا يُرد إلى «قوّة الإمبراطورية الأمريكية» بل إلى تلك الروابط الخفية بين الاستعمار ووكلائه بيننا.

في عيد النصر على النازية... «هذا ليس عيداً للناتو»

ترافقت ذكرى عيد النصر على النازية مع ما يشهده العالم من توترات وأزمات كبرى وخطيرة، يقودها ويدعمها رعاة النازية وأحفادهم الآن، من الولايات المتحدة لأوكرانيا فالكيان الصهيوني، دافعين بالظرف الدولي لحافة تهدد بحرب عالمية جديدة، ونووية، ما لم يجر كبح جماحهم.

■ يزن بوظو

شهدت روسيا خلال الأسبوعين الماضيين حدثين هامين، الأول: تنصيب فلاديمير بوتين بولاية رئاسية جديدة لروسيا الاتحادية، والثاني: ذكرى عيد النصر وما صدر من تصريحات خلالها.

بوتين رئيساً لروسيا

في الجزء الأول، لا تعود أهمية الأمر للحدث البروتوكولي بانتخاب وتنصيب رئيس دولة ما، إنما لطبيعة المعركة القائمة بين روسيا والغرب، وما تمثله سياسة بوتين في هذا الإطار، والفترة التي شهدت مواجهة عسكرية مباشرة معهم بعهد بوتين، وتحقيق انتصارات جدية. حيث سعى الغربيون بقيادة الولايات المتحدة مراراً، ولا يزالون، إلى تغذية توترات داخل روسيا نفسها، ليس بدءاً من المعارض الراحل أليكسي نافالني وما حاوله، مروراً بأزمة قوات فاغنر ويفغيني بريغوجين، وليس انتهاء بمحاولات المساس بالانتخابات الروسية نفسها أملاً في إعاقة فوز بوتين، واستمرار سياسته في روسيا، وغيرها الكثير المستمر أساساً.

إلا أن كل الخطط والإجـــراءات السابقة فشلت واحدةً تلو الأخرى، وبشكل محرج وقاس على الغربيين، فضلاً عن كل الخطوات الأخرى التي مضت بها موسكو دولياً بعهد بوتين، والسياسة التي يمثلها والتي تعارض مصلحة الغربيين وواشنطن، ليكون تنصيبه رئيساً لروسيا، مجدداً– أي تثبيت وتأكيد هذا التوجه السياسي– إشارة لثبات روسيا بوجه التدخلات الغربية والأمريكية وطموحاتهم بإضعاف الاتحاد الروسي وزواله.

وكان من اللافت، أنه مع بدء الولاية الجديدة لبوتين صدر إيعازٌ منه لوزارة الدفاع الروسية وهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة بالاستعداد لبدء تدريبات للقوات النووية الروسية، رداً على تهديدات واستفزازات يطلقها الغربيون ضد روسيا، لتؤكد موسكو جدية استعدادها وتأهبها في استخدام الأسلحة النووية للردّ على أي عدوان أو تصعيد خطير.

عيد النصر.. أحفاد النازيون موجودونَ اليوم

ترافق ذلك مع الذكرى الـ 79 لعيد النصر على النازية، في وقت تحارب فيه موسكو النازية الجديدة في أوكرانيا والغرب عموماً، ويقاتل الفلسطينيون الصهيونية، ويشهد العالم توترات كبرى.

فقد أقامت روسيا عروضاً عسكرية في مدنها، وخاصة موسكو، ليصرّح بوتين بكلمته خلال العرض العسكري من العاصمة الروسية: «حاول الغرب تشويه حقيقة الحرب العالمية الثانية، ويثير النزاعات والنعرات القومية حول العالم، ويسعى لتقييد مراكز التنمية السيادية [...] في السنوات الثلاث الأولى من الحرب قاتل الاتحاد السوفييتي النازية بمفرده فيما عملت أوروبا برمّتها على دعم هتلر [...] الانتقام والاستهزاء بالتاريخ وتبرير النازية جزء من السياسة العامة للنخب الغربية»، وقبل يوم من ذلك كان قد صرح مساعد الرئيس الروسي، فلاديمير ميدينسكي «التاريخ يدل على أن الاتحاد السوفييتي هاجمه في عام 1941 ليس فقط الغزاة الألمان الفاشيون، بل والقارة الأوروبية بأسرها تقريبا [...] «حارب وطننا جيوش ألمانيا وإيطاليا ورومانيا وهنغاريا وفنلندا وفرقة إسبانية وفيلق فرنسي ووحدات من سلوفاكيا وكرواتيا وغيرها [...] كل هذه الدول أعضاء في الناتو الآن» مضيفاً، أن أوروبا يحكمها الآن «أخلاف المتعاونين [مع النازيين] والخونة. وفي بعض الأماكن النازيون الناجون. إن التاسع من مايو ليس عيداً بالنسبة لهم».

إن تسليط الضوء على دعم أوروبا لهتلر وهجوم معظم الدول الأوروبية على روسيا وتحقيق النصر عليهم وعلى النازية في نهاية المطاف يعني موقفاً مرتبطاً بالأزمة الجارية اليوم

تمثل هذه التصريحات تحولاً واضحاً بالخطاب الروسي حول عيد النصر على النازية، والدور الغربي في الحرب العالمية الثانية واتجاه النازية، ففي حين كان يغلب على الخطاب في السنوات السابقة دلالات حول وجود تقاعس أو ضعف إرادة أو مهادنة وغيره من قبل الأوروبيين والولايات المتحدة تجاه ألمانيا النازية، إلا انه انتقل لآن لإبراز الوقائع كما هي دون مناورة، وبوضوح، حول دعم الغربيين عموماً لهتلر والنازية في الحرب العالمية الثانية، وارتباطهم به وبهذه السياسة، ليس خلال تلك الفترة فحسب، إنما وصولاً لليوم.

من جهة أخرى، فإن تسليط الضوء على الفكرتين كلتيهما، دعم أوروبا لهتلر، وهجوم معظم الدول الأوروبية على روسيا، وتحقيق النصر عليهم وعلى النازية في نهاية المطاف، يعني موقفاً مرتبطاً بالأزمة الجارية اليوم، فما تواجهه روسيا الآن واجهت ما يشابهه سابقاً، وما انتصرت به في حينه، تنتصر به اليوم أيضاً في أوكرانيا وعلى داعميها الأوروبيين والأمريكيين. فربما يفيد التذكير بدروس الماضي علّه يتحول عبرةً أمام ما يجري اليوم.

نازيو أوكرانيا يتخبطون

في هذا السياق، تتضح أكثر فأكثر حالة العجز والتخبط التي يعانيها الأوكرانيون، ليعلن جهاز الأمن الأوكراني مجدداً عن مزاعم باكتشاف مؤامرة لاغتيال الرئيس الأوكراني فولودومير زيلينسكي وبعض رؤساء الأجهزة الأمنية. وبعد بضعة أيام يقدم زيلينسكي على إقالة رئيس دائرة حماية دولة أوكرانيا، ويجري تغييرات عدة ببعض قيادات الأجهزة الأمنية.

يعكس هذا الأمر حجم التخبط الجاري داخل أوكرانيا، وهو يأتي أولاً من حالة الانقسام والخصام بين مختلف القيادات العسكرية والأمنية والسياسية في البلاد، مدفوعين باستحالة تحقيق الأهداف الموضوعة في الحرب الجارية باستعادة الأراضي السابقة كافة، أو «تحقيق انتصار عسكري»، ويؤكد استحالة مواصلة التوجّه السياسي الأوكراني الذي سعى ليجعل البلاد جزءاً من حلف الناتو. فأمام هذه الأهداف فشلت وتفشل أوكرانيا وتتكبد خسائر فادحة منذ عامين، ويتعاظم التهديد بإعلان الخسارة، وما يعنيه ذلك من صدمات على النظام الأوكراني وربما انهياره.

وفي هذا المسار، يجري استنزاف والتضحية بالجيش والشعب الأوكراني بالقوة، فتستمر التعبئة بأشكال قاسية وصولاً لأنباء تفيد بتجنيد المساجين الأوكرانيين لتخفيف النقص الحاصل في الأفراد.

كان من اللافت تصريح مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبـي جوزيب بوريل عن أن أوكرانيا لا يمكنها أن تصمد أكثر من أسبوعين دون الدعم والإمداد الغربي لها، ليعكس هذا التصريح درجة الهشاشة والضعف الحاصل في كييف من جهة، وبنفس الوقت من جهة أخرى يؤكد دور ووزن الغربيين الكبير باستمرار الحرب مع روسيا، وأكثر من ذلك، أن يخرج رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك بتصريح له يؤكد فيه بشكل رسمي وجود قوات لحلف شمال الأطلسي «الناتو» في أوكرانيا، قائلاً: «هناك عددٌ قليلٌ من قوات الناتو في أوكرانيا، هم جنود ومراقبون ومهندسون»، ورداً على ذلك علقت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أن هذا يؤكد الحرب الهجينة من قبل الغرب ضد روسيا، ورداً على الأحاديث الفرنسية حول إرسال قواتها لأوكرانيا أصدرت الخارجية الروسية تحذيراً تؤكد فيه، أن القوات الفرنسية بحال تواجدها في أوكرانيا ستصبح هدفاً للقوات الروسية.

أبواب الحوار مفتوحة

رغم كل ذلك، من عداء وتصعيد غربي شديد اتجاه روسيا والعالم، تؤكد روسيا عبر بوتين في خطابه خلال عيد النصر، بأنٍ واحد مع إعلان استعدادها على الرد النووي، أنها مستعدة لبحث القضايا الأمنية والاستراتيجية على أساس من الندية والاحترام المتبادل، ومحاولتها منع وقوع صدام عالمي، أي الاستعداد لحل مختلف الأزمات والخلافات الجارية عبر الحوار والحلول السياسية والدبلوماسية على أساس التكافؤ.

إيران خطوات مدروسة تمنع واشنطن من تحقيق أهدافها

روّجت الولاياتِ المتحدة خلال عقود مضت، فكرة مفادها أن التهديد الأساسي في منطقتنا قادمٌ من إيران لا من الكيان الصهيوني، ولم يغفل الصهاينة أنفسهم عن أهمية هذه الدعاية، بل حاولوا بث أفكارٍ كهذه دون انقطاع، وضمن هذا السياق بالذات بدأ الحديث عن «اتفاقات إبراهايم» التي يفترض أن تصطف تحت رايتها دولٌ عربية إلى جانب الكيان المحتل في مواجهة إيران. فأين وصل هذا كلّه الآن؟

■ عتاب منصور

كانت إيران ولا تزال قوّة إقليمية أساسية، وتملك بالفعل قدراً كبيرة من القدرات الاقتصادية والعسكرية التي مكنتها من حجز مكانة مهمة في هذه المنطقة الحساسة، وإن كانت قدرات كهذه أثارت حفيظة دول الجوار، إلا أن الخطاب الرسمي الإيراني ظلّ يركز على أن قدراتها العسكرية موجّهة بشكل أساسي ضد أعدائها الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل».

في الأيام الماضية، عادت بعض الأصوات تحذّر من إيران وتحديداً بعد تصريحات جديدة حول قدراتها النووية.

عقيدة إيران النووية

في لقاء على قناة الجزيرة، أوضح كمال خرازي مستشارَ المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، أن «طهران لم تتخذ بعد قراراً بصنع قنبلة نووية» لكنه أضاف بأن تغيير عقيدة بلاده العسكرية احتمالٌ ممكن «إذا ما أصبح وجود إيران مهدداً»، حينه «لن يكون هناك أي خيار سوى تغيير عقيدتنا العسكرية» حسب تعبير المسؤول الإيراني. ووضح خرازي أن ردع بلاده سيتغير في حال شن الكيان الصهيوني هجوماً على المنشآت النووية الإيرانية.

في السياق ذاته، نقلت وسائل إعلام، أن الخامنئي قال مؤخراً في اجتماع مع قادة من الحرس الثوري: إن مسؤولية حماية النظام تقع على عاتق المرشد الأعلى في البلاد «وهو وحده من يقرر الوسيلة المناسبة لحماية النظام»، مؤكداً، أنه لا تراجع عن الفتوى الخاصة بتحريم امتلاك السلاح النووي، وأن «مجرد إدراك العدو بقدرة إيران على امتلاك السلاح، «يمثل الرادع الحقيقي الذي سيجعل العدو يفكر كثيراً قبل أن يهدد النظام في طهران».

أعطى البرنامج النووي الإيراني وزناً كبيراً لطهران، فبالرغم من أن الخطاب السياسي حاول تثبيت سلمية هذا البرنامج، إلا أن ذلك لم يُنقص من وزنه في الإقليم، فإن قدرة إيران على إدارة هذا البرنامج تعطيها موقعاً متقدماً في المنطقة، حتى في حال حافظت على سلمية المشروع، فهو قبل كل شيء قادر على إمداد الاقتصاد الإيراني بمصدر رخيص للطاقة، يُنتج ويُدار محلياً، وبعيد عن الابتزاز الغربي.

خطوات إيرانية مدروسة

منذ أن نجحت بكين في استعادة العلاقات الثنائية بين إيران والسعودية، أدرك الطرفان أن هذا الإنجاز يمكن أن يتحول إلى مكسب حقيقي للاستقرار في المنطقة، ويمكن البناء عليه وتدعيمه، فطهران تعمل بجد على استعادة العلاقات مع مصر بشكل كامل، وعاد هذا الموضوع إلى الواجهة بعد لقاء ثنائي جديد على هامش القمة الإسلامية الأخيرة، مع ما يعنيه ذلك من إحراز تقدم جديد في تقديم نموذج جديد للعلاقات مع الدول العربية، متجاوزين بذلك كل السموم التي حاولت واشنطن بثها، إذ صرّح وزير الخارجية الإيراني حسين عبد اللهيان: «أجرينا محادثات جيدة مع وزير الخارجية المصري سامح شكري، ونحن بصدد وضع خريطة طريق لعودة العلاقات الطبيعية بين إيران ومصر».

في الوقت نفسه قال عبد اللهيان: «لقد قلنا لأصدقائنا في الدول التي تتواجد فيها قواعد عسكرية أمريكية قبل عملية «الوعد الصادق» بأنّ علاقاتنا معكم مبنية على أساس الصداقة والأخوة، إنّ دفاعنا المشروع يأتي في إطار تعزيز التعاون والأمن الإقليميين، لكن إذا أخطأت أمريكا فسنستهدف قواعدها» وأضاف: «في المحادثات والرسائل اللاحقة، سعينا لنقل هذه الرسالة إلى أصدقائنا وجيراننا» وكشف أن معظم دول الجوار أبلغت إيران عبر الخطوط الدبلوماسية «أنّها لن تسمح بأي عدون ضد إيران من أراضيها».

في ظل التطورات الخطيرة التي تشهدها المنطقة، تعمل طهران بحرص واضح لتحقيق هدفين أساسيين، يتمثلُ الأول بالالتزام بهدفها المعلن في إخراج القوات الأمريكية من المنطقة، وردع كل المحاولات الصهيونية لتهديد المصالح الإيرانية، أما الهدف الثاني، فهو منع كل محاولات واشنطن لاستثمار الحرب في غزّة لتقويض التفاهمات الجديدة بين إيران والدول العربية الأخرى، والمثير للانتباه، أن الدول العربية المعنية تظهر مستوى عال من اليقظة وتعمل على الحفاظ على هذه التّفاهمات وتطويرها مع الجارة إيران.

احتجاجات الطلاب الأمريكية تتوسع وتنتقل إلى أوروبا

مع استمرار الجرائم الصهيونية الكبيرة بحق الفلسطينيين في قطاع غزة خصوصاً، وفي الضفة الغربية، يتزايد السخط العالمي تجاه «إسرائيل»، وكل من يدعمها من الغربيين، لتسقط وتتهاوى تباعاً السردية الغربية والصهيونية سياسياً وفي الرأي العام، وصولاً لما شهدناه من احتجاجات طلابية في الجامعات الأمريكية، انتقلت مؤخراً إلى الجامعات الأوروبية.

■ ملاذ سعد

شهدت الجامعات الأمريكية في نيويورك وكاليفورنيا وغيرها احتجاجات واعتصامات طلابية مناصرة للفلسطينيين تدعو لوقف الحرب على قطاع غزة والجرائم الإنسانية الكبيرة التي يقدم عليها الكيان الصهيوني بحماية غربية، وقوبلت احتجاجات الطلاب بالعنف المفرط داخل الحرم الجامعي نفسه، بعد هجوم قوى الشرطة والأمن عليهم بالهراوات والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، وتم اعتقال أكثر من 2000 طالباً حتى الآن وفقاً لفوكس نيوز.

رغم ذلك، تستمر الاحتجاجات الطلابية في الجامعات الأمريكية، ليخرج الرئيس الأمريكي جو بايدن بنفسه مؤكداً: أنه «لا مكان لمعاداة السامية في أي حرم جامعي بالبلاد» وأن «النظام يجب أن يسود في مواجهة الاحتجاجات الجامعية الأمريكية» مؤكداً أيضاً: أن «الاحتجاجات لم تدفعه إلى إعادة النظر في نهجه تجاه الحرب، أو إلى إعادة التفكير في سياساته تجاه الشرق الأوسط» معلناً بذلك، وبصيغة رسمية، الحرب على الطلاب الأمريكيين!

أكثر من ذلك، وفضلاً عن القمع المباشر، هدد رئيس مجلس النواب الأمريكي مايك جونسون بإصدار تشريعات تقضي بإلغاء الإعفاءات الضريبية للجامعات، وإلغاء التأشيرات للطلاب الأجانب الذين يدرسون في الولايات المتحدة ويشاركون في الاعتصامات الجارية.

إلا أن ذلك كله لم يؤدِّ إلى وقف هذا الأمر، وأكثر منه، أن الاحتجاجات الطلابية الأمريكية انتقلت إلى أوروبا، وتحديداً المملكة المتحدة وفرنسا.

وانضم العديد من الطلاب خلال الأسبوع الماضي إلى الاحتجاجات في جامعات مانشستر وليدز وبريستول وشيفيلد ونيوكاسل ولندن في المملكة المتحدة، رافعين الأعلام الفلسطينية، وداعين فيها إلى إنهاء الأعمال العسكرية في قطاع غزة، وفي جامعة مانشستر رفع الطلاب لافتات تدعو إلى «إنهاء شراكتها مع الأنظمة التي تدعم [إسرائيل]» وأن «بريطانيا تدعم الإبادة الجماعية [الإسرائيلية]». وفي نيوكاسل يقول الطلاب: إن هذا الاحتجاج «يسلط الضوء على استراتيجية الاستثمار للجامعة وتواطئها في جرائم الحرب التي يرتكبها الجيش [الإسرائيلي] في غزة والضفة الغربية»، وانضم مؤخراً طلاب جامعة أوكسفورد البريطانية للاحتجاجات، وطالبوا جامعتهم بوقف التعامل مع الشركات والمؤسسات الصهيونية، والمساهمة بإعادة إعمار المؤسسات التعليمية بقطاع غزة.

كما شهدت جامعة باريس احتجاجاً لطلابها، اقتحمت على إثرها الشرطة الفرنسية الحرم الجامعي وأخلته من المحتجين بالقوة، ونظم العديد من الطلاب وقفة احتجاجية أمام جامعة السوربون كذلك.

ومن المتوقع، مثلما توسعت موجهة التظاهرات الطلابية من الولايات المتحدة إلى أوروبا، أن تتوسع داخل أوروبا نفسها من المملكة المتحدة وفرنسا لغيرها، ويمثل هذا الأمر تحدياً جدياً للنخب الغربية، التي عادت لتسقط نحو استخدام وسائل القمع والعنف التقليدي، وما يعنيه ذلك من الفشل في تحقيق المطلوب باستخدام وسائل «القمع الناعم» التي اعتادت الأنظمة الغربية استخدامها في وجه شعوبها.

اليسار الأمريكي الحقيقي يدرك أهميّة مقاومة الهيمنة الأمريكية في الخارج

لفهم الصراع الطبقي في الولايات المتحدة الحديثة وأهميّة أن تصبح السياسة الخارجية ميدان الصراع الجوهري لخلق معركة حقيقة ضدّ رأس المال، يحتاج المرء إلى النظر إلى التحول في طبيعة رأس المال الأمريكي الذي حدث بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. في النصف الأول من تاريخ البلاد، عندما كان الشكل الأساسي للإمبريالية الأمريكية هو سرقة أراضي السكان الأصليين، كان الأساس التأسيسي لثروة وقوة الطبقة الحاكمة الأمريكية هو التراكم البدئي primitive accumulation.

■ راينر شيا
ترجمة: قاسيون

تمثّل الأشكال الأولية للاستعمار– حيث قامت الدول الاستعمارية أو الاستعمارية الاستيطانية بسرقة أراضي وموارد السكان الأصليين– أكبر نطاق جغرافي واقتصادي للعمليات الاستغلالية لرأس المال الأمريكي خلال هذه المرحلة. وكان استعمار الأراضي القبلية هو الذي مكّن الرأسماليين في البلاد ليس فقط من استخراج رأس المال الطبيعي للقارة، بل وأيضاً الحصول على أرض يمكنهم من خلالها استعباد الأفارقة واستغلال العمال. لذلك، إذا كنت مناهضاً للإمبريالية في الولايات المتحدة خلال هذا الوقت، فإن احتلال أراضي الأمم الأولى كان أهم أنواع الإمبريالية التي يجب عليك التركيز عليها.

ثمّ حدث تغيير في طبيعة رأس المال الأمريكي. وهو الأمر الذي جعل الطبقة الحاكمة تستثمر الآن في المقام الأول ليس ضمن المشروع الاستعماري داخل حدود الولايات المتحدة فقط، بل داخل الاحتكارات الدولية. وعندما وصلت الرأسمالية إلى مرحلة الاحتكار، أصبح هناك حافز لحكام البلاد لتوسيع مشروعهم الاستعماري. تحول هذا إلى «الاستعمار الجديد»، حيث تستغل القوى الإمبريالية العالم المستعمر سابقاً من خلال مشاريع الشركات داخل دول الجنوب العالمي «المستقلة». ولضمان قدرة الإمبرياليين على الحفاظ على إمكانية الوصول إلى مصادر الاستخراج هذه، والتي تعتبر بالغة الأهمية خلال مرحلة احتكار رأس المال، كان عليهم التأكد من قدرتهم على شنّ الحرب في أي وقت يحتاجون إليه.

لهذا السبب فإنّ السياسة الخارجية لها أهمية قصوى، فنحن نقوم بمقاومة فعالة ضد حروب الإمبريالية، ويصبح النظام برمته في خطر. يجب أن يكون رأس المال المالي الاحتكاري، ونموذج السياسة الخارجية الذي يعتمد عليه، أهدافنا الأولى في هذه المرحلة من الصراع الطبقي. لأننا إذا تصرفنا وكأنّ المعركة ضد الهيمنة الأمريكية خارج الأراضي الأمريكية أمر ثانوي، فإن دكتاتوريتنا الرأسمالية ستكون قادرة على الاستمرار. لا يمكننا أن نهزم هذه الديكتاتورية إلا من خلال إدراك أين تكمن أهم سماتها الحديثة.

لأن الإمبريالية الأمريكية تمكنت من التقدم إلى هذه المرحلة العالمية، ونقل مصدر رأس المال الرئيسي إلى عالم الشركات والمؤسسات المالية الدولية، لقد أصبح من المناسب الآن لطبقتنا الحاكمة أن تعمل على صنع طبقة من المعارضة الخاضعة للسيطرة «المناهضة للاستعمار». وطالما أن «مناهضة الاستعمار» موجودة في شكل مؤيّد للرأسمالية، أو في شكل يمكن للنخب أن تعطّل من خلاله الحركة المناهضة للإمبريالية، فإنّ مناهضة الاستعمار ليست شيئاً يهدد النظام. إنه شيء آخر يمكن للنظام استخدامه لصالحه. وهذا هو الأمر المهم الذي يتعين على الشيوعيين في الولايات المتحدة اليوم أن يدركوه، إن الحركة المناهضة للاستعمار، وكل الأجزاء الأخرى من نضالنا الداخلي، لا يمكن أن تنجح إلا على أساس المواجهة الجادة لرأس المال الاحتكاري الدولي. نحن نعتنق «مناهضة الاستعمار» التي تعيق أهداف هذا الصراع عالمي النطاق، وينتهي بنا الأمر إلى أن نكون أدوات الإمبريالية التي تدير فيها «المعارضة».

إن الحركة المناهضة للاستعمار وكل الأجزاء الأخرى من نضالنا الداخلي لا يمكن أن تنجح إلا على أساس المواجهة الجادة لرأس المال الاحتكاري الدولي

معارضو حروب الناتو هدف للإمبريالية

تُظهر حرب الناتو بالوكالة في أوكرانيا، وأعمال المقاومة المناهضة للحرب الأخيرة التي أثارتها، كيف يمكن لممارسة ثورية تتمحور حول السياسة الخارجية أن تهدد مؤسساتنا الحاكمة بشكل حقيقي. إن المنظمات التي دعمت روسيا ضد الإمبرياليين، والتي بنت تحالفات مع بعضها البعض من أجل مكافحة الناتو إلى أقصى حد، هي المنظمات التي شعرت مراكز القوة بالحاجة إلى مهاجمتها أكثر من غيرها. تمّ التعامل بشكل متزايد مع «حزب الشيوعيين في الولايات المتحدة الأمريكية»، «ومركز الابتكار السياسي»، و«حزب الشعب الاشتراكي الأفريقي»، وشركائهم المنظمين على أنهم تهديدات حقيقية خلال السنوات القليلة الماضية. لقد كلفت راشيل مادو من MSNBC نفسها بمهاجمة مسيراتهم، وبدأ الفيدراليون في توجيه الاتهام إليهم، وبذلت المباحث الفدرالية قصارى جهدها لتدميرهم.

الخوف من جانب الطبقة الحاكمة هو أن هذه المنظمات سوف تكتسب زخماً كافياً لإحداث تعبئة جماهيرية جدية ضد آلة الحرب. واحدة حيث يقوم العمال العاديون مرة أخرى بتعزيز ممارسة التضامن مع منافسي الإمبريالية، مثلما حدث لفترة وجيزة في القرن العشرين قبل أن يسحق الفيدراليون الحركة الشيوعية الأمريكية.

كان ذلك العصر الذهبي للشيوعية الأمريكية، حيث لم يكن قد تم التنازل عن «الحزب الشيوعي الأمريكي». تمكّن الشيوعيون الأمريكيون في حينه من الظهور لأنّ هؤلاء الشيوعيين اتخذوا التوجه الماركسي الصحيح لعصر الاحتكار. لقد تمكنوا من تشخيص حالتهم بدقة، والتي لم تتطلب شعارات مثل «الموت لأمريكا» بل إعلان الوحدة مع الشعب السوفييتي. وبتطبيق توصية ديميتروف بأن الشيوعيين لا يسخرون من المشاعر الوطنية للعمال داخل بلدانهم، نجحوا في بناء حركة بروليتارية جماهيرية. إنّه هدف يمكننا إعادة بنائه وتحقيق النصر فيه، إذا قمنا أيضاً بضرب النخب الحاكمة بشكل يؤلمهم حقاً في هذه اللحظة. إذا استهدفنا خطاباتهم في السياسة الخارجية، ووسائلهم لكبح الصراع الطبقي من خلال تسلل الحركة الليبرالية الراديكالية .

تشكل الليبرالية الراديكالية خطراً على الصراع الطبقي لأنها تتبنى وجهة نظر مثالية حول الشكل الذي يجب أن يبدو عليه الصراع. إنّها تتصرف كما لو أنّ الأداة الأساسية لرأس المال الأمريكي لا تزال هي التراكم البدئي، متجاهلة التفوق الذي اكتسبه الاحتكار الدولي داخل بنية القوة الرأسمالية.

بالتأكيد تحتاج الأمم الأولى إلى التحرر من الأنواع الحديثة من التراكم البدئي الاستعماري. بالتأكيد يجب أن يكونوا قادرين على السيطرة على مواردهم الخاصة، دون الاضطرار إلى مواجهة الشرطة التي تقمعهم بسبب مطالبتهم بحقوق المياه في أراضيهم. لكن لن يحصلوا أبداً على الحرية، ولن تحصل عليها جميع الشعوب الأخرى الخاضعة لرأس المال، طالما يُسمح للاحتكارات الدولية بالعمل مع الإفلات من العقاب. وهذا ما تفعله عناصر «اليسار» التي تضحي بالنضال العالمي، ترك أعظم مصادر قوة رأس المال تذهب دون نزاع.

من الواضح أننا لا نحتاج إلى التخلي عن جميع أجزاء صراعاتنا الداخلية. في الواقع، لا ينبغي لنا أن نتخلى عن أي جزء من هذه النضالات. المهم هو ألا ندع هذا يضعف جهودنا لمكافحة الهيمنة الأمريكية بأي شكل من الأشكال. لا يوجد رفض للحلفاء في القضية المناهضة للحرب لمجرد أنهم لا يصطفون معنا في كل قضية داخلية. لا يجب أن نبتعد عن أي من القوى العالمية التي تحارب الإمبريالية، كما فعل الليبراليون من خلال التنصل من حماس أو كما فعلت بعض الأحزاب «الشيوعية» من خلال التنصل من روسيا. بوسعنا أن نستفيد من نقاط الضعف غير المسبوقة التي يعاني منها النظام، إذا تعاملنا بشكل صحيح مع الظروف التي نواجهها.

غزّة أيقظت العملاق الجامعي لينتفض على المؤسسة الحاكمة

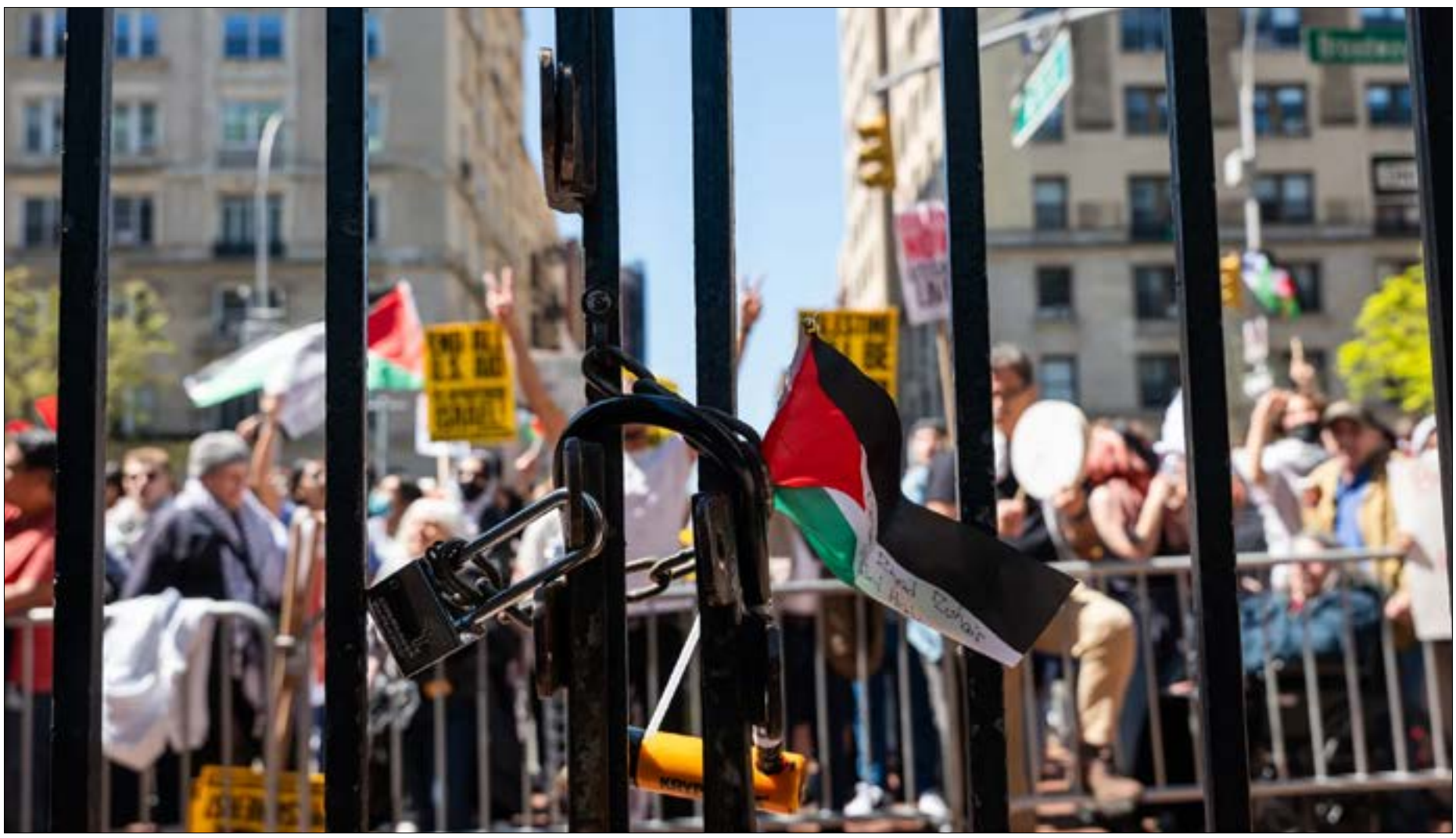

مدينة نيويورك: كنت أجلس على سلم النجاة عبر الشارع من جامعة كولومبيا مع ثلاثة من منظمي احتجاج جامعة كولومبيا من أجل غزة. إنه الليل. قامت شرطة نيويورك، المتمركزة داخل وخارج بوابات الحرم، بإغلاق الحرم الجامعي. هناك حواجز تسد الشوارع. لا يُسمح لأي شخص بالدخول إلا إذا كان يعيش في إحدى قاعات السكن. يعني الحصار أن الطلاب لا يستطيعون الذهاب إلى الفصول الدراسية. لا يمكن للطلاب الذهاب إلى المكتبة. لا يمكن للطلاب دخول المعامل. لا يمكن للطلاب زيارة الخدمات الصحية بالجامعة. لا يمكن للطلاب الوصول إلى الاستوديوهات للتدرّب. لا يمكن للطلاب حضور المحاضرات. لا يمكن للطلاب المشي عبر مروج الحرم الجامعي. تراجعت الجامعة، كما حدث خلال الجائحة، إلى عالم الشاشات حيث يتم عزل الطلاب في غرفهم.

■ كريس هيدجز
ترجمة: أوديت الحسين

جامعة كولومبيا هي جامعة بوتيمكين، وملعب لمديري الشركات. رئيس الجامعة– وهي بارونة بريطانية مصرية بنت حياتها المهنية في مؤسسات مثل بنك إنجلترا، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي– استدعت شرطة مكافحة الشغب، مسلحة بالبنادق، لإخلاء مخيم الكلية قسراً. الطلاب الذين احتلوا قاعة الحرم الجامعي وقاموا بضرب واعتقال أكثر من 100 منهم. تم القبض عليهم بتهمة «التعدي الإجرامي» على الحرم الجامعي الخاص بهم.

يطالب هؤلاء المسؤولون، مثل كل من يدير أنظمة السلطة في الشركات، بالطاعة الكاملة. أيّ معارضة أو حرية تعبير أو فكر نقدي أو غضب أخلاقي، لا مكان له في جامعاتنا التي تلتزم بها الشركات. إنّ جميع الأنظمة الشمولية، بما في ذلك شمولية الشركات، تشوه التعليم وتحوّله إلى تدريب مهني حيث يتم تعليم الطلاب ما يجب أن يفكروا به، وليس كيف يفكرون. لا يتم تقييم سوى المهارات والخبرات التي تتطلبها الدولة المؤسسية. إن اضمحلال العلوم الإنسانية وتحول الجامعات البحثية الكبرى إلى مدارس مهنية تابعة للشركات ووزارة الدفاع مع تركيزها الكبير على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، يوضح هذا التحول. الطلاب الذين يعطلون الجامعة ويجرؤون على التفكير بأنفسهم، يواجهون الضرب والإيقاف والاعتقال والطرد.

إن كبار الموظفين الذين يديرون جامعة كولومبيا وغيرها من الجامعات، ورجال الأعمال الذين يتقاضون رواتب بمئات الآلاف من الدولارات، يشرفون على «المزارع الأكاديمية». إنّهم يعاملون أعضاء هيئة التدريس المساعدين الذين يتقاضون أجوراً زهيدة، والذين غالباً ما يفتقرون إلى التأمين الصحي والمزايا، معاملة الأقنان. إنهم يخدمون بخنوع مصالح الشركات والمانحين الأثرياء. وهم محميون من قبل الأمن الخاص. إنهم يحتقرون الطلاب، الذين يُجبرون على تحمل عبودية الديون المرهقة مقابل تعليمهم، ويتحدون إقطاعياتهم ويندون بتواطئهم مع الإبادة الجماعية.

تتقاضى جامعة كولومبيا من الطلاب ما يقرب من 90 ألف دولار سنوياً للحضور. ولكن لا يُسمح للطلاب بالاعتراض عندما تستخدم أموال الضرائب والرسوم الدراسية لتمويل الإبادة الجماعية، أو عندما تُستخدم مدفوعات الرسوم الدراسية للاعتداء عليهم، جنباً إلى جنب مع أنصار هيئة التدريس، وإرسالهم إلى السجن. إنهم، على حد تعبير جو بايدن، أعضاء في «مجموعات الكراهية». إنّ الاستخدام المفرط للقوة يتم تبريره بكذبة مفادها أن هناك متسللين ومحرضين من الخارج يديرون الاحتجاج. ومع استمرار الاحتجاجات، وسوف تستمر، فإن استخدام القوة هذا سوف يصبح أكثر قسوة.

الكذبة الصهيونية مستمرة

تقول سارة ويكسلر، طالبة الدكتوراه في الفلسفة، وهي تجلس مع طالبين آخرين عند مخرج الحريق: «إن الجامعة مكان لتراكم رأس المال. لدينا أوقاف بمليارات الدولارات مرتبطة «بإسرائيل» وشركات الدفاع. نحن مجبرون على مواجهة حقيقة أن الجامعات ليست ديمقراطية. لديك مجلس أمناء ومستثمرون يتخذون القرارات بالفعل. حتى لو كان لدى الطلاب أصوات تقول إنهم يريدون سحب الاستثمارات وأعضاء هيئة التدريس يريدون سحب الاستثمارات، فنحن في الواقع ليس لدينا أي سلطة لأنهم يستطيعون استدعاء شرطة نيويورك».

> **إنّ الاستخدام المفرط للقوة يتم تبريره بكذبة مفادها أن هناك متسللين ومحرضين من الخارج يديرون الاحتجاج**

هناك إصرار قوي من قبل المؤسسات الحاكمة، بما في ذلك وسائل الإعلام، على تحويل السرد بعيداً عن الإبادة الجماعية في غزة، إلى التهديدات ضد الطلاب اليهود ومعاداة السامية. إن الغضب الذي يشعر به المتظاهرون تجاه الصحفيين، وخاصة في المؤسسات الإخبارية مثل سي إن إن ونيويورك تايمز، شديد ومبرر. تقول ويكسلر: «أنا يهوديّة». بغض النظر عن عدد المرات التي قلت فيها للناس إنني يهوديّة، ما زلت أعتبر معادية للسامية. إنه أمر مثير للغضب.

هؤلاء الطلاب يعرفون ما يخاطرون به. إنهم يعرفون ما يواجهونه. انتظر الناشطون الطلابيون أشهراً قبل إقامة المعسكرات. لقد حاولوا مراراً وتكراراً إسماع أصواتهم ومعالجة مخاوفهم. لكن تم رفضهم وتجاهلهم ومضايقتهم. وفي تشرين الثاني، قدم الطلاب التماساً إلى الجامعة يطالبون فيه بسحب الاستثمارات من الشركات «الإسرائيلية» التي تسهّل الإبادة الجماعية. ولم يكلف أحد نفسه عناء الرد.

يتعرّض المتظاهرون لانتهاكات مستمرة. في 25 نيسان، تم سكب الكحول على رؤوسهم وملابسهم من قبل الصهاينة الذين كانوا يسخرون من الطلاب المسلمين والذين تم تحديدهم على أنهم يدعمون الاحتجاجات. في كانون الثاني، استخدم جنود «إسرائيليون» سابقون يدرسون في جامعة كولومبيا رذاذ الظربان للاعتداء على الطلاب على درجات مكتبة لوي. وقالت الجامعة، التي تعرضت لضغوط شديدة لأنّ المهاجمين معروفون، إنها منعت الجنود السابقين من دخول الحرم الجامعي، لكن طلاباً آخرين أفادوا أنهم رأوهم في الحرم الجامعي مؤخراً.

عندما حاول الطلاب اليهود في المعسكر إعداد وجباتهم في مطبخ الكوشر، تعرضوا للإهانة من قبل الصهاينة الذين كانوا في المبنى. وانضم إلى المتظاهرين الصهاينة في الحرم الجامعي مؤسس منظمة «براود بويز» المتطرفة البيضاء. تم نشر معلوماتهم الشخصية للطلاب على موقع Canary Mission ، ووجدوا وجوههم على جوانب الشاحنات التي تجوب الحرم الجامعي، ونددت بهم ووصفتهم بمعادين للسامية.

تتكرر هذه الهجمات في جامعات أخرى، بما في ذلك جامعة كاليفورنيا، حيث أطلق صهاينة ملثمون الفئران وألقوا الألعاب النارية داخل المخيم وبثوا أصوات بكاء الأطفال ـ وهو ما يفعله الجيش «الإسرائيلي» لاستدراج الفلسطينيين في غزة للخروج لقتلهم. هاجم الغوغاء الصهيونيون المتظاهرين بعنف، باستخدام رذاذ الفلفل ورذاذ الدب، بينما كانت الشرطة وأمن الحرم الجامعي يراقبون بشكل سلبي ورفضوا إجراء اعتقالات.

في حفل الدراسات العامة، تعرّض ما لا يقل عن ثمانية طلاب يرتدون الكوفية لمضايقات جسدية ولفظية من قبل طلاب تم تحديدهم على أنهم جنود سابقون في الجيش «الإسرائيلي». كان العديد من الطلاب الذين تعرضوا للمضايقات من العرب، وتم تمزيق كوفيات بعضهم وإلقاؤها على الأرض. وتم الإمساك بعدد من الطلاب الذين يرتدون الكوفية ودفعهم. تعرض طالب يهودي يرتدي الكوفية للشتم باللغة العبرية ثم لكم في وجهه فيما بعد. تم ركل طالب آخر. وانتهى الحدث بعد أن أنشد عشرات الطلاب النشيد «الإسرائيلي». رغم ذلك، رفضت الجامعة اعتقال أو حتى توبيخ من عطلوا الحفل، على الرغم من التعرف على الأفراد الذين نفذوا الاعتداءات.

إنّ الحركات الاحتجاجية– التي انتشرت في جميع أنحاء العالم– لا تتمحور حول قضية واحدة هي دولة الفصل العنصري في «إسرائيل» أو الإبادة الجماعية التي تمارسها ضد الفلسطينيين. إنها مبنية على الوعي بأن النظام العالمي القديم، نظام الاستعمار الاستيطاني والإمبريالية الغربية والنزعة العسكرية التي تستخدمها دول الشمال العالمي للسيطرة على الجنوب العالمي، يجب أن ينتهي. لقد أيقظت الإبادة الجماعية العملاق النائم. دعونا نصلي أن ينتصر العملاق.

علم النفس التحرري بمواجهة علم النفس الليبرالي «1» - بدائل العالم الجديد

أدلى المهندس والباحث في علم النفس والاجتماع «محمود أبو العادي» بحديثٍ هامّ، أواخر نيسان الماضي 2024 عبر بودكاست «البلاد» حيث استضافته الإعلامية منى العمري. تكلّم محمود، وهو خريج الجامعة الأردنية، عن علم النفس التحرري وتأثيره على تفكير وسلوك الشعوب المستعمرة، باستخدام الحالة الفلسطينية والحرب على غزة أنموذجاً. سنحاول في هذه المادة المُسَلسَلة تلخيص أهم ما ورد عن لسان محمود أبو العادي حول علم النفس التحرري وما يميّزه عن علم النفس الليبرالي.

■ إعداد: نايا سلام

سؤال «ما العمل؟»

جواباً على سؤال «ما الذي دفعك للانتقال إلى علم النفس؟» أجاب محمود أبو العادي: هنالك محددات متعلقة بالهندسة بحد ذاتها، إلى أي درجة يمكن لهذا الاختصاص الإجابة عن المشاكل الحالية، هل مشاكلنا الحالية هندسية؟ يبدو أن كل ما يتعلق بالسلوك وعلم الاجتماع وعلم النفس هو أقرب وأكثر راهنية لمشاكلنا، شخصياً كان لدي هاجس لسؤال «ما العمل؟»، كيف يمكن أن يكون لأي إنسان أي دور في مساعدة هذا المجموع السكاني الذي وُجدَ في هذه المنطقة في هذه اللحظة من التاريخ؟ وهذا سؤال شائع، لأنه من الواضح وجود تطلعات مشتركة بين الجميع، فهذا ليس وضعنا الطبيعي ونحن نمتلك قدرات وإمكانيات بشرية هائلة، ولدينا مؤشرات تنموية وحضارية.

وهذا ما يدلّل عليه أحد العلماء في الدراسات التنموية والمؤشرات الحضارية، حيث يقول إن منطقتنا تمتلك عدداً كبيراً من الشباب كتشريح عمري، يغطون مساحة حرجة من حيث المعابر والمنافذ البحرية وكذلك الامتداد البري، وهي منطقة ثرية بالموارد، يضاف إلى ذلك وجود إرث ثقافي عند هؤلاء الشباب متعلق بتصورات عن ذواتهم وماضيهم، إذ كان لهم نوع من السيادة الأممية، كل ذلك يجعل من هؤلاء الشباب طاقة لا نهائية يمكن أن تتفجر في أية لحظة، وهذه الأسباب نفسها هي التي تجعل من هذه المنطقة منطقة صراع واستهداف دائم، ليس فقط لمصالح براغماتية متعلقة باللحظة، بل متعلقة بأنّ هذه المنطقة مصدر تهديد ولديها القدرة على أن تسود مرة أخرى، هي تحتاج أفقاً سياسياً وحرية سياسيّة فقط. سؤال «ما العمل» كان مرتبطاً بفترة «الربيع العربي» حيث كانت هنالك تطلعات عالية أعقبها «اكتئاب سياسي»، حيث جرت محاولاتٌ لجعل الناس ينقمون على ثوراتهم ومحاولاتهم. هنالك أفراد طيّبون صادقون ولكن من شدّة القهر السياسي وغياب الحريات يحدث استدخالٌ لهذا العنف، فيشعر الشباب بالاكتئاب ولوم الذات والعجز، وينشأ سؤال «ما الذي فعلته لأستحق كل هذا؟».

كيف يتعاطى علم النفس التحرري مع الفرد؟

علم النفس التحرري لا يتعاطى مع الفرد بوصفه حالة إكلينيكية يمكن إعطاؤها علاجاً مضاداً للاكتئاب لمدة ثلاثة أسابيع أو أربعة، فأوّل خطوات العلاج النفسي التحرّري بأنْ تجعله أكثر وعياً بالظروف السياسية والاقتصادية التي تؤثّر في نفسيّته وذهنيّته وأفكاره، فالأفراد ليسوا سيّئين، ليسوا عاجزين ولكن هذا ما يراد لهم أنْ يشعروا به. إنه ينظر إلى السياقات السياسية الاجتماعية، بوصفها مكوناً أساسيّاً في نفسية الفرد، وإدراك ذلك يعتبر حلًّا، فمن أهمّ أقوال علم النفس: إنّ التفسير والإدراك هو نصف العلاج.

بالمقابل ينظر علم النفس الليبرالي الغربي والمهيمن إلى الأمر وفق مقولة: ليس هنالك مشكلة في الوقائع، هنالك مشكلة في تفسيرك للوقائع، وبالتالي يعطي الحلّ للفرد كفرد، ويلومه على طريقة تفسيره للواقع، وبذلك هو يفترض بأنّه قادر على مساعدة الفرد على التفكير بأنّ ما يحدث له غير شخصيّ، ويمكن أن يحدث لأيّ إنسان، ولكن في واقع الاحتلال لا يوجد شيء غير شخصيّ فمجرّد وجودك كفلسطيني هنالك استهداف شخصي لذاتك، وعليه من غير المنطقي أن أقول لك إنّك تشخص الأمور، فالتجربة معمَّمة.

الجماعة والذات

البعض يعطي حلولاً من قبيل «حدّدْ وقتك على السوشال ميديا، لتخفيف الآثار النفسية عليك»، وقد يسأل سائل ما المشكلة بهذا الحل؟ هنالك مقولة ضمنية في هذا الحل: كل ما يهم فيما يجري من حولك هو صحتك النفسية، المهم أنت. هذا يتناقض مع إرثنا العربي والتضحويّ، الكرم والإيثار وغيرها، الذي قد يصل إلى مرحلة إلغاء الذات، واعتبار نفسك أنك لست أنت المهم، المهم مثلاً أن يكون جارك بخير، أو أن يأكل الضيف... في سبيل الثورة والتضحية القيم الأخلاقية أهم من الانزعاج الشخصي. أين موقع كل ذلك في علم النفس الغربي؟ في هذا الأخير منهج «السلامة» هو المهيمن.

تحرير علم النفس

علم النفس التحرّري يتضمّن تحرير علم النفس أولاً، وهذا يطرح سؤالاً: ممّ نحرّر علمَ النفس؟ علينا تحرير علم النفس من السياقات التي نشأ بها، فجزءٌ كبيرٌ منه نشأ في سياقٍ حربيٍّ واستعماريٍّ متعلّقٍ باحتلال «دول العالم الثالث» «وهذا المسمَّى بحدّ ذاته يستبطن النظرةَ الفوقية»، مثالٌ بسيط على ذلك: ما نعرفه اليوم باختبار الذكاء test IQ مُورِسَ بدايةً ضدّ الأفارقة بوصفهم يعطون على مقياس الذكاء أرقاماً أقل من التي يعطيها البيض، وهم بحاجة لعمليات من التحضير ليصبحوا «أكثر عقلانية وحضارة وذكاء»، وبالتالي يصبح التدخُّل مشروعاً! حتى أنهم كانوا يقيسون مقطعاً عرضياً للدماغ لمعرفة حجم بعض المناطق فيه، ويقولون إنها تعاني من الضمور لدى الأفارقة، وعليه يحكمون عليهم بأنهم «غير حضاريين»، وقد تم تفنيد كل ذلك لاحقاً.

وعليه فعلم النفس التحرري يدعو لنزع المضامين الاستعمارية من مفاهيم علم النفس، وبالتالي ينشأ سؤال: ما أثر استخدام علم النفس كما هو؟ الأثر الواضح هو لوم الذات، تحويل كل المشاكل السياسية والاجتماعية إلى مشكلة طبية، ففجأة مشكلة بحجم الاحتلال والقهر يتم حلّها بدواء في العيادة، كمضادات القلق والاكتئاب، وفي الحقيقة لديهم فعالية «علاجية»، إذْ يجعلون الفرد أكثر تكيّفاً مع الواقع، فهو ترويض لأولئك العاجزين عن التأقلم، ولكنه في الوقت نفسه يجعل الفرد خاملاً تجاه واقعه، بمعنى أنه غير مضطرّ لتغيير أيّ شيء، المهمّ سلامته النفسية، وفي نهاية المطاف يكون الحلّ فردياً لمساعدة الشخص على تحييد ألمه. وفكرة تحييد الألم هذه هي عقيدة موجودة في علم النفس الحالي، الذي يقول إنّ علينا بدايةً الابتعاد عن مصادر الألم، وليس عن سببها! وهذا لا يقطع جذور الألم.

يقول لك علم النفس الليبرالي: ليست هنالك مشكلة في الواقع بل في تفسيرك أنت للواقع فيلومك ويعطيك حلولاً فردية

«التنمر» بين علم النفس التحرري والليبرالي

عندما يشتكي شخص ما على شخص آخر بوصفه متنمّراً يكون الحل الذي يقدّمه علم النفس المهيمن هو معاقبة المتنمّر، بينما العلاج الواقعي التحرّري يقول بأن هنالك تفاوتات بين الناس، وهنالك أشخاص سيئون، وعليه أريد أن أفكّر مع الشخص الذي تعرّض للتنمر: ما هي مجالات مقاومة هذا الشخص المتنمر؟ فيُسأل الطفل في هذه الحالة: هل لديك أصدقاء في المدرسة؟ هل تستطيعون عمل حلف لمقاومة هذا الشخص المتنمر؟ بهذه العملية يتم تعليم الطفل ضمناً شيئاً عن ذاته وشيئاً عن الآخر، وبذلك نجعله نداً وشخصاً كفؤاً، بدل أن يُكتَفى بحمايته وتحييد الألم الذي سيؤدي في النهاية إلى هشاشة نفسية.

تفسيرات علم النفس الليبرالي للانتحار

توجد قرية في الهند تدعى «داربا»، والناس فيها يزرعون ويأكلون مما ينتجونه، ويوجد نوع من الاكتفاء الذاتي لديهم. جاء البنك الدولي وصندوق النقد واتفقا مع حكومة الهند على تطبيق سياسات نيوليبرالية بغرض الانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث قالوا لهم: إننا نمتلك محاصيل زراعية جديدة وبذوراً معدّلة وراثياً تجني أرباحاً كبيرة، ويمكنكم شراؤها حتى إن لم تمتلكوا ثمنها، لا مشكلة، فسوف نقوم بافتتاح بنوك تستطيعون الاستدانة منها. وفعلاً زرع أهل المنطقة من هذه المحاصيل فبدأت تواجه مشاكل زراعية، فقالوا لهم لا مشكلة فلدينا مبيدات وأسمدة، فعاد أهل المنطقة للاستدانة مجدداً من البنك، وبالتالي أدخلوهم في دوامة من زراعة محاصيل لا تنتمي إلى بيئتهم، ومحاولة إصلاحها، وبذلك جعلوا منهم أشخاصاً مديونين بشكل مستمر للبنوك، وعندها بدأت الناس تعجز عن الحياة وحصلت جملة من الانتحارات والتي تعدّ واحدة من أكبر معدلات الانتحار في العالم.

وعندها تدخّلَ علمُ النفس المهيمن لتصوير العدد الكبير من حالات الانتحار هذه. وكان الحل لدى صندوق النقد الدولي ليس سحب هذه البنوك وهذه المحاصيل، بل ما نحتاجه من وجهة نظره هو التدخل السريع للطب النفسي عبر المنظمات الأممية والبدء بالعلاج النفسي لهؤلاء الأشخاص من جهة، ومن جهة ثانية قامت الحكومة الهندية نفسها، بإيعازٍ من الصندوق الدولي، بدراسة علمية تحت مسمّى: «تحقيق في الارتباط الجيني بين سكان داربا وفرص تعرضهم للانتحار»، بمعنى محاولة ردّ المشكلة إلى «النفسيات الضعيفة» للسكان، فربما أجدادكم ليس لديهم قدرة على تحمّل الضغوط النفسية وهذا ما دفع بكم إلى الانتحار!

يوم النصر على النازية... رسائل موجهة!

ثمة أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات وتطرح نفسها علينا اليوم بقوة أكثر من أي وقت مضى. أسئلة تتعلق بالماضي يطرحها علينا الحاضر والمستقبل، والماضي هنا بما يعنيه كتاريخ، سواء كان تاريخ شعوب بعينها أو تاريخ البشرية جمعاء. أما عن لماذا البشرية جمعاء؟ فالإجابة ممكنة إلى حد ما.

■ إيمان الذياب

يمتلك العالم اليوم مستقبلاً واحداً تعترضه تحديات كبرى تهدد وجوده، مشاكل عديدة متنوعة لا يملك أحد ترف مجابهتها وحيداً أو الوقوف على الحياد أمامها وتركها للآخرين. قائمة طويلة من الحروب إلى المجاعات والأوبئة ومشاكل الطبيعة والبيئة... وغيرها. المميز فيها أنها من إنتاج البشر ذاتهم، ويكاد يكون الجذر الذي أنتجها واحداً، فكلها حصيلة تاريخ توزيع غير عادل للثروة بين البشر وصل اليوم إلى درجة أصبح فيها يهدد وجودهم.

الرأسمالية الحقيرة

في مسلسل الخربة لمؤلفه ممدوح حمادة تتكرر جملة على لسان أحد أبنائها: «ما فش أحقر من الإمبريالية» وبغض النظر عن المغزى الذي أراد صناع العمل إيصاله من خلال كوميديا سوداء ونقد مقصود لبعض النخب، إلا أن الجملة من حيث المبدأ صحيحة. فاليوم تنقل الشاشات مشاهد دموية لا يمكن تخيلها حتى في أكثر أفلام الرعب الهوليودية مبالغة، حيث يُباد شعب بأكمله على مرأى العالم أجمع، وحيث تعلن الإمبريالية ورأس المال المالي العالمي مُمثلها في المنطقة عن بربريتها ووحشيتها بكل وقاحة منتهكة شعاراتها المستخدمة في هيمنة منظومتها الفكرية والثقافية لعقود خلت، فلا «حرية تعبير ولا حقوق إنسان ولا ديمقراطية ولا تحضّر....»، بل إيغال في الهمجية وتعنت شديد يكشف فقط عن عمق الأزمة التي تعيشها هذه المنظومة وشدتها، يقف في مواجهتها صمود أسطوري للشعب الفلسطيني ومقاومته يقاس بميزان الذهب، صمودٌ أيقظ الضمائر ودفع الناس إلى التفكير والتحرك حتى داخل المنظومة نفسها.

رسائل يوم النصر

في العرض الذي أقيم في موسكو هذا العام بمناسبة يوم النصر على النازية، لم تكن هناك سوى دبابة واحدة من طراز «تي 34»، بينما تضمن الصاروخ الاستراتيجي الروسي العابر للقارات «يارس»، الذي وصفه إعلاميون بأن «قدرته مضمونة على ضرب أي هدف في أي نقطة من العالم». إشارات رمزية ورسائل موجهة فيها نبرة تحذير واضحة لمشعلي الحرائق الغربيين والذين كلما أوجعتهم أزمتهم أكثر أشعلوا المزيد منها.

تشتعل حناجر الناس وترتفع أصواتهم في الشوارع والجامعات والبيوت على غير العادة، فلم يعد هناك مجال للسكوت بعد. يعرف الناس بغريزتهم وعقولهم أن «حقارة الإمبريالية» سابقة الذكر باتت تهدد وجودهم كبشر، تلح عليهم الأسئلة مطالبة بإجابات حقيقية تمكنهم من بناء المستقبل والاحتفال بالنصر كما يجب.

أخبار ثقافية

هنا غزة: «لنقرأ ونبنِ»

تحت شعار «لنقرأ ونبنِ»، انطلقت يوم الأربعاء، فعاليات الدورة الـ 35 من «معرض طهران الدولي للكتاب» الذي يمثل أكبر حدث ثقافي سنوي في البلاد في مصلّى الإمام الخميني في العاصمة الإيرانية طهران.

يقام المعرض الذي يستمر حتى 19 أيار الجاري هذا العام بمشاركة أكثر من 2619 ناشراً من 60 دولة ستشارك في عرض 50 ألف عنوان كتاب، وسيقوم المعرض باستضافة اليمن «ضيفاً خاصاً» حسب ما أعلنه المشرفون على المعرض.

وقال ياسر أحمدوند، رئيس الدورة الحالية للمعرض في تعليق له: «إن ناشرين في القطاع الافتراضي يشاركون في المعرض، وهي نقطة تحول في تعزيز المعرفة والتقدم في مجال الكتاب والقراءة».

ولفت إلى أنه تم إعداد برامج خاصة من أجل غزة وفلسطين، حيث جرى الإعداد لبرامج متنوعة وفعاليات خاصة من أجل عرض وتقديم أعمال رمزية تشيد بصمود الشعب الفلسطيني وتعبّر عن التضامن مع البطولة الأسطورية للمقاومة الفلسطينية وأهالي غزة في وجه الاحتلال الصهيوني والإبادة الجماعية التي يتعرض لها شعب كامل.

المهود القديمة في أول مهرجان أوراسي

أكد المركز الجمهوري للفنون الشعبية في بيان نشره حول «مهرجان المهود القديمة» الذي سيقام في عاصمة جمهورية توفا الروسية «كيزيل» ما بين 6 و8 تموز المقبل، إن الغاية الرئيسية منه هي تهيئة الظروف للتعريف بالتقاليد المرتبطة بالأسرة والطفولة والحفاظ عليها وإظهار التنوع الإثني والثقافي لشعوب أوراسيا على منصة واحدة، حيث ستعرض مهوداً قديمة وفريدة من نوعها عمرها أكثر من مئة عام. وسيتضمن المهرجان دروساً عملية في صنع المهود ومعرضاً للمهود والتمائم القديمة الخاصة بشعوب المنطقة.

يذكر أن المهرجان يقام في إطار المشروع الفيدرالي «مبدعون» ومشروع «الثقافة» المحلي. وقد بادر المركز الجمهوري للفنون الشعبية والترفيه إلى منح المهد التقليدي في توفا المسمى «كاواي» مكانة «التراث القومي الثقافي لجمهورية توفا» باعتباره رمزاً مقدساً للعائلة والأمومة والطفولة.

وأوضحت الخدمة الصحفية للمهرجان أن المشاركين يأتون بالمهود النادرة المحفوظة في المجتمعات القبلية وفي المتاحف المحلية، بالإضافة إلى المهود الجديدة، التي تم إنتاجها باستخدام التقنيات التقليدية المنتشرة.

كانوا وكنا

طلائع الجيش السوري

تستعد لمواجهة المحتل الفرنسي في العام 1945

«اقتصاد المعرفة والاشتراكية: العلم والمجتمع في كوبا»

مراجعة في كتاب «اقتصاد المعرفة والاشتراكية: العلم والمجتمع في كوبا» لمؤلفه أجوستين لاج دافيلا

■ ترجمة قاسيون

أعلن فيدل كاسترو في عام 1960 أن «مستقبل كوبا يجب، بالضرورة، أن يكون مستقبل العلماء». وكما يوضح أجوستين لاج دافيلا في هذا الكتاب الرائد، أصبحت كوبا في الواقع رائدة عالمية في توليد المعرفة العلمية وتطبيقها. ويتجلى ذلك في إنتاجها في كل مكان لمنتجات مفيدة اجتماعياً، من اللقاحات والأدوية، إلى الأغذية العضوية. يتحدث الدكتور لاج من موقعه كعالم مناعة كوبي مشهور، ويوضح كيف حققت كوبا مثل هذه الأهمية، مفترضاً أن تدريب علمائها وممارساتهم العلمية وعلاقاتهم مع الشعب الكوبي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثقافة الاشتراكية المستمدة من الثورة الكوبية.

يقدم لاج إجابات مكتوبة بوضوح وسهلة الفهم عن الأسئلة الحاسمة لبقاء البشرية. لماذا الثقافة مهمة للعلم؟ ما الذي يميز الثقافة الاشتراكية الكوبية عن ثقافة المجتمعات الرأسمالية؟ ما هي المسؤوليات الاجتماعية للعلماء؟ كيف حققت كوبا مثل هذا التقدم العلمي المذهل في مواجهة الحصار الأمريكي الوحشي وغير القانوني؟ فكيف يمكن لدولة مثل كوبا أن تكسب النقد الأجنبي الذي تحتاجه من خلال بيع منتجاتها كثيفة المعرفة إلى بلدان في شمال الكرة الأرضية في حين تحافظ في الوقت نفسه على مُثُلها الأخلاقية والاشتراكية؟ إن إجابة لاج عن هذه التساؤلات سوف يكون موضع اهتمام العلماء والمخططين الاقتصاديين في مختلف أنحاء العالم، وكل أولئك الذين يناضلون من أجل عالم أفضل. وبلا أدنى شك، حتى تلك الشركات التي تتنافس مع كوبا في الأسواق العالمية.

ماذا يقول الناس عن اقتصاد المعرفة والاشتراكية؟

يقول الدكتور ستيوارت أ. نيومان، أستاذ بيولوجيا الخلية وتشريحها من كلية الطب في نيويورك: كوبا، الدولة ذات الموارد الشحيحة والتي عانت من حصار اقتصادي طوال تاريخها الحديث، تحافظ على قطاع قوي للتقانة الحيوية طورت لقاحات ضد التهاب السحايا والسرطان وكوفيد. في كتابه المترجم حديثاً، اقتصاد المعرفة والاشتراكية، يفسر أجوستين لاج، مدير مركز هافانا للمناعة الجزيئية والمندوب السياسي إلى الجمعية الوطنية، هذه المفارقة الواضحة من خلال وصف كيف أن العلم والتكنولوجيا، عندما يتحرران من القيود، يمكن توجيه نظام الربح الرأسمالي نحو حل الحاجات الإنسانية الملحة. إن التحولات الاجتماعية التي تمكن هذا لا تخلو من المشاكل، وقد تمت مناقشتها بصراحة وبعمق نظري في هذه المجموعة الفريدة والمهمة من المقالات.

كما أعطتنا الرأسمالية نظام المصنع الذي حل محل النقابات الحرفية فإن اقتصاد المعرفة يتعارض بشكل متزايد مع الرأسمالية وهو من سمات الاشتراكية

بينما يوضح البروفيسور نيستور ج. ديل برادو من مركز المناعة الجزيئية في هافانا: أنا واثق من أنه حتى أولئك الذين يرغبون في فشل الاشتراكية الكوبية لن يتخلوا عن الكتاب بعد قراءة المقدمة. وبالنسبة لأبطال «رأسمالية أفضل» «وهو تناقض لفظي لأنه من غير الممكن تحسين نظام ينتشر مثل السرطان العدواني» فإن هذا الكتاب سوف يشكل خبراً سيئاً. إذا كانوا أعداء الاشتراكية المستنيرين والمطلعين، فسيتعين عليهم التعامل مع هذا الكتاب باحترام. ولن أتفاجأ إذا أعاد البعض النظر في تحيزاتهم أو طرق تفكيرهم.

ويقول ريتشارد ليفينز وهو باحث موسوعي ومربي موقر وناشط ملتزم مناهض للحرب وأممي ومستشار علمي لكوبا: أوغستين لاج هو أحد المشاركين والمراقبين في تطور العلوم الكوبية، وهو عالم أحياء جزيئية بارز، ومناضل في الحزب الشيوعي الكوبي. ويشرح جوهر عمل أغوستين لاج: كما كان المصنع والمزرعة بمثابة نهاية أنظمة الإنتاج الإقطاعية، فإن اقتصاد المعرفة هو ظهور وسائل الإنتاج الجديدة. هذه هي رؤيته الأكثر نفاذاً للتناقضات الناشئة في الرأسمالية: المعرفة العلمية تراكمية ومعقدة بحيث يتعين على أي شركة شراء تراخيص من منافسيها من أجل إنتاج شيء ما. وهي مسجلة ببراءة اختراع، ويتم الاحتفاظ بها كمعلومات خاصة، مما يقوض التقاليد العلمية لمجتمع يتبادل الأفكار. وتؤدي المنافسة إلى دوران العمالة، مما يعطل المعرفة الضمنية للجماعات ويجعل تعليم العمال غير جدير بالاهتمام «غير فعال من حيث التكلفة». وكما أعطتنا الرأسمالية نظام المصنع الذي حل محل النقابات الحرفية، فإن اقتصاد المعرفة يتعارض بشكل متزايد مع الرأسمالية وهو من سمات الاشتراكية.

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور أغوستين لاج دافيلا هو عالم مناعة معروف ومحترم عالمياً. كان لسنوات عديدة مديراً للمركز الكوبي لعلم المناعة الجزيئية. كان شيوعياً مخلصاً، وكان في طليعة التعليم العلمي والتنمية الاقتصادية من خلال العلوم في كوبا.

■ عن موقع المراجعة الشهرية